جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية

إعداد الطالبة
هناء أحمد الطراونة

إشراف
الدكتور حسن العوران

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في علم الاجتماع /علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2014 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة هناء احمد الطراونة الموسومة بـــ:

تداعيات الازمة السورية على الامن الوطني الاردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الاردنية الرسمية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. حسن سلامه العوران		2014/05/21	مشرفاً ورئيساً
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		2014/05/21	عضواً
د. سليم احمد القيسي		2014/05/21	عضواً
أ.د. عايد عواد الوريكات		2014/05/21	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى كل من يحرص على مصلحة هذا البلد

إلى كل من يعشق ترابه

إلى كل من يدافع عنه ويضحي لأجله

إلى كل من يرى الأردن بحروف من ذهب

إلى كل إنسان يقدر معنى (وطني)

إلى كل مسؤول يرى في المسؤولية حرصاً وأمانه

إليكم جميعاً اهدي هذا العمل المتواضع

هناء احمد الطراونه

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، الحمد لله وسع السموات والأرض وما بينهما، الحمد لله الذي سددّ على طريق الخير خطايَّ فألهمني وامددني بالتوفيق والنجاح بأذنه وكرمه ولطفه انه على كل شيء قدير.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الجميل إلى الإنسان بما تحمله الإنسانية من الخلق والطيب، والرقي، والكرم، للأستاذ الدكتور حسن العوران الذي أعطاني وأعطى زملائي العلم بسخاء، فأمدني بالملاحظات القيمة بالشكل، والمنهج، والمضمون، والإرشادات الدقيقة، لانجاز رسالة تجمعت بها معايير الموضوعية الذاتية العلمية، علمني وعلم جيل بأسره ما أنارت به الدروب، فزرع كل خير بنا، وعمّق كل نبل وحب ووفاء بنا لهذا الوطن الغالي، فكان قدوة لنا بعمله بإخلاص وأمانه، فقد أعطى وأجزل العطاء، وتفهم فأحسن الفهم، وتابع فأحسن المتابعة، أطال الله بعمر أستاذنا القدير وأعطاه ربي كل خير وفير.

وأتقدم إلى أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة رسالتي هذه وهم: الأستاذ الدكتور عايد الوريكات، والأستاذ الدكتور فايز المجالي، والدكتور سليم القيسي.

كما وأتقدم إلى السادة المحكمين على جهودهم التي غمروني بها.

فلكم مني جميعاً جزيل الشكر والامتنان

هناء أحمد الطراونه

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية

هناء احمد الطراونة

جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية بأبعادها(الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، والبيئية، والأمنية) على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي على عينة قصديه بمكونة من (**443**) طالبا وطالبة يمثلون الجامعات الرسمية (مؤتة، والأردنية، واليرموك)، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تصميم استبانه تقيس تداعيات الأزمة المتمثلة بالأبعاد التالية: الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والأمنية، وتم التحقق من صدقها وثباتها، ومن اجل الإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: ان اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو تداعيات الأزمة السورية الاجتماعية على الأمن الوطني الأردني قد جاءت مرتفعة، وأظهرت النتائج أيضا ان اتجاهاتهم نحو تداعيات الأزمة السورية الاقتصادية، قد جاءت مرتفعة أيضا، وأظهرت النتائج ان اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو تداعيات الأزمة السورية السياسية كانت مرتفعة، وأيضا جاءت اتجاهاتهم نحو تداعيات الأزمة السورية على البيئة الأردنية مرتفعة، وأشارت النتائج أيضا ان اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو التداعيات الأمنية كانت مرتفعة، وفي ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات.

Abstract

The Repercussions Of The Syrian Crisis On The Jordanian National Security From The Perspective Of The Students In The Official Jordanian Universities

Hana'a Ahmad AL-Tarawneh

Mu'tah University, 2014

This study aimed to define the repercussions of the Syrian crisis on the Jordanian national security from the point of view of the students in the official Jordanian universities (Mutah, Jordanian and Yarmuk University). The Purposive sample of the study composed of 443 students from three main officials universities in Jordan. In order to achieve the objectives of the study, the researcher built research instrument (questionnaires) to measure the dimensions of the crisis(socially, economically, politically ,environmentally and the security). the data was analyzed using descriptive statistics to identify the characteristics of the study sample and the mean and standards deviations to test the dimensions of crisis. This research indicated a number of results as follows: The attitudes of students about the repercussions of the Social Syrian crisis elevated. The attitudes of students about the economics Syrian crisis repercussions elevated. And also revealed that their attitudes toward the political, environmental and security were elevated . In light of the findings of this study , finally the study presented some recommendations .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة :

كان الأردن منذ نشأته مأوى دائما للعديد من المواطنين العرب، وغير العرب عبر موجات مختلفة من الهجرات بين اللجوء، والنزوح، فلم يكد الأردن يركن إلى استقلاله في شهر أيار من العام 1946 م، حتى جُوبه بموجه عارمة من اللاجئين إليه بعد حرب 1948 م، والتي نتج عنها احتلال نحو(80%) من الأراضي الفلسطينية وظهور دولة إسرائيل على ذلك الجزء من فلسطين، والاعتراف بها دوليا، مما جعل ما يزيد عن (100) ألف من المواطنين الفلسطينيين لاجئين رسميين في الأردن، وقد ترتب على ذلك كله أعباء اقتصادية وسياسية جمة، وكانت انطلاقة نحو توحيد الضفتين حيث انضمت الضفة الغربية لنهر الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية في العام 1950 م، ولم يكد الأردن يركن إلى تنميته الاقتصادية الكلية في ظل هذا الانضمام إلى كيانه الاقتصادي بما يحويه من موارد، وبما يتطلبه من التزامات تنموية على المخطط الاقتصادي، حتى اندلعت حرب حزيران عام1967 م، والتي نتج عنها نزوح ما يزيد عن(141) ألف مواطن فلسطيني هربا من الاحتلال إلى الأردن لكونه أكثر استقرارا، ساعين إلى المأوى في مخيمات مؤقتة أو مساجد أو مدارس أو بعض المدن والقرى الأردنية، وقد عمل الأردن من جانبه على إنفاق أموال، ومبالغ طائلة في مجال البنية التحتية والفوقية لتلك المخيمات، ذلك أن مسؤولية إقامة تلك المخيمات وإدامتها، وقعت بشكل أساسي على عاتق الحكومة المضيفة، وهي الأردن، مما يشير إلى الضغوط الكبرى التي تعرضت لها البنية التحتية في الأردن، وما فقده الاقتصاد الأردني من موارد دخل ملموسة في مجال الزراعة، والسياحة، والصناعة، وقد قامت بعض من المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومن ثم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بتقديم المساعدات الطارئة، والعمل على رعاية شؤون اللاجئين، واستبدال المخيمات التي أعدت للاجئين بمساكن (الوزني،2012).

بيد أن تجربة الأردن مع اللاجئين والنازحين لم تقف دوما عند معطيات القضية الفلسطينية، ذلك أن البلاد تلقت موجات متعددة من اللاجئين، والنازحين من دول عربية مجاورة في إطار التطورات السياسية، والاقتصادية التي واجهتها المنطقة العربية، ففي عام 1974 م، وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية استقبل الأردن العديد من اللاجئين، والوافدين اللبنانيين بعضهم من الأسر، والبعض الأخر من رجال الأعمال، أو من الهيئات الدولية التي كانت تتخذ من لبنان مقرا إقليميا لها، مثل الأسكوا واليونسكو وغيرهما، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، وانتهى في معظمه إلى هجرة الكثير منهم أو انتقاله للاستقرار خارج الأردن، أو استقرار بعض منهم في بعض المؤسسات الدولية في الأردن كمقيمين، وليسوا كلاجئين بالمفهوم الاقتصادي أو السياسي للتعبير.

وبتطورات الأزمة العراقية ظهرت موجات متتالية من اللجوء، والنزوح وصل أوجها عام 2003 م، والتي تدعى بالحرب الأمريكية الأطلسية على العراق واحتلاله منذ ذلك العام، وتعامل الأردن عن ما لا يقل عن(750) ألف نسمة بين نازح ولاجئ، ومقيم، وهو رقم يصل إلى نحو (15%) من سكان الأردن، وعلى الرغم من وفود العديد من رجال الأعمال والمستثمرين العراقيين، إضافة إلى العديد من أصحاب الثروات الكبيرة التي تؤهلهم للاعتماد على أنفسهم دون الحاجة للدعم المباشر من الدولة أو المؤسسات الدولية المعنية، إلا أن ذلك لم يجنب الاقتصاد الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة من قبيل الضغوط على البنية التحتية، من طرق، ومياه وكهرباء، واتصالات، وتعليم، وصحة، والاستفادة من الدعم المقدم للسلع الأساسية وللمشتقات النفطية وللخدمات العامة بأشكالها كافة (البزايعة،2012).

تعد أزمة اللاجئين السوريين منذ بداية العام 2011 م، بالرغم من بعدها الإنساني الذي تحمله الأردن عبر التزاماته ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي والإنساني، تحديا كبيرا بالنسبة للأردن في ظل الظروف الاقتصادية الكلية التي يعيشها وهو لم يخرج بعد من تبعات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم، المنطقة منذ نهاية العام 2008 م، حيث شهد الأردن موجات متتالية من اللجوء حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين دخلوا الأراضي الأردنية منذ بداية الأزمة السورية نحو 830.514 لاجئا، وفي" مخيم الزعتري " للاجئين وحده بلغ عددهم نحو 175230 لاجئًا

وقد قام الأردن مع تطورات الأزمة السورية بالتنسيق مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة لتعامل مع تدفق الأسر اللاجئة، بعد أن بدأت الأسر السورية تلجأ إلى الأسر الأردنية في مدينة الرمثا بشكل أساسي، وقيام بعض الأسر الأردنية باستضافتهم في بيوتهم، ومن ثم في احد بيوت الضيافة، سكن البشابشة، ومن بعد ذلك التوجه إلى افتراش بعض الحدائق والأماكن العامة في مختلف المناطق إلى حين التحول نحو إنشاء مخيم الزعتري في محافظة المفرق، ويتوزع اللاجئين الآن في كافه محافظات المملكة إلا ان العدد الأكبر في شمال المملكة يقطنون.

وأما توزيع وأعداد اللاجئين السوريين في الأردن بشكل تراكمي حتى نهاية شهر تشرين أول(أكتوبر، 2012 م)، داخل المخيمات (لواء الرمثا و البادية الشمالية) كان العدد (39848)، أما عدد اللاجئين الذين دخلوا بطريقة مشروعة في كافة محافظات المملكة فكان(147296)، أما عدد اللاجئين الذين دخلوا بطريقة غير مشروعة في كافة محافظات المملكة فكان (68731)، أما مجموع السوريين الموجودين على الأرض الأردنية فعددهم (216027) (مديرية الأمن العام الأردنية، إدارة العمليات،2012).

2.1 مشكلة الدراسة :

يواجه الأردن منذ بداية العام 2011 م، تبعات الأزمة السورية والتي أفرزت بشكل مباشر موجات كبيرة من اللجوء باتت تتجاوز عن(1.300.581) مليون نسمة إضافة إلى موجات لجوء متتالية من سوريين وفدوا منتقلين للعيش في مدن المملكة المختلفة في ظل العلاقات الاجتماعية التاريخية بين الأسر في الأردن وسورية بما في ذلك علاقة النسب، والمصاهرة، وإضافة للعلاقات التجارية، وعلاقات الأعمال بين الشعبين، وقد تطورت قضية توافد اللاجئين السوريين المسجلين رسميا منذ بداية الأزمة في شهر آذار عام2011 م، حيث بدأ العدد بنحو 11 عشر شخصا، وحتى الأسبوع الأول من شهر تشرين ثاني عام 2012 م، وارتفع إلى نحو 55 ألف لاجئ، ووصل الرقم الإجمالي للاجئين السوريين سواء أكانوا ضمن المخيمات المعتمدة لدى الأردن والمفوضية العليا للأمم المتحدة، أو الذين دخلوا البلاد عبر المنافذ الحدودية، حتى بداية شهر تشرين الثاني لعام 2012 م، نحو(230) ألف نسمة، ووصل عدد اللاجئين المقيمين ضمن

منافذ الإيواء المعتمدة في شهر مارس 2013 م، إلى(376,661) ألف نسمة، ويتوزعون بشكل خاص بين المدن الحدودية، المفرق، والرمثا (المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)،2013).

وأن هناك ما يقرب من(75%) من إجمالي عدد اللاجئين السوريين يقيمون في المحافظات المحاذية للمنافذ الحدودية مع سورية، وهما محافظتي اربد والمفرق، مع ملاحظة أن أغلبهم، نحو النصف يقيم في محافظة اربد، وبخاصة في مدينة الرمثا، كما أن اللاجئين السوريين المسجلون رسميا لدى السلطات، ومفوضية الأمم المتحدة موزعون على نحو 16 ألف أسرة، بواقع 5.8 فرد للأسرة الواحدة، وان نحو ما يزيد عن 51%من اللاجئين هم من الإناث، وأن التوزيع العمري لكلا الجنسين يتركز حول الشريحة العمرية من 18-35 سنة التي تبلغ نسبتها نحو(30%) من إجمالي اللاجئين كما أن نحو خُمس اللاجئين من الأطفال ما دون أربع سنوات، وخُمسهم الأخر يقع في الشريحة العمرية بين 5−11 سنة، مما يعني أن ما يقارب 40% من اللاجئين هم من الأطفال ما دون سن الحادية عشر من العمر ويحتاجون إلى عناية فائقة (مديرية الأمن العام الأردنية، إدارة العمليات،2013).

أن الغالبية العظمي من اللاجئين، نحو 63% منهم، يعود السبب في لجوئهم إلى انعدام الأمن، والأمان في مناطقهم، في حين أن 34 % من ما تبقى منهم لجئوا لأسباب سياسية، وفي الحالتين فإن النتيجة تعني أن عودة هؤلاء الأشخاص إلى بلادهم لن يتم دون انتهاء الأزمة، وعودة الأمن، والأمان إلى مناطقهم، والخروج بحل مناسب للازمة، وهو ما يربط أي تكاليف يتحملها الاقتصاد الأردني بانتهاء الأزمة السورية، والوصول إلى حل مناسب يعالج القضيتين سويا (المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)،2013).

وتقدّر تكلفة استضافة 460 ألف لاجئ سوري من الذين دخلوا المملكة، وينتشر منهم نحو 330 ألفًا في المدن والقرى الأردنية، بنحو 380 مليون دينار أردني الدولار الأميركي يساوي (708، 0) دينار أردني عام 2013، أنّ التكاليف الكبرى حاليًّا تأتي من الدعم السلعي، البالغ 130 مليون دينار، تليها تكاليف الطاقة (55 مليون دينار)،

والصحة(40 مليونًا)، والأمن(35 مليونا)، فالتعليم(13 مليونًا)، والمياه (15مليونًا) (بشير،2012).

وقد ترتب على الأردن عناية خاصة وكلف عالية وبخاصة في مجال توفير الاحتياجات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، وتأمين الغذاء والسلع الاستهلاكية الأساسية من غاز منزلي، وخبز، وغيرها من السلع والخدمات، وما يترتب عليه ذلك من استفادة اللاجئين بشكل مباشر وغير مباشر من الدعم المالي الذي تُقدمه الحكومة على تلك السلع في البلاد، وكذلك الحماية اللازمة لهم (الوزني،2012).

ومن هنا فأن مشكلة الدراسة تتجلى في محاولة التعرف على تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية.

3.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلين التالين :

1. ما تداعيات الأزمة السورية (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية والأمنية) على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية؟
2. ما الحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة الجامعات الرسمية لمواجهة تداعيات الأزمة السورية (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والأمنية) ؟

4.1 أهداف الدراسة :

1. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية الاجتماعية على الأمن الوطني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.
2. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية الاقتصادية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.
3. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية السياسية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.

4. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية البيئية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.
5. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية الأمنية على الأمن الوطني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية .
6. التعرف على الحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.

4.1 أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في الإلمام بتداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني، وتحليلها في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة على المستوى العربي، وهذا يضع الأردن أمام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية، ذلك ان مثل هذه التداعيات تتطلب فهما، وإدراكا لها ولطبيعة مخاطرها، ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها السلبية، وبشكل أكثر تحديدا فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال :

1. على المستوى العملي تسهم هذه الدراسة في تعميق الفهم لدى صانع القرار السياسي في الأردن حول مدى تأثير اللاجئين بشكل عام على حالة الاستقرار في البلاد، وذلك من أجل تجاوز السلبيات التي تتعرض لها الحياة السياسية في الأردن.
2. على المستوى النظري توفر هذه الدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين بشأن اللاجئين على المستوى التحليلي، وتأثيرات اللاجئين السورين على الأمن الوطني الأردني، من حيث الأعباء المترتبة عليها من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتوضيح الدور الكبير للأردن، وتضافر الجهود مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من اجل مساعدة اللاجئين ورعاية شؤونهم.
3. الإسهام في إثراء المكتبة العربية بدراسة لها قدر كبير من الأهمية تتعلق بتداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني، نظرا لقلة الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، (كما أن هذه الدراسة هي الأولى التي أجريت في الأردن).

5.1 محددات الدراسة :

1. المكانيـة : اقتـصرت الدراسـة علـى الجامعـات الأردنيـة الرسـمية (جامعـة اليرمـوك والجامعة الأردنية، وجامعة مؤتة) في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. الزمانية : تطبيق إجراءات الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام2014 م، فـي الجامعـات الأردنيـة الرسـمية (جامعـة اليرمـوك، والجامعـة الأردنيـة، وجامعـة مؤتة).
3. البـشرية: طلبـة الجامعـات الأردنيـة الرسـمية (جامعـة اليرمـوك، والجامعـة الأردنيـة وجامعـة مؤتـة) (ذكـور – إنـاث) فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية خـلال الفـصل الدراسي الثاني من العام 2014 م.

6.1 المفاهيم الإجرائية:

التداعيات : العواقب أو الذيول أو النتائج.

الأزمـة لغـةً: تعنـي الشدة والقحط، والأزمـة هو المـضيق، ويطلـق علـى كل طريـق بـين جبلين مأزم (الرازي،15:1967).

ومـصطلح الأزمـة (Crisis) : مـشتق أصـلاً مـن الكلمـة اليونانيـة (KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To Ddecide) (جبر،66:1998).

أمـا الأزمـة اصـطلاحا: فهـي "حالـة تـوتر ونقطـة تحـول تتطلـب قراراً ينـتج عنـه مواقـف جديـدة سـلبية كانـت أو إيجابيـة تـؤثر علـى مختلـف الكيانـات ذات العلاقـة" (الشعلان، 26:2002).

ويعرف قاموس رندام الأزمة بأنها:" ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحـول تحـدد فـي ضـوئها أحـداث المـستقبل التـي تـؤدي إلـى تغييـر كبير"(Random.h,1969:491).

كما يعرف فليبس الأزمة بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى لإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة" (NormanPhelps,1986:6).

ويعرف رضا رضوان الأزمة بأنها:" فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تتدخلاً أو تغييراً فورياً".كما أن الأزمة تعني : " نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة " (حواش،4:1998).

ويعرف بيبر (Bieber) الأزمة بأنها:" نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها (جبر،66:1998).

أما وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر فاعتبر الأزمة بأنها: "عرضاً Symptom لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها"(الضحيان،2001:30-29).

الأزمة السورية :

ما حدث في سوريا منذ بدء الثورة في الخامس عشر من مارس عام 2011 م حين انطلقت جموع الشباب الغفيرة معبرة عن الغضب الممزوج بالحزن لما آلت إليه أحوال البلاد، والعباد بسبب الفساد والفوضى، ومنع الحريات، وقمع الاعتراضات مطالبةً بمساحة من الحرية تستطيع من خلالها تنسم رحيق العدالة الإنسانية بالإضافة إلى إجراء إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، لرفع مستوى المعيشة في سوريا فلم تنل هذه الجموع من النظام السوري سوى الرصاص، والقتل، والاعتقال، والتعذيب

وصـل الأمـر إلـى الاغتـصاب علـى يـد الـشبيحة، وقـوات الأمـن، والمخـابرات والباعث على الدهشة أن لهذا النظام الذي يقتل بل يبيد شعبه مؤيديه ليس فقط في الداخل، وإنما نراهم خارج سوريا، وعلى مستوى الأسرة الدولية مثل، الصين و روسيا و إيران. علماً بأن النظام السوري وعائلة الأسد، قد تولى سلطة الحكم في سوريا منذ نهاية الستينات من القرن المنصرم، وما زال يحكم حكماً استبدادياً غاشماً في ظل قانون الطوارئ الذي تم العمل به سنة 1963م، ولا يزال ساريا حتى اليوم، و قد برر هذا النظام الغاشم تلك الثورة بأنها ما هي إلا مؤامرة خارجية تحاول النيل من نظامه عن طريق نشر الفوضى داخل البلاد مما يزعزع الأمن القومي السوري لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، وتلك المواجهة الشرسة لهذه الجموع التي طالبت بالعدل آتت نتيجتها القتل، الأمر الذي جعلها تغير سقف مطالبها، وصولاً إلى إسقاط النظام ونادي الثوار الأحرار " الشعب يريد إسقاط النظام" (انموذج محاكاة جامعة الدول العربية : مجلس وزراء الخارجية العرب1،2013).

الثورة :

والثورة كما عرفها بشارة، تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثّل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة .والثورة بهذا المعنى هي حركة تغييرٍ لشرعيةٍ سياسيةٍ قائمةٍ لا تعترف بها وتستبدلها بشرعيةٍ جديدةٍ (بشارة،2012).

وتعرف موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها" : التغييرات الجذرية في البني المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية (الأسود،2003).

وتعرف ناهد عز الدين الثورة : على إنها مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعات، وهبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد

حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماما لانتشار القوة السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نحو مختلف (عز الدين،2012).

اللجوء في اللغة :

مشتق من لجأ، يقال لجأ إلى الشيء أو إلى المكان، ويقال لجأت إلى فلان : أي استندت الية واعتضدت به، أما اصطلاحا فهو منح الدولة حماية في إقليمها لأشخاص من دول أخرى يفرون من الاضطهاد، أو من التهديد الخطير، ويشمل اللجوء عناصر متنوعة، من بينها عدم الترحيل، والسماح بالبقاء على إقليم دولة اللجوء والمعايير الإنسانية للمعاملة (المنظمة الدولية للهجرة،2006، المجلد الثالث).

التعريف الدولي للاجئين :

هم الأشخاص الذين يجبرون على ترك بيوتهم خوفا من الاضطهاد،سواء بشكل فردي أو ضمن نزوح جماعي لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لمشكلات أخرى، كما انه يختلف تعريف اللاجئ اعتمادا على الزمان والمكان، ولكن الاهتمام الدولي بمعاناة اللاجئين أدى إلى إجماع عام، كما ورد في اتفاقية لعام 1951م، بخصوص وضع اللاجئين "اتفاقية اللاجئين، فان تعريف اللاجئ : هو شخص بسبب مخاوف حقيقية من اضطهاد بسبب العرق، الدين، الجنسية، انتمائه إلى طائفة اجتماعية معينة أو ذات رأي سياسي، تواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، وغير قادر، أو بسبب هذه المخاوف غير راغب في الاعتماد على حماية دولته، أو العودة لبلده بسبب المخاوف من الاضطهاد (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين).

الأمن الوطني والإقليمي :

إن ابسط تعريف للأمن الوطني أو القومي يتمثل بتثبيت الحالة التي توفر درجات مقبولة من الإحساس بالأمان والطمأنينة بإتباع سياسات تريد الدولة من ورائها الحفاظ على كيانها وسلامتها ضد أي نوع من التهديدات داخلية كانت أو خارجية ويعني امن واستقرار الأردن والحفاظ على مقدراته الوطنية، وتمثل مجموعة التهديدات الوطنية والإقليمية المؤثرة على الأمن القومي الأردني.

الأمن الوطني :

هو "تامين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي " (الكيالي،331:1979).

وفي تعريف أخر : " أمن الدولة هو : مجموع مصالحها الحيوية، ومن ثم فإن تحقيق أمن الدولة إنما يتم بحماية مصالحها الحيوية " (الغنيمي، 133:1974–122).

ويمثل الأمن الوطني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لمواجهة التداعيات والتهديدات، ومعالجة أخطار قائمة ومحتملة.

مفهوم الأمن الوطني الأردني ينطلق من أبعاد ثلاثة تتدرج بشكل تكاملي من الأمن المحلي الساعي لخلق وترسيخ بيئة أمنه ومستقرة محلياً ثم الأمن الإقليمي على المستوى المنطقة التي نعيش فيها ثم الأمن الجماعي (العالمي بمفهومه الشامل)، وأن هذا الفهم يتداخل مؤكداً على ان الاستقرار في العالم أو في الإقليم الذي نعيش فيه حتماً سينعكس على الأمن والاستقرار في الأردن وخير مثال على ذلك ما يجري غرباً وشرقاً على الأمن الأردني لذلك نؤمن أن الأمن حق للمجتمع دون استثناء بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة وإنه حالة تستدعي التعاون والتشاركية من الجميع والخير للجميع (المصاروه،2000 :25).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

1.2 الإطار النظري

أولاً: المحددات والمرتكزات الداخلية للعلاقات الأردنية السورية

يقصد بالمحددات الداخلية هي تلك الناشئة من البيئة الداخلية للوحدة الدولية، أي الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي لا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى (سليم،1989).

1. العامل الجغرافي :

رتب الموقع الجغرافي كمحدد للعلاقات الأردنية السورية عدة مرتكزات وأسس تقوم عليها العلاقات بين البلدين (قطيشات،2009). منها ما يلي :

1. الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار بين الأردن وسوريا قائمة على أساس الاحترام المتبادل والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدين، فإذا كانت سوريا مفتاح الأردن للوصول إلى الموانئ اللبنانية، فيعد الأردن أيضا مفتاحا للوصول من سوريا إلى دول الخليج العربي.
2. التوصل لاتفاق حول ترسيم الحدود المشتركة بين الأردن وسوريا، وضبط الحدود المشتركة بين البلدين أو ما يسميه الأردن حلف "الاختراقات الحدودية"،والتي تمركزت حول جعل الحدود نقاطا أمنه ومكانا للاتفاق وليس للخلاف
3. يلاحظ أن أغلب العلاقات العربية _ العربية هي امتداد للجغرافيا وذات أبعاد سياسية وهو أمر تعانيه غالبية دول المنطقة العربية.

2. العامل الاقتصادي "عامل تقارب مهم بين البلدين ":

يقصد بالوضع الاقتصادي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، حيث تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، والمعادن والموارد الزراعية، وتوفر هذه الموارد الأساس المادي للنمو الاقتصادي للدولة، وقد جاء تطور العلاقات الأردنية السورية لتوطيد العلاقات فيما بينهما بعد قيام الحكومة الأردنية إلغاء الرسوم على الأشخاص والسيارات السورية، والعمل على مناقشة مشروع السكة الحديدية الذي يربط الأردن وسوريا وبعض البلدان

المجاورة لها، كان دليلا على خطوة متقدمه بين البلدين في التجارة المتبادلة. "وهذه الخطوة تساهم في تعزيز العلاقات القوية بين البلدين وتعبر عن التزام البلدين بأن تكون العلاقات نموذج طيب للعلاقات العربية _العربية، كما تنطوي على منافع وفوائد كثيرة مشتركة لمواطني البلدين وتسهل عليهم التواصل " (شبيب،2000).

في إطار التكامل الاقتصادي، توصل البلدان إلى إقامة مشاريع، وشركات ومؤسسات مشتركة مثل شركة النقل البري السوري الأردني، والمناطق الحرة، ومصنع السجاد، والاسمنت الأبيض، والنقل البحري والسياحة، واتفاق مصرفي لتسهيل المدفوعات بين البلدين (دبور،2000).

وقد كان للعامل الاقتصادي أثر واضح ومهم على تقارب العلاقات الأردنية السورية، حيث فهم البلدان إنهما بحاجة لصيغة متطورة من التنسيق الأمني والاقتصادي والتجاري، إذ من غير المقبول ان يكون التعاون بكل أشكاله مع دول أجنبية وإقليمية هو أكبر بكثير مما هو بين البلدين، ومع أن الميزان التجاري هو لصالح سورية إلا ان الغاية الرئيسة هنا ليست في وضع الميزان التجاري ونتيجته لصالح من، بل في حجمه، ففي حالة الدول المتجاورة يفرض الواقع الجغرافي والتاريخي لهذه الدول نموا كبيرا في الأنشطة التجارية، فمثل هذا النمو من شأنه توفير احتياجات البلدين بعيدا عن تكاليف النقل المرتفعة ومخاطر التجارة والنقل البحري وحدوث أزمات في الأسواق المحلية نتيجة غياب بعض السلع، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين كما حصل في العلاقات الأردنية السورية، وبخاصة في الألفية الجديدة (المعايطة،2011).

3. العامل الديموغرافي (السكاني):

لقد دفع هذا المحدد (العامل الديموغرافي) كمؤثر على العلاقات الأردنية السورية إلى تنسيق وتشاور كلا البلدين وعلى أعلى المستويات، رغم ما كان يطفو بين الحين والأخر من خلاف في الرأي حول القضية الفلسطينية وانتفاضة الأقصى، ذلك بسبب ضغط هذا العامل على كل من الأردن وسوريا لأنهما دول مواجهه لإسرائيل، وبسبب وجود شرائح كبيرة في الأردن وسوريا من أصل فلسطيني مما دعا إلى مواجهة العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وسعي بكل طاقتهم للحيلولة دون تدهور الأوضاع هناك،

باعتبار ذلك لا يصب في مصلحة السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ويؤثر على أمن الدول المجاورة للكيان الإسرائيلي ومنها الأردن وسوريا (المعايطة،2011).

ومن وجهة أخرى، فقد أدى هذا العامل إلى تعزيز وتقوية العلاقات الأردنية السورية وذلك من خلال الروابط الاجتماعية بين البلدين التي تجاوزت حدود الدولتين وبالتالي تأثر العامل الاقتصادي من خلال تنقل الأفراد بين الدولتين بسبب هذه الروابط، وكل ذلك أدى في نهاية المطاف إلى تعزيز العلاقات الأردنية السورية، في الكثير من الميادين الاقتصادية.

4. العامل العسكري:

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المسببات المادية المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي في أوقات الحرب والسلم، والتي تجسد في كونها عاملا للترهيب والتهديد والردع (الحديثي،1982).

إن تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية الأردنية تجاه النظام الإقليمي العربي وفي إطار علاقاته العربية، يبدو ضعيفا وسلبيا، وخاصة بالنسبة للدول المجاورة مثل سوريا، إذ حرمة هذا القيد من ان يكون عاملا فعالا ومؤثرا في السياسة الخارجية، بل وأدى إلى ان تكون الدبلوماسية _الأداة الأولى في السياسة الخارجية_ هي المحور الوحيد لها في الحركة الأردنية على المستوى الإقليمي والدولي. ولما كان ومازال الأردن يعتمد على المساعدات العسكرية والاقتصادية العربية والغربية في دعم مؤسسته، فقد رتب على صانع القرار ان يضع في اعتباره (قطيشات،2009) :

1. الحفاظ على علاقات متميزة وطبيعية مع الدول العربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، لضمان استمرار توفير المساعدات العسكرية له ولحمايته في ظل الظروف غير المستقرة في المنطقة العربية.
2. الموائمة بين حالة المد القومي من جهة وعلاقته التحالفية مع الدول الغربية من جهة ثانية منذ زمن طويل.
3. الحفاظ على علاقات ودية مع دول الجوار العربي أساسها الوسطية في الطرح وفي معالجة المشاكل البيئية لفقدان قدرة الأردن العسكرية على امتصاص أي تهديد خارجي من جانبها دون دعم وحماية خارجية.

5. عامل النظام السياسي :

إن عامل النظام السياسي كمحدد للعلاقات الأردنية السورية كان تأثيره بشكل سلبي وأدى إلى توتر في العلاقات بين البلدين في الماضي مثل إعلان الوحدة المصرية_السورية ونشوء الجمهورية العربية المتحدة، وكانت هذه الوحدة بسبب الاعتقاد الذي ساد عند حزب البعث العربي الاشتراكي أنه أحزاب تقدمية ثورية والنظر إلى الأنظمة الملكية على أنها أنظمة رجعية، مما أدى ذلك إلى تباعد في العلاقات بين الحين والأخر، وحتى لو كان هناك علاقات فهي علاقات حذرة. أما في المراحل اللاحقة بعد عهد الرئيس بشار الأسد فقد أصبح عنصر استقرار، وبخاصة بعد أن أصبحت القيادة السياسية أكثر انفتاحا على الدول العربية (توفيق،2003).

6. عامل القيادة السياسية كمحدد للعلاقات الأردنية السورية :

إن عنصر القيادة بين البلدين أدى إلى التقارب وهي الحقبة التي وصل فيها الملك عبد الله للسلطة عام 1999م، خلفا لأبيه الحسين ووصول بشار الأسد للسلطة في سوريا عقب والده حافظ الأسد عام2000م، مما دفعه المراقبين للقول ان الكثير من المسائل العالقة والتي عجزت عن حلها القيادات السابقة تلقى باباً مفتوحاً وتم التوصل إلى الكثير من الحلول، منطلقين من المعرفة وحماس جيل الشباب المنفتح على تطورات القرن الواحد والعشرين، قرن التكتلات الاقتصادية والسياسية والتعاون الدولي، ولكن فرض الموقع الجغرافي على الأردن وعلى صانع القرار توجها ثابتا في السياسة الإقليمية العربية تميز بالتوازن في وسط القوى المحيطة، ومن هنا امتازت السياسية الخارجية الأردنية بالاعتدال والتوازن وحتى الحذر على المستوى الإقليمي، أما الدولة السورية فقد انتهجت في سياستها الخارجية تحت ما يعرف بمحور المقاومة أو الممانعة (حسان،2000).

7. العامل الإيديولوجي كمحدد للعلاقات الأردنية السورية :

مفهوم الايدولوجيا مفهوم متعدد الاستخدامات والتعريفات، مثلا يعرفه قاموس علم الاجتماع كمفهوم محايد باعتباره نسق من المعتقدات والمفاهيم (واقعية ومعيارية) يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعيه معقده من خلال منطق يوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات وهي من منظار أخر نظام الأفكار المتداخلة

كالمعتقدات والأساطير التي تؤمن بها جماعه معينه ومجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية وتوسعها في الوقت نفسه (مقلد،1982).

هناك اختلافات بين الأردن وسوريا من ناحية الأيديولوجيا، وقد كان لها تأثير على العلاقات الأردنية السورية ومثال هذا التأثير محولات التدخل السوري في الأردن في أيلول عام 1970م، ولكن منذ تسلم الملك عبد الله الثاني الحكم في الأردن وتسلم بشار الأسد السلطة في سوريا، تجاوز هذا المحدد في العلاقات بين البلدين وتركيز على العامل الاقتصادي وعلى القضايا المهمة والتي تهم البلدين مثل القضية الفلسطينية، حيث شهدت العلاقات تطورا وتشابكا على مختلف المستويات بصوره مميزة وواضحة للعيان، ونلاحظ أيضاً أن العقيدة السياسية عند صانع القرار تتشابه في منظورها للقومية العربية وان اختلفت في طريقة التطبيق، ونلاحظ ذلك جليا في الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م، حيث كان موقف البلدين يرفض الاحتلال الأجنبي لدولة عربية، وكلاهما في الجامعة العربية وعضو في هيئة الأمم المتحدة (قطيشات،2009).

ثانياً : الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية

شهدت سورية منذ شهر آذار 2011 م واحدًا من أخطر التحدّيات في تاريخها الحديث، يتمثل هذا التحدّي بأزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلّح، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقد العوامل الداخلة فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، على المستويين الداخلي والخارجي، بيد أن الحراك الاجتماعي في سورية كان، ودون أدنى شك، سياسيا بامتياز، فمنذ اللحظة الأولى، أعلى هذا الحراك من قيمة الحرّية، التي تشكّل مطلبا لمعظم الأطراف على مختلف أشكالهم وتجلّياتهم، والتزم بهذه القيمة على طول الخط، وقد تحوّلت الحريّة لتصبح تعبيرا عن جوهر الأزمة، المتمثّلة بالحرمان من الحريّات السياسية وغياب مؤسسات تمثيلية كفوءة وشفّافة .

الجذور التنموية للأزمة السورية

تُعتبر العوامل التي أسهمت في اندلاع الأزمة الحالية في سورية متجذّرة في "الاختناق المؤسساتي"، الذي همّش فئات كثيرة في المجتمع، وحرمها من الإسهام بفعالية في التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، هذا وتنعكس حالة الاختناق المؤسساتية

في سورية في فقدان قدرة المؤسسات السياسية والاقتصادية على التغيّر مع مرور الوقت، وتجسيد تطلّعات المجتمع الجديد، ومصالحه، وتوقعاته (نصر ، 2012م).

تقسم الجذور التنموية للأزمة إلى ثلاثة أقسام :

1. العوامل الاقتصادية والإقصاء عن منافع النمو(نمو إجمالي الناتج المحلي، والاستقرار الاقتصادي الكلّي، واستهلاك الأسر، وخلق الوظائف، ومعدّلات البطالة) .
2. عوامل التنمية البشرية والإقصاء الاجتماعي(دليل التنمية البشرية، ومؤشر الفقر الإنساني، والتفاوت الإقليمي، والفقر وعدم المساواة).
3. القدرات المؤسّسية والإقصاء السياسي(مؤشرات الحكومة وتقييم الإصلاح المؤسساتي).

العوامل الاقتصادية الكامنة وراء الأزمة السورية

حقّق الاقتصاد السوري معدّلات نمو مرتفعة في الأنتاج نسبيًّا خلال العقد الماضي بمعدّل نمو وسطي يبلغ ما يُقارب(4.45%) خلال الفترة الواقعة بين العامين (2001 و2010 م)، بيد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفي ضوء معدل النمو المرتفع للسكّان، كان أخفض بكثير عند حدود 2.1% ، وبالمقارنة مع المنطقة العربية، وكان أداء النمو في سورية أعلى بقليل من المعدّل الوسطي؛ غير أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان لا يزال منخفضًا نسبيا، ولم يحقق تقارب مع مستوى الدول النامية الناجحة، وعند مقارنة أداء النمو الاقتصادي مع أداء الدول العربية والنامية يظهر التذبذب في سورية، لقد كانت حالة التذبذب المرتفعة نسبياً في النمو، واحدة من المعالم الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي في سورية(The World Bank, 2012).

وقد كشفت مسوح دخل ونفقات الأسرة السورية أن الغالبية العظمى من الأسر السورية عانت من تراجع في إنفاقها بين العامين (2004 و 2009 م)، لعدة أسباب منها : ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وتحرير أسعار الوقود، والسماد على المستوى المحلي، وضعف كفاءة السوق، وكلّ هذه الأمور تسبّبت في ارتفاع كبير في الأسعار وتآكل القوّة الشرائية، فالنمو لم يكن محابيا للفقراء (المكتب المركزي للإحصاء في سورية،2011 م).

تدلّ المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال العقد الماضي على وضع اقتصادي مستقرّ نسبيا، وتشمل هذه المؤشرات على مستويات منخفضة من التضخّم، والدين العام، والعجز في الموازنة الحكومية، والميزان التجاري، ورصيد الحساب الجاري؛ ومعدّلات نمو اقتصادية مرتفعة نسبيًّا ؛ في حين كان معدّل البطالة مستقرا عند حدود 8 % تقريبًا، وقد امتدحت مؤسسات دولية معيّنة أيضا الإصلاحات الاقتصادية المتحقّقة، غير أن بعد إجراء تحليل هيكلي معمّق يظهر العديد من التحدّيات، ويمكن ذكر أمثلة عن التحدّيات الكامنة ما بين ثنايا هذا الاستقرار وتتمثّل فيما يلي :

1. يواجه ميزان الحساب الجاري نمواً سريعاً في المستوردات، وانخفاضاً في صادرات النفط، وبيئة عمل ذات تنافسية ضعيفة.
2. يخفي العجز المالي المنخفض تراجع في الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلّي، والمترافق مع حصيلة منخفضة للإيرادات الضريبية المباشرة.
3. بقي معدّل التضخّم منخفضا حتى عام 2008 م، جراء الدعم الكبير للوقود؛ وبالتالي عندما حرّرت الحكومة أسعار الوقود بشكل كبير، شهد معدّل التضخّم ارتفاعا قياسيا (المكتب المركزي للإحصاء في سورية،2011 م).

حافظ معدّل البطالة في سورية، والذي يقع دون المعدّل الوسطي للمنطقة العربية، على مستوى مستقر يبلغ ما يُقارب8% خلال الفترة الواقعة بين 2003 و 2010م، بالمقابل احتل معدّل البطالة بين الإناث في العام 2010 م، والذي كان بحدود22%، المرتبة الثانية بين أعلى المستويات في الدول العربية كما بين تقرير التحديات التنموية في الدول العربية (UNDP,2011).

غير أن البطالة المستقرّة ترفقت بانخفاض هام في معدّلات المشاركة في سوق العمل، وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة، ويعد التراجع في معدلات المشاركة في قوة العمل والذي شهدته سورية في العقد الأخير مؤشرا سلبيا، ولو استمر معدل مشاركة قوة العمل كما كان في 2001 م، دون تراجع خلال العقد الماضي، لوصل معدل البطالة في عام 2010 م إلى حوالي24%، ويشير ذلك إلى أن الاقتصاد السوري فشل في استيعاب الداخلين المحتملين إلى سوق العمل، وقد تأثّر خلق فرص عمل بحالات الجفاف المتعاقبة التي أضرت بالتشغيل في القطاع الزراعي، والاستجابة البطيئة

من قبل بقيّة القطاعات في مجال التشغيل وبالتالي، لم يخلق الاقتصاد السوري سوى 400 ألف فرصة عمل بمعدّل نمو سنوي يبلغ 0,9%، ممّا أدى إلى تراجع معدّل التشغيل من 47% في عام 2001 م، إلى39% في عام 2010 م، وهذا يعكس حقيقة أن النمو الاقتصادي في سورية لم يكن تضمينيا، الأمر الذي زاد الفئات المهمشة في المجتمع؛ كما أن ذلك كان سببا لتزايد أعداد المهاجرين من سورية.(Nasser et al., 2012).

العوامل البشرية والاجتماعية الكامنة وراء الأزمة السورية

تركّز معظم أدبيات الفقر على خط الفقر الأدنى، ممّا يعطي نتائج متحيّزة، أمّا في حالة سورية، فإن استعمال خط الفقر الأعلى يعطي صورة أوضح حول الفقر، حيث يبيّن أن معدّل الفقر يزيد عن 33%، ولم تؤدي السياسات الحكومية خلال العقد الماضي إلى تراجع الفقر، ولا إلى التقليل من التفاوت بين المناطق (UNDP,2011).

ويقيس دليل التنمية البشرية المعدّل الوسطي النسبي للإنجازات في بلد ما باستخدام ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية :الحياة المديدة، والوصول إلى المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، ودليل التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات المعيرة التي تقيس الانجازات في كل بُعدٍ من هذه الأبعاد (UNDP, 2011).

يواجه الأداء الإيجابي نسبيا للتنمية البشرية تحدّيات حاسمة، فالتعليم الأساسي لا زال يُعتبر تحديا رئيسا للتنمية في سورية؛ ومعدّلات التسرّب من المدارس لازالت مرتفعة، وارتفاع معدّل الأمّية، إذ بلغت 15,6% من الأفراد الذين يزيد عمرهم عن 15عاما في عام 2010 م، في حين يبلغ معدّل الأمّية بين صفوف الإناث 2,4 أضعاف معدّلاتها بين صفوف الذكور، وهناك ندرة في مراكز الأبحاث العلمية، والإنفاق العام على الرعاية الصحّية لا يتجاوز 2% من إجمالي الناتج المحلي، وارتفاع معدّلات وفيّات الرضّع والأطفال دون الخامسة من العمر، إضافة إلى انخفاض الوزن وسوء التغذية، وتعتبر نسبة المرضى الذين لديهم أمراض مزمنة مرتفعة 10% من السكّان، وهو مؤشّر خطير يدلّ على انتشار الحالات المكلفة والتي يصعُب اكتشافها ومعالجتها، وتعتبر شروط المعيشة جيّدة نسبيا، حيث أن 85% من الأسر تستعمل شبكات المياه العامّة للحصول على مياه الشرب، و 91% من العائلات السورية تمتلك منزلا، بمعدّل وسطي يبلغ شخصين في الغرفة الواحدة، غير أن الزيادة في الأسعار، الناجمة عن الطفرة العقارية، عقّدت فرصة

امتلاك مسكن، وخاصّة بالنسبة للمجموعات الشابّة، كما أن الهجرة الداخلية إلى الضواحي قد أثّرت على ظروف المساكن في ضواحي العشوائيات والمناطق الهامشية في المدن، حيث ترتفع معدّلات الفقر (UNDP , 2011).

العوامل المؤسساتية الكامنة و راء الأزمة السورية

إن تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي وجود تنمية تضمينية، ومساواة اجتماعية، وفقر أقل، وثقافة غنيّة وحية، وبيئة صحّية كلّها أمور تتطلّب وجود مؤسسات كفوءة، وشفّافة، وخاضعة للمساءلة، فهذه المؤسسات تضمن بناء القدرات البشرية، وإيجاد فرص متساوية، وصون الحقوق والكرامة للجميع (Sen.1999)

إن ضعف الأداء المؤسساتي في سورية هو أمر يثبته تقييم منتصف المدّة للخطة الخماسية العاشرة، فقد كشف التقييم عن التنفيذ الضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها، والغياب شبه التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات التامة إلى الإصلاح ومكافحة الفساد، كما أظهر التقرير الوطني للتنافسية(2010 م) أن سورية تعاني من عدّة نقاط ضعف في الإدارة العامّة والحكم الرشيد، ومن ضمن ذلك هدر الأموال العامّة، والإجراءات القضائية أو التشريعية المعقّدة، وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامّة، وغياب السياسات العامّة الشفّافة (هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية، (2011_2000)).

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية

الآثار على المؤشرات الاقتصادية الكلية

1. انهيار النمو الاقتصادي وتدمير مخزون رأس المال

يبلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية المقدرة نتيجة للأزمة في سورية لغاية عام 2012 م، حوالي 48,4% مليار دولار أمريكي، والذي يشكل حسب الأسعار الثابتة لعام 2000 م، حوالي 81,7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 م، وتوزعت الخسارة الكلية إلى 50% كخسارة الناتج المحلي الإجمالي، و43% خسارة مخزون رأس المال المتضرر، و 7% خسارة ارتفاع الإنفاق العسكري (نصر،2013).

2. عجز قياسي في الموازنة العامة وازدياد المديونية

أن حجم الموازنة الحكومية الإجمالي تراجع من 26,9% إلى 22,1 % من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2010 م و2012 م، وقد زادت الأزمة من المشاكل المالية التي تعاني منها الدولة، وفاقمت الخلل الهيكلي للنظام المالي العام، والذي يعتبر أساساً مشكلة شائعة في البلدان متوسطة الدخل في المنطقة، وبالتالي وضعت الأزمة صناع القرار أمام تحد صعب يواجهون فيه الضغوط المتزايدة على المالية العامة وبالتالي تراجع المجال المالي المتاح لتحقيق التنمية المطلوبة، حيث فقدت الإيرادات حوالي 11 نقطة مئوية من نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة من 23,1 % عام 2010 م إلى 12% في عام 2012 م، وترجع هذه الصدمة بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية، ولتخفيف الأثر السلبي لكل من العقوبات وتقلص النشاط الاقتصادي نتيجة للأزمة، قامت الحكومة السورية بتقليص الإنفاق الاستثماري العام لصالح الإنفاق الجاري، حيث انخفض الإنفاق الاستثماري العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من8,8% عام 2010م إلى 3,5% في عام 2012 م، وبالمقابل ارتفعت نسبة الرواتب والأجور من 11,5% إلى14,7% بين عامي 2010 و 2012 م، وازدادت حصة الإنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي من 18,1% إلى 18,5% خلال الفترة الزمنية ذاتها. وبالنتيجة ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة بشكل كبير بين عامي 2010 و 2012 م من 3,8% إلى 10,1% وتفاقم عبء الدين العام ليبلغ 40% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 م مقارنة ب 23% في عام 2010م، وعليه يمكن الاستنتاج أن المجال المالي النسبي الذي أتاحه تناقص الدين العام خلال الفترة الواقعة بين (2004 و 2010 م) وقد تم استنفاذه كليا (هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية.(2000_2011).

3. اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات

كان للأزمة السورية أثر سلبي كبير على ميزان المدفوعات، مع عجز يقدر بحوالي5.1 مليار دولار أمريكي (8.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2011 م وحوالي 10.9 مليار دولار أمريكي (27.6 % من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2012 م وبالتالي، فإن الأثر التراكمي على ميزان المدفوعات يقدر بحوالي 16,0 مليار

دولار أمريكي مع نهاية عام 2012 م، الذي يعود بشكل رئيسي إلى عجز حساب الميزان الجاري المتوقع له أن يصل إلى 18,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 م إضافة إلى خروج الاستثمارات المحلية والأجنبية من النشاط الاقتصادي بافتراض أن هذا العجز تم تمويله على الأرجح من الاحتياطات الأجنبية، فمن المتوقع انخفاض صافي الأصول الأجنبية من18 مليار دولار أمريكي في عام 2010 م إلى ملياري دولار أميركي مع نهاية عام 2012 م وباعتماد التقديرات المتفائلة لصافي الأصول الأجنبية أي 23 مليار دولار أميركي عام 2010 م، فإن الأزمة أدت إلى انخفاض صافي الأصول إلى حوالي 7 مليار دولار(هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية (2000_2011)).

4. **سياسة نقدية متخبطة ساهمت في ضعف الأداء الاقتصادي**

أن للأزمة أثر واضح على أسعار المستهلك، وكانت الصدمة الرئيسية للأسعار في كانون الأول 2011 م، وأيلول 2012 م، بشكل مواز مع تخفيض قيمة الليرة السورية وارتفاع أسعار الطاقة، إن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع 51% من آذار 2011 م إلى أيلول 2012 م ، وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الغاز والكهرباء شهدت أعلى نسبة ارتفاع 99% يليها الطعام ومشتقات الحليب 75% ثم المشروبات غير الكحولية 71% ثم السكر 61% يليها الملابس والأحذية 57%، وأخيرا الخبز والحبوب 54% كما شهدت أسعار الصيانة والتجهيزات ارتفاعاً ملحوظا وقد أثر ذلك مباشرة وبشكل سلبي على الأسر الهشة التي يأخذ الإنفاق على الغذاء والسلع الأساسية الجزء الأكبر من إجمالي مصاريفها، وقد ارتفعت الأسعار بنسب مختلفة حسب المحافظات حيث سجلت حلب أعلى معدل لارتفاع الأسعار (المكتب المركزي للإحصاء في سورية (1963_2011)).

5. **خسارة سوق العمل لحوالي مليون ونصف المليون فرصة عمل**

أن الأزمة أثرت سلباً على معدلات التشغيل وخاصة بالنسبة للشباب ذوي المهارات المنخفضة والمقيمين في ريف المنطقة الشرقية وحضر حمص، كما أثرت الأزمة بشكل كبير على قدرة الاقتصاد السوري في خلق فرص عمل جديدة، أن أثر الأزمة السورية على سوق العمل كانت كبيرة إذ خسر الاقتصاد السوري حتى نهاية عام 2012 حوالي 1.5 مليون فرصة عمل، وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل بحوالي 24,3 نقطة مئوية من (10.6%إلى 34,7%) وبناء على عدد فرص العمل التي خسرها الاقتصاد، فمن

المتوقع أن تتأثر الحالة المعيشية سلباً لحوالي 6 مليون سوري على اعتبار أن معدل الإعالة(عدد السكان على عدد المشتغلين) بلغ 4,14 عام 2010 (المكتب المركزي للإحصاء في سورية (1963_2011)).

الآثار الاجتماعية للأزمة السورية

1.**أكثر من ثلاثة ملايين شخص جديد دخلوا في عداد الفقراء**

تشير أخر تقديرات للفقر بحسب تقرير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في 2007 أن 12% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى وأن ما يقارب ثلث السوريين 33,6 يعيشون تحت خط الفقر الأعلى، مع تركز أكبر للفقر في المناطق الريفية وتحديداً في المناطق الشمالية والشرقية، وفي ضوء تقديرات الأزمة للبطالة والنمو يمكن توقع زيادة كبيرة في الفقر كنتيجة للأزمة الراهنة، عند الأخذ بالاعتبار الانخفاض المتوقع في إنفاق الأسر وبافتراض ان توزيع الإنفاق بقي على حاله، وإلى دخول 3.1 مليون شخص دائرة الفقر في العام 2012، منهم 1.5 مليون شخص دخول دائرة الفقر الشديد، وإن هذه الزيادة في الفقر المادي هي بشكل أساسي نتيجة الزيادة في أسعار البضائع والخدمات وتراجع مصادر الدخل، بما في ذلك نقص فرص العمل وخسارة الوظائف، والأضرار المادية للممتلكات (المكتب المركزي للإحصاء في سورية (1963_2011)).

2. **انتكاسات في التعليم**

أثرت الأزمة بشكل مباشر على التعليم خصوصاً تعليم الأطفال والشباب، حيث خسر الكثير من الطلاب والمعلمين حياتهم، هذا وقد تضررت بشكل جزئي أو كلي ما يقارب 2362 مدرسة، بسبب النزاع المسلح و بكلفة تقارب 5,7 مليار ليرة سورية، كما طالت الأضرار مستودعات الكتب وحافلات المدارس، وتم استخدام 1956 مدرسة كملجأ للأسر النازحة، و أن 22,8% من الطلاب لم يلتحقوا بمدارسهم في العام 2012 م، ويعود السبب إلى التدهور الأمني للمدارس، يقود هذا إلى تعطيل في العملية التعليمية، وإلى نتائج سلبية على رأس المال البشري، والبنية التحتية، وبالتالي على العملية التنموية برمتها على المدى القصير والمتوسط والطويل، بعد توسع نطاق الأعمال العسكرية في حلب وريف دمشق، خاصة بعد حزيران 2012 م، ويتوقع أن يرتفع معدل التسرب نتيجة عدد من العوامل، وعلى رأسها المدارس المتضررة والمخاطر الأمنية التي أدت إلى دفع العديد

من الأهالي إلى عدم إرسال أطفالهم إلى المدارس خصوصاً البنات منهم، وتواجه أسر اللاجئين و النازحين الكبيرة، صعوبات في تسجيل أطفالهم في أماكن تواجدهم الجديدة بسبب قدرة المدارس المحدودة على استيعابهم أو بسبب المصاعب المالية(المكتب المركزي للإحصاء في سورية (1963_2011))

4. تحولات ديموغرافية كبيرة وتراجع واضح في الصحة

تعد خسائر الحياة البشرية الأكثر مأساوية نتيجة الأزمة السورية، فحسب الأمم المتحدة فإن أكثر من 59648 شخص، قد قتلوا منذ آذار2011 وغالبيتهم من الذكور الشباب، وبدرجة أقل نساء وأطفال، وازدادت معدلات الوفيات بشكل مباشر وغير مباشر بسبب اشتداد العنف المسلح واستخدام أسلحة ثقيلة وتجاهل الوصول إلى الرعاية الطبية للحفاظ على الحياة، وانتهاكات حقوق الإنسان ونقص الأمن والقيود على التحرك وعدم احترام العمل الطب، يقدر عدد الجرحى ب238592 جريح، وكنتيجة للنقص في الرعاية الصحية المتمثلة في الرعاية والمستلزمات الطبية انتهى العديد من هؤلاء الجرحى بإعاقات وحالات صحية مزمنة، ومع تصاعد العنف تعقدت حالات الكثير من الجرحى والقدرة على الاستجابة لها من قبل الطواقم الطبية، ويعد عدم حيادية الخدمات الطبية للجرحى تحدياً رئيسياً، فالكثير من الجرحى حرموا من العلاج المناسب أو عولجوا بعيادات فقيرة التجهيز وغير رسمية، يضاف إلى ذلك الزيادة في العبء الصحي الناتج عن تآكل القدرة على الاستجابة للأمراض والحالات المزمنة، أما بالنسبة للمناطق الأقل تأثرا بالنزاع فقد ازداد الضغط على الخدمات الصحية نتيجة ازدياد أعداد النازحين، وكما تعرض القطاع الصحي في سورية لخسائر كبيرة في البنى التحتية وصلت إلى 7 مليار ليرة سورية، حيث تضرر، 43 مستشفى، وخرجت 21 منها من الخدمة،وبقيت بعض المحافظات دون مستشفيات عامة في الخدمة، كما تضرر 197 مركزا طبيا منها 115 خرج من الخدمة . لقد أدى انهيار الخدمات الصحية العامة، التي تشكل المزود الرئيسي للخدمات الصحية في البلاد، إلى ضغط كبير على القطاع الخاص والمدني الطبي واللذان يعانيان أصلا من ضعف في الإمكانيات، وخسر القطاع الصحي كوادره، و قد تعطلت 75% من الصناعات الدوائية، التي كانت تغطي 97% من الاحتياجات المحلية، وتم تخفيض الإنفاق العام على الصحة من 7,5 مليار ليرة سورية في 2010 م إلى 5.2 مليار ليرة

سورية في 2011 م، أما الميزانية المرصودة للعام 2012 م فتقدر ب 4.4 مليار ليرة سورية، اعتماداً على الأسعار الثابتة فإن القيمة الحقيقية للانخفاض في الإنفاق العام على الصحة هي من 3.9 مليار ليرة سورية في عام 2010 م إلى 2 مليار ليرة سورية في عام2012 م مما يمثل انخفاض بمقدار 50% نتيجة للأزمة السورية (المكتب المركزي للإحصاء في سورية،(1963_2011)).

4. خسارة عشرين عاما من انجازات التنمية البشرية

يتألف دليل التنمية البشرية من ثلاثة مكونات وهي: الدخل، والتعليم، والصحة شكلت الانتكاسات في الصحة العامة، والتعليم، والدخل، تدهورا في وضع التنمية البشرية في سورية، أي أن دليل التنمية البشرية المقدر خسر 15.1% من قيمته نتيجة للأزمة السورية، وإن هذا الانخفاض يعتبر تغيراً كبيراً في قيمة الدليل ذو الطبيعة البطيئة في التغيير، أي إن قيمة الدليل المقدرة لعام 2013 م، نتيجة الأزمة السورية هي قريبة من قيمته عام 1993، أي ان سوريا خسرت عقدين من انجازات التنمية البشرية .(UNDP , 2011)

5. عودة إلى المؤسسات التقليدية وتفكك التضامن الاجتماعي

قامت الدولة السورية الحديثة بعد الاستقلال لتحقيق أهداف السوريين في التنمية والعدالة على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد حاولت هذه المؤسسات حديثة العهد حينها إحداث نقلة في الانتماء للسوريين من العائلة والقبيلة إلى الوطن والأمة .

إلا أن الطبيعة غير المرنة للمؤسسات الرسمية وضعف مستويات الشفافية والمساءلة، كان أحد أهم الأسباب التي قادت إلى الحراك المجتمعي القائم الآن، وقد ساهم فقدان الثقة بين غالب السوريين وهذه المؤسسات القائمة إلى عودة جزء من المجتمع إلى المؤسسات التقليدية مثل العائلة والقبيلة والانتماءات الضيقة، وبدأت الأزمة السورية مع موجة من المظاهرات المطالبة بالمزيد من الحقوق المدنية والتي أدت إلى رفع الوعي بالمواطنة والحرية والمشاركة المجتمعية، واصطدم الحراك المجتمعي بالسلطات المتصلبة التي اعتمدت إلى حد كبير على السلطات الأمنية للحد من تطور المجتمع المدني، تدهور الحراك بعد ذلك إلى نزاع مسلح عنيف في العديد من المناطق السورية، وسط تدخل إقليمي ودولي لدعم النظام أو المعارضة، لقد أصبح صوت السلاح هو الأعلى في الأزمة

السورية، وساهم التزايد بأعداد القتلى والجرحى بالأضرار بالانسجام الاجتماعي وعمق من الفجوة بين المجموعات المختلفة في المجتمع، إن الافتقار إلى التوافق على الرؤية اللازمة لتجاوز الأزمة سيزيد من الشعور بالخوف والقلق من المستقبل، هذا سيساهم في الزيادة في أعداد المهاجرين السوريين من جهة، ومن النزاع بين عدد من المجموعات في المجتمع من جهة أخرى .نتيجة لذلك فإن مزيداً من التفكك سيصيب المجتمع والذي سيحتاج إلى العديد من السنين لبناء تماسكه مرة أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن القيم والأعراف الاجتماعية تأثرت سلباً نتيجة تأجج مشاعر الكراهية والانتقام تجاه" الآخر"، وتراجع سيادة القانون (نصر ،2013).

تقييم تجاوب الحكومة السورية والمجتمع الدولي مع الأزمة

تجاوب الحكومة اقتصاديا و خدماتياً

خصصت الحكومة الجزء الأكبر من جهودها ومواردها للتعامل مع القضايا الأمنية، إلا أن ذلك فشل لعدم القدرة على بناء مؤسسات عمومية النفع وفعالة ومبتكرة، وعدم مساهمة طريقة عمل الحكومة من ناحية الإصلاحات السياسية والتعامل مع الحالة الأمنية بتهدئة الأزمة الحالية، وكما أن الحكومة السورية افتقدت إلى رؤية شاملة لمواجهة النتائج الاقتصادية أو الاجتماعية للأزمة، مما انعكس على طريقة تعاملها مع هذه النتائج التي أخذت شكل ردات الفعل عوضاً عن التعامل بآلية الفعل المخطط والمدروس، وقد كان هناك أيضا ضعف في جاهريه الحكومة السورية للأزمة ومرد ذلك إلى عدم وجود أي خطة طوارئ فعالة لدعم اللاجئين، والتنسيق الضعيف جداً بين الوحدات الإدارية المحلية في مناطق النزاع، كما كانت ظروف قطاعات الصحة والتعليم في مناطق النزاع صعبة بشكل لافت إذ ارتفع الطلب عليها وواجه موظفوها نقصاً في الموارد المالية وشروط الأمان بالإضافة إلى أعداد المدرسين والكادر الطبي الذين قتلوا أثناء أداء واجبهم (نصر ،2013).

الاستجابات الدولية

قامت الولايات المتّحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وتركيا واستراليا، وكندا، وغيرها بفرض عقوبات مختلفة مثل: تجميد أصول المخابرات السورية، وحضر التعامل التجاري، حظر" الاستثمارات الجديدة في سورية، أو استيراد

النفط أو المنتجات النفطية ترمي إلى ممارسة الضغط على النظام السوري، وحضر السفر، وحضر التصدير، والعقوبات المالية، وحضر جميع التعاملات المالية الائتمانية، وجمّدت أصول الحكومة السورية، أمّا العراق، ولبنان، والأردن، وهم ثلاثة من أهم شركاء سورية الاقتصاديين، فقد امتنعوا عن المشاركة في المصادقة على هذه العقوبات وبحسب هذه الدول، فإن الغاية من العقوبات هي استهداف النظام السوري الحالي دون تعريض الشعب السوري إلى مصاعب غير مستحقّة غير أن هذه العقوبات كان لها تأثير لا يُنكر على الاقتصاد السوري برمّته، وعلى معيشة الشعب السوري .(Hufbauer et al., 2011a)

ومن حيث المبدأ، تُستعمل العقوبات الاقتصادية كأدوات للضغط على حكومة بلد معيّن كي يغيّر سلوكه، غير أن تأثيرات العقوبات غالبا ما تكون أكبر وأعمق ممّا كانت الدول التي طبّقتها قد قصدت منها رسميا..

فعالية العقوبات

أثبتت معظم تجارب العقوبات الاقتصادية، عموماً، أنّها غير فعّالة، وذلك من حيث هدفها الرسمي، ففعالية العقوبات تتوقّف على مجموعة من العوامل العديدة منها: البنية الاقتصادية للبلد المستهدف، وأهميته الجيو سياسية، والإجماع العالمي على العقوبات .(Drury, 1998)

فقد تركت العقوبات آثرا سلبياً كبيرا على مستوى معيشة السوريين، حيث أن سورية تلبّي جزءً أكبر من احتياجاتها الغذائية من المصادر المحلية، وأنّه ليس هناك منطقة لحظر الطيران بعد، وأنّ بضع دول الجوار والدول البعيدة قد احتفظت بعلاقاتها مع سورية، والأهم من ذلك، وإن العقوبات المفروضة على سورية حتى الآن كبّدت الشعب السوري تكلفة اقتصادية مرتفعة، ولاسيما للفقراء والفئات الهشّة منه، وأسهمت في انخفاض رفاه الأفراد، وقد عوّقت العقوبات تقدّم التنمية، وزادت فقر الدخل، ممّا جعل سورية في مراتب أدنى من المستوى المتوقّع للتنمية البشرية، مقارنة مع التقدّم المحرز قبل عقوبات عام2011 م، بالنسبة لأثر الأزمة، فإن العقوبات أثّرت أيضا على الاقتصاد، ولاسيما قطاعات التعدين، والمالية، والتجارة، والنقل، والصناعات التحويلية، وبصورة عامّة، تعود الخسارة في الإنتاج، والزيادة في تكاليف الأعمال التجارية إلى الانخفاض الحاد في قطاع

النفط بنسبة 47%، الأمر الذي أثّر على مصادر الطاقة بالنسبة للشركات والأفراد على حدّ سواء، وقد تراجعت الإيرادات العامّة بشكل حاد ممّا أدّى إلى انخفاض في الاستثمار العام في قطاعات حيوية مثل الصحّة والتعليم بنسبة تفوق 50%، وانعكست الخسارة في إجمالي الناتج المحلي بانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفي المعدّل الوسطي لدخل الأسرة ونفقاتها .هذا الأمر أدّى إلى تدهور في مستوى معيشة الأسر السورية، والى زيادة في الفقر المادي، أن العقوبات أسهمت في زيادة عدد الفقراء في سورية بواقع 877 ألف شخص من بين زيادة إجمالية في الفقر جراء الأزمة تبلغ 3.1 مليون شخص (Hufbauer, et al, 2011: a).

ثالثاً : الموقف الأردني من الثورة السورية

أتسمت الدبلوماسية الأردنية منذ اندلاع الثورة السورية بحالة من الغموض والجدل الذي لم ينقطع حتى اللحظة تجاه النزاع الدائر بين الطرفين في سورية، في حين بقي الخيار العلني لصانع القرار الرسمي متمثّلًا بالحل السياسي بوصفه خياراً يُنهي الأزمة، ويُجنِّب الترويج لأيّ حلّ عسكري، ولقد تقاسم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس السوري بشار الأسد، في بداية حكمهما إرثاً ثقيلًا من العلاقات المتوترة .ولكنهما استطاعا المرور بالعلاقات السورية الأردنية عبر ممرات أمنة _على الرّغم من ضيقها _ حكمتْها المصالح المتبادلة .وتصاعد التوتر السياسي بين الدولتين عندما حذر الملك الأردني في عام 2004 م، من تشكل" هلال شيعي "في المشرق العربي تقوده إيران وصنف سورية ضمن هذا الهلال، ويمكن القول إنّ الانقسام الإقليمي بين المحورين (الاعتدال والمقاومة) كان المحدّد الرئيس في العلاقات السورية الأردنية على الصعيد السياسي منذ الاحتلال الأميركي للعراق 2003م، من دون أن يلغي ذلك وجود مجالات للتعاون على الصعيد الاقتصادي والقضايا الأمنية العابرة للحدود. (تيريل، 2008).

تطورات الموقف الأردني

قد أيد الأردن جميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية في ما يتعلق بالأزمة السورية، ولكنه تحفظ عن مسألة فرض العقوبات الاقتصادية فقط، وأعلن رسميًّا أنه لن يلتزم بها، كما أنّ الأردن، على خلاف الدول الخليجية وبعض الدول العربية، لم يطرد السفير السوري في عمّان، وحافظ على العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، ومع تجذر

الطابع المسلح في الثورة السورية في منتصف عام 2012 م، ركّز الأردن على مسائل التحذير من مكامن خطر الحرب الدائرة بين قوى النظام وقوى المعارضة، من جهة صعود المقاتلين الإسلاميين في الكتائب المسلحة المعارضة والتخوف من تقسيم سورية، ولكنه حرص في الوقت نفسه على استمرار فتح الحدود للاجئين السوريين للنزوح إلى مخيم تل الزعتري شمال الأردن، كما أبدى مرونة نسبية في السماح بتهريب الأسلحة إلى سورية، وخصوصًا صفقة الأسلحة الكرواتية التي موّلتها المملكة العربية السعودية، وانّ الحكومة الأردنية، على ما يبدو، تتبع سياسة انتقائية في عملية التسليح وتدعم بعض المجموعات المسلحة التي خلقت علاقات تفاهم أو تحالف معها، واستدعى تضخم هذه القضايا العابرة للحدود التنسيق الأمني المباشر مع الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بإرسال 200 جندي أميركي، في نيسان / أبريل 2013 م، حتى يكون لها القدرة على تشكيل قوة مهمّات مشتركة محتملة للعمليات العسكرية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013).

محددات الموقف الأردني من الثورة السورية

خضع الأردن في رسم سياسته الخارجية تجاه الثورة السورية للتفاعل الإقليمي والدولي بصفة عامة، ولطبيعة العلاقة بالولايات المتحدة بصفة خاصة، من دون أن يغفل المعطيات المحلية وأخْذها بعين الاعتبار، بطريقة تضمن مصلحته الحيوية واستقراره الداخلي.

التأثيرات الإقليمية والدولية

تُعد البيئة الدوليّة وطبيعة العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأميركية والأردن العامل الأهمّ عند قراءة السياسة الخارجية الأردنية بوجه عامّ، بل إنها العامل الأكثر تأثيرا بين مختلف المتغيرات الخارجية في البيئة الدولية المؤثِّرة في القرار السياسي الأردني، ولقد فسحت واشنطن المجال للدبلوماسية الأردنية للمناورة تجاه بدائل التعامل مع النظام السوري، وخصوصًا أنها أبقت جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع الثورة السورية، مع التركيز على التسوية السياسية بوصفها أحد أهمّ الحلول الأساسية للتعامل مع تطورات المسألة السورية. يعيد الموقف الأردني إلى الأذهان الخطاب المغاير الذي انتهجته عمّان إ بان الغزو الأميركي للعراق في 2003 م، من السياسة الأميركية وخطابها المعلنين، رغم أنه وفّر الدعم اللوجستي لواشنطن من أجل احتلال العراق .وقد شكّلت تجربة الأردن

في عدم مساندة موقف الولايات المتحدة، خلال أزمة الكويت وبعدها إبّان غزو العراق، نوعًا من" الخبرة المقلقة" للمملكة، إذ أدى ذلك إلى آثار اقتصادية حادة فيها، وقد أخذ القرار وقتها طابعًا" ضبابيًّا "استجابةً لمقتضى الحال كما– هو الآن أي إنه عارض في جانبه العلني التدخل العسكري، ولكن في جانبه الخفي دعم القوات الأميركية لوجستيًّا من -دون مشاركة فعلية في العمل العسكري، ومن ثمة أصبح التوجه هو التعامل مع الحكومة العراقية في ما بعد، وتدريب الكوادر من الشرطة والجيش العراقيين، ويلاحظ، على نحوٍ واضح، أنّ ثمة تناغماً في الموقفين الأميركي والأردني في ما يتعلق بعدم التدخل العسكري والتخوف من تمدّد نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة؛ مثل جبهة النصرة وتوافد مقاتلين محسوبين على تنظيم القاعدة، وتأثير ذلك في الاستقرار في سورية وخارج حدودها، ولا سيما أنّ انهيار السلطة المحلية في سورية سيؤدِّي إلى نشوب حرب أهلية في دولة متعدّدة الأعراق والطوائف، وخصوصًا في ظلّ صعود الإسلاميين إلى الحكم هناك، وهذا ما سيؤثِّر في المصالح الأميركية والأردنية (عبد الحي، 2010 :63)

ويمكن القول إنّ الأردن عمل على الموازنة بين التفاعل الإقليمي والدولي السابق، بطريقة جعلته ينأى بنفسه عن التدخل المباشر في الثورة السورية لمصلحة أيّ طرف كان، ولذلك جاءت المواقف الأردنية المعارضة للنظام تحت غطاء عربي ضمن الجامعة العربية (محمود،2013 :24).

الاستقرار الداخلي -

يعود التحفظ الأردني خلال الأشهر الأولى من عمر الثورة السورية على الرّغم من الطابع السلمي للاحتجاجات إلى محاولة ضمان أمْن النظام، من خلال عدم التغيير الجاري في الوطن العربي عموما، وإبقاء الأردن بعيداً من الثورات العربية، إضافة إلى الترابط الاقتصادي بين سورية والأردن، وتبرز أهمية المتغير الاقتصادي لعملية صنع القرار السياسي الرسمي الأردني بوضوح في الثورة السورية، إذ يشكل هذا المحدّد عاملًا مركزيًّا لمدى حرّية صانع القرار في اختيار البدائل المعروضة عليه لاتخاذ قرار معين. كانت تجربة التأزم الذي أصاب الأردن من جراء العلاقات الأردنية الكويتية، والأردنية العراقية حاضرةً في هذا الموقف لدى صانع القرار، فالوضع الاقتصادي ربما يفرض على العراق أن يتريث قليلًا عندما يريد تغيير إستراتيجيته في التعامل مع تداعيات الثورة

السورية ورسم سيناريو لما بعد الأسد؛ لأنّ تجربة الأردن بشأن تطبيق العقوبات الاقتصادية على نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين كما ذكرنا أبرزت انعكاسًا سلبيًّا على المشهد الأردني، ومن المتوقع أن يدفع نتيجة ذلك أيضًا في حال تورطه في الصراع الدائر في سورية، ولعلّ إمكانات الأردن الاقتصادية التي لا تتيح له العديد من الخيارات، أو تمنحه هامشا واسعا وغير مقيّد في خياراته، تجعله لا يستطيع أن يتجاهل الشبكة الواسعة من المصالح التجارية والاقتصادية المرتبطة بينه وبين سورية وما تمثّله الحدود الشمالية للأردن من منطقة حيوية للتجارة الأردنية، وخصوصًا أنها الطريق الأقلّ كلفة بالنسبة إلى البضائع المقبلة إلى السوق الأردنية ،ولقد وصلت نسبة التضخم الرسمية في شباط/فبراير 2013 م، إلى 7،8% مقارنة ب 6،7 % من المدة نفسه العام الماضي، وهي مرشّحة للزيادة بازدياد تدفق اللاجئين السوريين؛ ولذلك يركّز الأردن في المؤتمرات الدولية على ضرورة حلّ مسألة اللاجئين، ويعمل على نقلها إلى مجلس الأمن الدولي تبعًا لتأثيراتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في الأردن (عبد الحي، 2010 :64)

وفرضت مسألة اللاجئين السوريين وصعود الحركات الجهادية في صفوف المعارضة السورية ضرورة ضبط الأمن على حدوده الشمالية، على نحوٍ يُفضي إلى ضمان الأمن الوطني الأردني، يملك الأردن حدودًا طويلةً، نسبيًّا، مع سورية تصل إلى نحو 314 كم، تتوزع على جانبيها العديد من المدن والقرى المتناظرة والمتماثلة في تركيبتها الاجتماعية والعشائرية .وكان لذلك أثرٌ في نسْج خيوط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين جانبي الحدود، ويتعامل الأردن تجاه مسألة اللاجئين السوريين بمحاذير ومعطيات لم تكن ظاهرةً في الحالة العراقية سابقاً.

وتتفق أغلبية الرأي العام الأردني في مواقفها من الثورة السورية على تغيير النظام في دمشق وتنحِّي بشار الأسد، على أنّ هذا الرأي ضدّ التدخل الأجنبي من أجل التغيير، ويتضح أنّ الإجماع الرسمي والشعبي في الأردن يتمثّل بالدعوة إلى إبعاد الأردن عن أيّ ترتيبات عسكرية تنخرط فيها لاستهداف سورية، أو أيّ وجود عسكري على الأراضي الأردنية، في حين أنّ الخلاف يدور من جهة بين مطالب شعبية تناصر الثورة وتتعاطف معها وتدعو إلى تنحي الأسد، وعدم وجود إجماع داخل مراكز القرار نحو الموقف المطلوب من النظام السوري من جهة أخرى (المصري،2013).

ويمكن القول، إنّ صانع القرار الأردني ينطلق من حسابات سياسية وأمنية واقتصادية في ظلّ ضبابية السيناريوهات والرهانات غير المضمونة في التعامل مع المشهد السوري؛ فالأردن يريد وفق سياسة متوازنة تفرضها معطيات أرض الواقع، يحاول أن يوازن بين مصلحته وتحالفاته بأقلّ تكلفة متاحة، لكن الثابت العلني في الموقف الرسمي الأردني تجاه سورية، حتى الآن، يتمثّل بعدم وجود أيّ استعداد للتدخل عسكريًّا، وبعدم منح تسهيلات لأيّ قوات أجنبية يمكن أن تخطط للتدخل، وبحلٍّ يكفل عدم سيطرة المتشددين الإسلاميين على الحكم بعد الأسد أو تقسيم سورية أو تحولها حصنًا للجماعات المتطرفة، وهذا هو جوهر توجهه السياسي في الوقت الراهن، ما دامت الولايات المتحدة الأميركية غير راغبة في التغيير من سياساتها تجاه سورية، ومن غير المرجح ألاّ تتغير السياسة الأردنية تجاه الثورة السورية إلا في حال: فرْض ضغوط على الأردن تجبره على الخروج من المنطقة" الرماديّة " التي أتقن البقاء فيها طوال فترة الثورة السورية ولا سيما إذا أصبح ذلك مطلبًا أميركيًّا، أو أن تجد عمّان أنّ تلك المنطقة الجنوبية في سورية التي لا تبعد سوى عدّة كيلومترات على حدودها الشمالية أصبحت مهدّدةً لأمنها الوطني، ويبقى المستقبل مفتوحا على احتمالات عديدة لتطور الموقف الأردني، بغضّ النظر عن مسألة سقوط النظام في سورية، ولكن تجذّر الأزمةواستمرار الصراع وموقع الأردن الجغرافي سيجعل خيارات صانع القرار الأردني في التعامل مع المسألة السورية أكثر صعوبة مستقبلًا، للحفاظ على المساحة الحرجة والضيقة التي يقف عليها الآن (محمود،2013: 27).

رابعاً : ماهية اللجوء الإنساني ومفهوم اللاجئ والدولة المضيفة

إن ظاهرة اللجوء وقضية اللاجئين هي نتائج لإنكار حقوق الأفراد والجماعات والشعوب، ويمثل الدفاع عن حقوق اللاجئين مجالاً من ابرز المجالات التي اهتمت بها الشرعية الدولية في معرض وضعها لضمانات حقوق الإنسان ومواجهة نتائج إنكارها وانتهاكها، وإذا كانت قضايا حقوق الإنسان تمثل لدى المهتمين بها أهمية خاصة فان اللجوء واللاجئين تمثل أهمية اكبر بسبب تزايد ظاهرة انتهاك حقوق الأفراد والجماعات واتساع دائرة بؤر صراعات السلطة، والصراعات والحروب الإقليمية والتي نتج عنها

تشرد الملايين من البشر، الذين يتدفقون على البلدان المجاورة بهدف الحصول على لجوء أَمن (شطناوي،234:2001).

التعريف بحالة اللجوء الإنساني

اكتسب عالم اللجوء على امتداد الوقت قدراً كبيراً من التعقيد وذلك بسبب تزايد أعداد اللاجئين الذين يفرون من الاضطهاد الذي يهدد حياتهم، إن أنماط الهجرة الحديثة قد تكون في غاية التعقيد وتحتوي على مزيد من المهاجرين الاقتصاديين، اللاجئين الحقيقيين وآخرين، فتواجه الحكومات مهمة صعبة تتمثل في فصل المجموعات المختلفة ومعاملة اللاجئين الحقيقيين بالطريقة المناسبة من خلال إجراءات لجوء ثابتة وعادلة، لذا اقتضت الضرورة إنشاء المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة من اجل توفير الحماية الدولية للاجئين والوصول إلى حلول حاسمة لمعاناتهم، وفي بعض الأحوال يكون من المتوقع أيضا إن تقوم المفوضية بحماية ومساعدة من هم في وضع اللاجئين بمن في ذلك فاقدو المأوى داخل أوطانهم وطالبوا اللجوء السياسي والعائدون. وتعد الاتفاقية التي تم إبرامها عام 1951 م بشان وضع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967م هما الأساس الشرعي، الذي يحدد حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين، وتمثل الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها الآلية الشاملة على الأطلاق دولياً لحماية الحقوق الأساسية للاجئين، وتنظيم أوضاعهم داخل الدول التي يستوطنون بها، وتواصل المفوضية جهودها لترويج هذه الإلية كما تبذل مساعي حثيثة لدعم نظام الحماية الدولية برغم ما قد تواجهه من تدخل على المستويين المحلي والدولي. وتنصب جهود المفوضية أيضا على التأكد من التزام الحكومات بالقانون الدولي للاجئين، ليس رضاً فحسب، إنما روحاً أيضا، كما تتضمن مسؤوليات المفوضية منع حالات التشرد خارج الأوطان والحد منها، فضلاً عن حماية من لا وطن لهم ويأتي الوفاء باحتياجات الضعفاء والمشردين كأول واهم ما تعنيه حماية اللاجئين (عبد الحميد، 1987 :213).

وتتركز أنشطة تلك الحماية في ضمان الاعتراف باللاجئين وغيرهم ممن يحتاجون حماية دولية، ومنحهم الملجأ والتأكد من أن حقوق الإنسان الأساسية الواجب توفيرها لهم محل احترام وفقاً للمعايير الدولية، ومن اجل تحقيق ذلك، تمارس المفوضية عملها في

الدول التي يخرج منها اللاجئون، وأيضا في الدول التي توفر لهم الملجأ، ويتيح العمل فـي منـاطق الحـدود، والمعـسكرات والمطـارات، ومراكـز الاحتجـاز الفرصــة لمـوظفي المفوضية لرصد وتناول المشاكل المتعلقة بحماية اللاجئين والتـي عادة ما يواجهونها أثنـاء هـروبهم، ومـا يعقـب ذلـك مـن عمليـات البحـث عـن الملجـأ وتـستمر مـسؤولية المفوضية أيضاً خلال فترة محدودة بعد عودة اللاجئين إلى أوطانهم. إن التفويض الذي تضطلع به المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة هو مواصلة حماية اللاجئين حتـى يتم الوصول إلـى حل دائم وقابل للتطبيق لأزمـتهم، والحل الأمثل فـي عموم الأمر هو إعادة هؤلاء اللاجئين طواعية إلى أوطانهم بصورة تنطوي على الأمان وتحفظ الكرامة، وعندما يتم ذالك فان المفوضية تركز جهودها في ضمان احترام الحقوق الأساسية للاجئين أثناء عملية عودتهم وبعد عودتهم تواصل المفوضية عملها مع الدول المعينـة، والأشـخاص العائـدين، والمجتمعـات كافـه لـبعض الوقـت حيـث تقـوم برصـد المعاملـة التـي يلقاها العائدون، وتدعم إعادة إدماجهم فـي مجتمعاتهم (علوان،2004 :214).

يمكن القول إن اللجوء الإنساني يعني تلك الحالة القانونية التي تنشأ نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ونزوحها باتجاه دولة، أو دول مجاورة لدولتهم، أو لبلـدان أخـرى غيـر مجـاورة، وذلـك نتيجـة الأخطـار المحدقـة بهـم فـي بلـدهم بـسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم ولحرياتهم العامـة التـي تقـع إمـا مـن قبـل النظـام الحـاكم (لسبب أو لآخر)، أو بسبب جماعات مسلحة خارجة عن القانون مع ضعف الدولة المركزية، مما ينشأ عنه وضع إنساني صعب جدا وخطير يستلزم أعمال قواعد القانون الـدولي الإنـساني ذات العلاقـة وتحديـداً اتفاقيـة عـام 1951 م الخاصــة بـاللاجئين والبروتوكول الخاص لعام 1967 م الملحق بها، وتمتع هؤلاء النازحين بموجبها بوصف اللاجئين الإنسانين، الأمر الذي يحتم حمايتهم وصيانة كرامتهم وتوفير الملجأ الآمن لهـم، ريثمـا تـستقر أوضـاع بلـدهم ويـتم إعـادتهم إليـه بأمـان وسـلام (شطناوي،253:2001).

الطبيعة القانونية لحالة اللجوء الإنساني

جاء في المادة رقم (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 م بأن ((لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الإحاطة بالكرامة)). (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،7:1968).

وصرحت المادة (14) (من ذات الإعلان بأن " لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد". (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،9:1968).

لذا يتبين انه يتعين على الدول والحكومات أن تحترم مواطنيها كافة وان تعاملهم بالحسنى وبما يحفظ لهم كرامتهم كآدميين، وألا تعرضهم للقبض، أو الاعتقال أو العقوبات، أو المعاملات القاسية أو الوحشية، الأمر الذي يعبر عن انتهاك خطير لحرياتهم ولحقهم في العيش بحرية وكرامة لاسيما داخل بلدهم. ولا يمكن القول بان الإنسان الذي يضطهد داخل بلده وتنتهك حقوقه بصورة صارخة لا يكون له الحق- عندما يعجز تماماً- في أن يبحث عن ملجأ أمن يأمن فيه على حياته وحياة أسرته ويصون فيه كرامته، وبما أن الأخيرتين انتهكتا وبشكل صارخ من قبل دولته وهذا هو بعينه ما قررته (المادة 14)، (فقرة1) من الإعلان العالمي المشار إليه أعلاه، والذي يبين وبكل وضوح إن اللجوء الإنساني هو حق لكل شخص طبيعي تعرض للاضطهاد داخل دولته أو داخل دولة أخرى كان مقيماً فيها، في إن يلتمس لنفسه ملجأ آمنا. ولم يعهد الاضطهاد هو العنصر الوحيد الذي ينشئ حق اللجوء الإنساني لمن يتعرض له، بل قد ظهرت في الآونة الأخيرة ظروف جديدة غير الاضطهاد الفردي اضطر بسببها الكثيرون إلى ترك بلدانهم والهجرة إلى دولة أخرى. ولهذا فهو حق ينشأ مباشرة للشخص لمجرد تعرض حقوقه وحرياته الأساسية لانتهاك خطير سواء كان داخل بلد جنسيته أو كان مقيماً في بلد آخر، ومنذ نشوء حالة اللجوء بالنسبة لهذا شخص فأنه يمتع بالحماية القانونية الدولية التي تقرها له الاتفاقية المعنية لعام 1951م، وما ورد في البروتوكول الملحق بها لعام 1967 م (شطناوي،249:2001_254).

يمكن القول أن اللاجئ بما أنه طرف ضعيف في دولة اللجوء، لذا فأن حالة اللجوء الإنساني التي يكون فيها والمنظمة من قبل الاتفاقات المعنية توفر له حماية

كافية، كما أنها توفر له حماية ضد ضعفه الذي قد يبدو فيه، فهو لا يستطيع أن يتعاقد على تقليل أو إلغاء الحماية ولا على إعفاء الطرف الآخر(الدولة المضيفة) من آثار انتهاكاته لالتزاماتها (جويلي،2005 :260_261).

وكذلك لا يجوز للدولة الحاجزة أن تعامل اللاجئين. الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أية حكومة كأجانب، أو أعداء لمجرد تبعيتهم لدولة معادية، وهو حكم المادة(44) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م، المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، حيث يجب توفير الظروف الملائمة لهم كالمأوى والمسكن والصحة والغذاء لمن تم تهجيرهم إلى خارج دولهم، طوال مدة وجودهم في الدول المضيفة، ويبقون هؤلاء يحتفظون دوما بحق الرجوع إلى أوطانهم بأمان بمجرد أن تزول أسباب اللجوء، وعلى الدولة المضيفة وكذلك المفوضية السامية للاجئين أن تساعدهم في أمور عودتهم الآمنة هذه (أبو الوفا،2006 :54_55).

ويكون للمنظمات الدولية دور في توثيق وتعزيز احترام حقوق هؤلاء اللاجئين وصيانة الوضع القانوني للاجئ وعدم اختلاله، وتشكل دراسة دور الأمم المتحدة مثلا في موضوع التدخل هنا محوراً مهماً في مجال تحديد الإطار النظري لهذا الموضوع، ذلك إن هذه المنظمة قد توسعت بشكل كبير في اللجوء إلى التدخل الإنساني وتوسيعه ليشمل حالات عديدة أصبحت جزءا من التدخل الإنساني، كالتدخل لحماية حقوق الإنسان وحرياته من الانتهاك، كذلك التدخل لتقديم المساعدة الإنسانية، والسعي من اجل ضمان احترام حقوق الإنسان في أي وقت ومكان، والتدخل لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني في مختلف الأحوال وحماية الأقليات (ناصر،2000 :40_42).

مفهوم اللاجئ الإنساني والدولة المضيفة

1- مفهوم اللاجئ الإنساني

إن تعبير اللاجئ ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثاً على ملاذ وعنده خوف من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد (شطناوي،2001 :244-245).

ومصطلح اللاجئ تعريف محدود جدا لا يشمل سوى الأشخاص الذين فروا من أوطانهم والتمسوا الملاذ في بلد ثان بيد أن هناك ملايين من الأشخاص يعيشون ظروفا يائسة مماثلة ولكنهم ليسو مؤهلين قانونيا لاعتبارهم لاجئين ومن ثم فهم غير مؤهلين للحصول على الإغاثة أو الحماية العادية، وتعمل المفوضية بصورة متزايدة على توفير المساعدة لبعض من هذه المجموعات وعلى الصعيد العالمي هناك ما يقدر ب120 مليون شخص ممن يطلق عليهم أشخاص نازحون داخلياً "هم أشخاص فروا من ديارهم أثناء حرب أهلية بصفة عامة ولكنهم بقوا في أوطانهم ولم يلتمسوا اللجوء في الخارج" (علون،2004 :220).

وتقدم المفوضية المساعدة لنحو 5.4 مليون شخص من هؤلاء النازحين داخليا غير أنه مع بداية الألفية الجديدة تدور مناقشة دولية بشأن كيفية قيام المجتمع الإنساني بتوفير قدر أكبر من المساعدات لهذه المجموعات على نحو أكثر شمولاً واتساعاً (بريت،2001 :158).

وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعداتها للأشخاص الذين منحوا الحماية على أساس جماعي أو على أساس إنساني محض، إن لم يعُترف بهم رسميا كلاجئين وهي تساعد على إدماج اللاجئين الذين عادوا إلى بلدانهم وتراقب حالتهم، وترتبط الحماية والإغاثة المادية معا برباط، ولا تستطيع المفوضية أن توفر حماية قانونية فعالة إلا إذا تم أيضاً تلبية احتياجات الأشخاص الأساسية، المأوى والغذاء والمياه والصرف الصحي، والرعاية الطبية، ولذلك تعمل المفوضية على تنسيق توفير وتسليم مثل هذه البنود وقامت بتصميم مشاريع معينة للنساء باعتبارهن فئة خاصة. لذلك تحث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اتخاذ مبادرات خاصة للاجئات في مجالات القيادة والتدريب على المهارات والتوعية القانونية والتعليم وبصفة خاصة في مجالات الصحة الإنجابية مع مراعاة الاحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية للاجئات وذلك وفقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا والمبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن حماية اللاجئات (بريت،2001 :12_13).

إن الإطار القانوني لتحديد مركز اللاجئ وتعريفه يتأثر بعوامل متعددة، فهو قد يتأثر بالحرب الباردة وبالهجرة البشرية من دول العالم الثالث إلى الأقطار المتقدمة، كما

أن وضع اللاجئ قد أرتبط بعد الحرب العالمية الثانية بالعذاب الإنساني والحاجة إلى تزويد الأفراد بأماكن إقامة بديلة عن أوطانهم نتيجة الحرب والنزاع الداخلي والخوف من الاضطهاد أو نتيجة الخلل الشامل في دول المنشأ، لذا يجب على المنظمات غير الحكومية المرتبطة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة باتفاقيات رسمية أن تحفز الضمير العالمي وذلك بكشفها عن انتهاكات حقوق الإنسان الأمر الذي يضاعف في أدراك السياسيين والجهود وعلى حد سواء لهذه الأمور مما يدفعهم لزيادة التأثير على المعايير القانونية الدولية والتوصية بالإجراءات السياسية والإنسانية (شطناوي،2001: 243_244).

يتضح إن أشمل تعريف لحالة اللاجئ الإنساني هو التعريف الذي أوردته الفقرة "أ" /المادة 2 من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وذلك لاحتوائها على أربعة شروط يمكن من خلالها تحديد من هو اللاجئ وهي:

1 . يجب أن يكون في حالة خوف من التعرض للاضطهاد.
2. إن الاضطهاد، موضع البحث، يحب أن يكون قائما بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه للسياسية.
3. يجب أن يكون خارج البلد الذي يحمل جنسيته، في حالة عديمي الجنسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته السابقة.
4. يجب أن لا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له، وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد، لذلك فاللاجئ: هو كل من وجد بسبب خوف من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين:12).

2– **مفهوم الدولة المضيفة**

الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة أساسية مسؤولية حماية اللاجئين. وتعتبر البلدان ال140 الإطراف باتفاقية عام 1951 م، والبروتوكول الموقع عام 1967م ملزمه بتنفيذ أحكامها فالمواد من 3 إلى 11 من الاتفاقية تتضمن أحكاما تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بعدم التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو الموطن وان تمنحهم على أراضيها رعاية لا تقل عن رعاية ما تمنحه لمواطنيها من حيث ممارسة الشعائر الدينية والتربية لأولادهم وان تعاملهم معاملة تماثل معاملة الأجانب ما لم تتضمن الاتفاقية أحكاما أفضل والإعفاء من المعاملة بالمثل من الناحية التشريعية بعد مرور ثلاثة سنوات على الإقامة، والإعفاء من التدابير الاستثنائية التي يمكن إن تتخذ ضد أشخاص أو ممتلكات أو مصالح رعاية دولة أجنبية لمجرد أنهم يحملون جنسية هذه الدولة والاعتراف باستمرارية الإقامة (اتفاقية عام 1951 م الخاصة بشؤون اللاجئين :8).

وتتصل المواد 12 إلى 16 بوضع قانون اللاجئين، والمواد 17الى 19 بحق اللاجئين في الاشتغال بالأعمال المدرة للدخل، والمواد 2 إلى 24 برعاية اللاجئين فيما يتصل بمسألة الإسكان والتعليم العام، والإغاثة الحكومية وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتتناول المادة 25 توفير المساعدة الإدارية للاجئين، والمادة26 حريتهم في التنقل، أما المادتان 27 و 28 فتعالجان على التوالي إصدار بطاقات هوية للاجئين ووثائق سفر لتمكنهم من السفر خارج بلد إقامتهم القانونية، وتتناول المادة 29 انطباق الأعباء الضريبة على اللاجئين والمادة 30 على حقهم في نقل أمتعتهم من أراضي الدولة المتعاقدة إلى بلد آخر قبلتهم للاستيطان فيه، وتتضمن المواد 31 إلى 33 أحكاما هامة تتصل بمسألة اللجوء (المواد من 12 إلى 33 من اتفاقية عام 1951 م الخاصة بوضع اللاجئين:12).

ولقد أدى تزايد أعداد اللاجئين من عدة ملايين قليلة في منتصف السبعينات إلى ما يقرب عشرة ملايين مع حلول نهاية الثمانينات كما شهد عام 1999 زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة وصلت إلى حوالي 25 مليون وتزايد قلق البلدان

المانحـة للجـوء مـن اسـتقبال أعـداد كبيـرة مـن اللاجئـين الـذين لـم تكـن توجـد إمكانيـة لإعادتهم السريعة إلى أوطانهم (علوان،2004 :228).

وكانـت الزيـادة الـضخمة فـي تـدفقات اللاجئـين تعتبـر تهديـداً للاسـتقرار الـسياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى في البلدان التي اعتادت إن تمنح اللجوء بكرم، وتعرض اللاجئين للاعتداء والعنف والهجوم البدني والاغتصاب (مساعدة اللاجئين "التعريف بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين":13).

وبشكل عام أصبح اليوم مناخ قبول ومعاملة طالبي اللجوء أقل كرما من حيث الطابع فعادة ما يجري تسييس قضايا اللاجئين بدرجة كبيرة بل وتصبح أكثر حساسية لأغراض عديدة داخلية أو سياسية وبعضها يخدم ذاته. أن الدولة المضيفة هي الدولة التـي يقع عاتقها جهد إضافي سواء على الأزمات السكانية التي يسببها اللاجئين، أو حالة البطالة التي تترتب على سكان البلد الأصلين نتيجة لتراكم اليد العاملة القادمة من خلف الحدود هاربة من أوضاعها، والتي تكون مستعدة دائما للعمل بأجور أقل لتوفير ما يمكن توفيره من متطلبات الحياة لهذا اللاجئ، كما يمكن القول إن الدولة المضيفة تقع في معاناة ليس كغيرها من الدول بسبب وجودها بقرب دولة وقعت بها حروب كثيرة، وانظمه دكتاتوريه جائرة، لذالك هناك حاجه ملحه من اجل مواجهة هذه التحديات العديدة إلى إحياء المبادئ القانونية والقيم الأخلاقية التي تشكل أساس فكرة اللجوء وحماية اللاجئين.

الوضع القانوني للدولة المضيفة للاجئ الإنساني " الحقوق والواجبات"

سنتناول في موضوع النظام القانوني للدولة المضيفة للاجئ الإنساني، الحقوق والواجبات، حقوق الدولة المضيفة باعتبارها الدولة التي يقع على عاتقها حماية اللاجئين ومن خلال مطلبين، حقوق الدولة المضيفة المالية، حقوقها غير المالية. والواجبات سواء تجسدت واجباتها هذه بالصورة الايجابية أم السلبية.

حقوق الدولة المضيفة المالية

أن التصدي للتحركات الإنسانية التي تنطوي على ملتمسين للجوء لابد أن يأخذ نهجاً عالمياً، ويتخذ مسارا متوازنا بين الهموم الإنسانية والهموم في مجال حقوق الإنسان وبين الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، ومراقبة الهجرة والمهاجرين إضافة إلى

ذلك لابد وأن يكون هناك تركيزا على مسؤوليات الدول في هذا الموضوع وأن لا تقع المسؤولية على الدول المستقبلة للاجئين (شطناوي،2001 :262).

يقع على عاتق الدولة المضيفة أعباء مالية كبيرة تؤديها في مواجهة اللاجئين لديها، وخير دليل على ما تتحمله الدولة المضيفة من عبئ يتجسد في توفير حتى المنتجات التي يكون فيها نقص في إنتاجها، وإن عليها أن تعمل على توفيرها للاجئين لديها مثلما هي تعمل على توفيرها لمواطنيها، وكذلك فيما يتعلق بتوفير السكن، والرعاية الطبية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل، وغيرها كلها تشكل أعباء مالية على الدولة (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين:82_83).

ويعد الاهتمام الكامل والكفاءة أساس التعاون المتزايد بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة، سواء عن طريق آليات التنسيق مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجموعاتها العاملة في سياق حوار ثنائي، أو في الميدان حيث يمثل تبادل المعلومات والاتصال المستمر بين المنظمات والدول المعنية عنصرين أساسين للتنسيق. ومن حق الدولة المضيفة أن تعرف حجم ما ستحصل عليه من مساعدات وبالتنسيق مع الجهات المعنية فالأمر إما أن يخول للدولة ذاتها حيث تعطى التسهيلات المادية المختلفة، وأن احتياجات الدولة المضيفة من الدعم المالي ستحدد في ضوء عدد اللاجئين الموجودين على أراضيها بالفعل، لتتولى هي تلبية احتياجات اللاجئين، أو يكون من خلال المنظمات ذاتها باعتماد آلية التنسيق بين الطرفين، ومن حق الدولة المضيفة أن تطبق على اللاجئ تشريعات العمل والضمان الاجتماعي المفروضة ذاتها على مواطنيها، فاللاجئ يخضع للأحكام نفسها التي تتعلق بالأجر، ساعات العمل، الضمان الاجتماعي، وهذا بطبيعة الحال يصدق بعد أن تتمكن الدولة المضيفة من توفير فرص عمل للاجئين القادرين عليه والتي تتلاءم مع مهاراتهم وقدراتهم. إن البلدان المضيفة تسمح للاجئين بالاندماج المحلي بشرط أن لا يؤدي استيعاب اللاجئين في مجتمع الدول هذه إلى زعزعة استقرارها اقتصاديا، أو اجتماعيا، أو سياسيا، لذا يجب أن يكون هناك تساوي قي المشاركة في المسؤولية التي يتحملها الجميع والتي سوف تؤدي إلى التحسن الكمي للمناخ السياسي وإمكانيات اللجوء المطروحة أمام اللاجئين، ويمكن التحري في الممارسة في تحديد أفضل الطرق لنشر

المشاركة في المسؤولية من أجل تخفيف عبء اللجوء الواقع على كاهل دولة واحدة غير قادرة على تحمله بمفردها (المجلة الدولية للصليب الأحمر،اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2001 :66).

الحقوق غير المالية

ونعني بها هنا تلك الحقوق المعترف بها للدولة المضيفة والتي لا يكون لها طابعا ماليا، وتشكل في الوقت ذاته التزامات على عاتق الجهات المعنية وعلى عاتق اللاجئين أنفسهم الذين يكونون متواجدين على أراضيها. وفي واقع الأمر فأن الحقوق هذه قد قررت لصالح الدولة المضيفة إيمانا من المعنيين بضرورة المحافظة عليها وعلى كيانها وتماسك بنيانها الاجتماعي، لكي لا يكون تواجد اللاجئين لديها خطر وضرر في وقت واحد، في حين إنها دولة لا ذنب لها سوى إنها عرضت تقديم خدمة إنسانية، وفيما يلي طائفة من الحقوق هذه:

أولا: إن من حق الدولة المضيفة عدم استضافة كل شخص اقترف جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية كما معروف عنها في الوثائق الدولية الموضوعة والمتضمنة أحكاما خاصة بمثل الجرائم هذه، لأن ذلك يجعل الدولة المضيفة مرتع للمجرمين وللخارجين عن القانون، ويدخلها في مشاكل مع حكومات الدول التي ينتمي لها هؤلاء المجرمون، ومع المجتمع الدولي في الوقت ذاته، وهي في كل الأحوال غنية عن هذا الأمر.

وقد صرحت اتفاقية عام 1951 بهذا الأمر للدول المضيفة وجاءت بنص عام في المادة 9 منها التي بعنوان((التدابير المؤقتة)) جاء فيها ((ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يمنع في زمن الحرب، أو ظروف استثنائية خطيرة، للدولة المتعاقدة من اتخاذ تدابير مؤقتة بحق شخص معين تعتبرها هامة بالنسبة لأمنها الوطني ريثما تبت تلك الدولة في وضعه كلاجئ فعلا، وفي أن الإبقاء على تلك التدابير ضرورية لمصلحة أمنها القومي)) (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين:78).

ثانيا: من حقها عدم قبول كل شخص ارتكب جريمة جسيمة خارج بلد المنشأ وقبل دخوله هذا البلد كلاجئ، أو شخص ارتكب أعمالا مخالفة لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، ويبدو واضحا إن الهدف من هذا هو يصب في المسار ذاته الذي يهدف إليه

الحق المقرر في فقرة "1" من المادة "9" من اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين:78.

ثالثا: كما إن من حقها تقييد بعض حقوق اللاجئ كحرية النقل، وحرية العمل، أو توفير التعليم المناسب لجميع الأطفال عند زيادة تدفق اللاجئين.

رابعا: من حقها أن تقوم بتوفير حماية مؤقتة عندما تواجه تدفقا مفاجئاً جماعيا من الأشخاص مثلما حدث أثناء الصراع الذي نشب في يوغسلافيا السابقة أوائل التسعينيات.

خامسا: عدم التبرع بأموال، إذا ناشد المفوض السامي للأمم المتحدة ما لم يحصل مسبقا على موافقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما ومن حقها في حالة تعيين ممثل المفوض السامي لشؤون اللاجئين لديها أن يكون لها دور كي تعد الترتيبات الملائمة بشأن الاتصال والتشاور في مسائل الاهتمام المشترك للجوء المطروحة أمام اللاجئين ويمكن التحري في الممارسة في تحديد أفضل الطرق لنشر المشاركة في المسؤولية من أجل تخفيف عبئ اللجوء الواقع على كاهل دولة واحدة غير قادرة على تحمله بمفردها.

واجبات الدولة المضيفة

لا تزال الصعوبات التي يواجهها طالبي اللجوء قائمة، وهي تبدأ أولاً بإغلاق الأبواب أمام طلباتهم، كما إن التعصب والعنصرية والخوف من الأجانب كثيرا ما تحول دون حصول اللاجئ على حقوقه الدنيا، إضافة إلى ذلك فأنه وفي بعض الحالات لا يرعى حتى الحد الأدنى من معايير معاملة ملتمسي اللجوء،فالرد من المطارات ومن الحدود كثيرا ما يخلق مشاكل كبيرة لملتمسي اللجوء، إضافة إلى إن الرد يأخذ أحيانا أشكالا غير إنسانية كإعادة طالبي اللجوء إلى بلدهم إجبارياً، الأمر الذي يشكل خطرا عظيما على حياتهم وأمنهم وحريتهم، لذا تقع واجبات على الدولة المضيفة إزاء اللاجئين لديها، هذه الواجبات وضعتها الاتفاقيات المعنية وتم تعزيزها بالممارسات العملية (شطناوي،2001 :260).

الواجبات الايجابية

ونعني بها تلك الالتزامات التي يقع على عاتق الدولة المضيفة القيام بها، وهي عديدة، نذكر منها ما يلي:

أولاً: أن تقوم الدولة المضيفة بمعاملة اللاجئ بنفس معاملة الأجانب المقيمين لديها بصورة شرعية، ما لم تقرر لهم اتفاقية عام 1951م، أو الاتفاقيات الخاصة بمعاملة أفضل، وهذا ما أوردته المادة7 من الاتفاقية المذكورة التي جاءت بعنوان (الإعفاء من المعاملة بالمثل) ويتحتم في الأحوال جميعها أن تعفي الدولة المضيفة اللاجئين لديها بعد مرور 3 سنوات من قيد المعاملة بالمثل مع دولتهم، وعند عدم توفر هذه المعاملة فأن الدولة المتعاقدة المضيفة للاجئين تنظر في أن تمنح هؤلاء حقوقا ومنافع تفوق تلك الممنوحة لهم بمقتضى الفقرتين 2 و3 من المادة أعلاه، وفي أن يشمل إعفاءها هذا جميع اللاجئين الآخرين، علما إن أحكام الفقرتين 2 و3 من م7 تطبق على الحقوق والمنافع المنصوص عليها في المواد 13، 18، 19، 21، 22 من الاتفاقية، وتطبق كذلك على الحقوق والمنافع التي لم ترد فيها (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 83،80،78).

ثانيا: على الدولة المضيفة أن تصبح طرفا في الاتفاقيات الدولية التي تنهض بأعباء الحماية للاجئين وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذها وفقا لما ورد فيها، كذلك لابد لها من الدخول في اتفاقيات خاصة مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لغرض تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحسين وضع اللاجئين، والحد من الأعداد التي تحتاج للحماية (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 3).

ثالثا: قيام الدولة المضيفة باحترام حقوق اللاجئ المكتسبة سابقا ولا سيما تلك المتعلقة منها بأحواله الشخصية، لا سيما الحقوق المتعلقة بالزواج، على أن تستكمل عند الاقتضاء الإجراءات الشكلية الملحوظة في قوانين تلك الدولة، وعلى أن يكون ذلك الحق من الحقوق التي تعترف بها قوانين تلك الدولة فيما لو لم يصبح صاحبه لاجئا، على أن أحوال اللاجئ الشخصية تخضع أصلا لأحكام قانون دولته، بلد موطنه الأصلي، وإذا لم يكن له من موطن فلقانون بلد إقامته، مع مراعاة ما ورد آخر الفقرة أعلاه (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 80).

رابعا: اعترافها للاجئ بحق التقاضي أمام محاكمها كافة القائمة على أراضيها، وللاجئ حق التمتع بنفس المعاملة التي يحظى بها مواطنوها، من حيث التقاضي بمختلف درجاته بما في ذلك حصوله على المعونة القضائية، والإعفاءات وغيرها (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 80 _81)

خامسا: دعم عملية استيعاب اللاجئين، وخاصة من خلال العمل على تسهيل حصولهم على الجنسية. علماً انه على كل دولة متعاقدة يكون على أراضيها لاجئين، أن تقوم بمنح كل واحد منهم بطاقة هوية، ومنحها له مشروط بعدم وجود جواز سفر صالح لديه، فإذا كان يملك ذلك الجواز، فالواضح إن الدولة سوف لن تمنحه بطاقة الهوية، وإذا لم يكن لدى اللاجئ بطاقة هوية أو جواز سفر صالح وأراد السفر إلى خارج الدولة المضيفة، فعليها أن تقوم بإصدار وثائق سفر له ما دام إنه إقامته مشروعة لديها تسهيلا لعملية سفره هذه، ما لم يكن منحه وثائق السفر يتعارض مع أمنها الوطني أو يتعذر عليها ذلك لأسباب تتعلق بالنظام العام، وينبغي على الأطراف الأخرى الاعتراف بهذه الوثائق حال صدورها (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 86).

سادساً: العمل على إيجاد حلول دائمة للاجئين سواء عن طريق تشجيع العودة الطواعية إلى بلدانهم الأصلية، وإن لم يكن ذلك ممكناً فمن خلال إعادة توطينهم في بلدان ثالثه، تكون أكثر استقراراً وأمنا، وأكثر استعداداً على تقبل أعداد اللاجئين الموجودين (علوان،2004 :259).

سابعا: وعند استتباب الأمور في دول اللاجئين على الدولة المضيفة أن تعمل على إعادة إدماج اللاجئين العائدين إلى بلدانهم، وذلك من خلال التشاور الوثيق مع الحكومات المعنية، ومراقبة تنفيذ قرارات العفو والضمانات، أو التأكيدات التي عادوا إلى أوطانهم على أساسها (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 17).

الواجبات السلبية

1. عدم التمييز: حيث تلتزم الدول المضيفة بمعاملة اللاجئين لديها معاملة واحدة ومتساوية، ولا يحق لها تفضيل بعضهم على بعض أو التمييز فيما بينهم بالمعاملة وعلى أي أساس كان، سواء كان بسبب العرق أو الدين أو الموطن، فلا يعني ميل الدولة المضيفة لإحدى الدول لسبب ما. أن يكون هذا دافعا لتمييز رعايا هذه الدولة

ولا سيما من يلجئون منهم لديها بمعاملة أفضل من غيرهم، فالكل سواسية بنظر القانون، وعدم جواز التمييز هذا إنما مرده قانون اللاجئين الذي يحرم كل أشكال التمييز في المعاملة فيما بين اللاجئين (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 76).

2. الامتناع عن الأضرار بممارسة الشعائر الدينية:- فلا يجوز مطلقا للدولة المضيفة أن تأتي أعمالا من شأنه منع أو تعطيل أو عرقلة ممارسة اللاجئين لشعائرهم الدينية التي اعتادوا ممارستها في دولهم، فالدول المضيفة التي تعد أطرافا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951م، ملزمة بمعاملة لاجئيها معاملة مساوية لمواطنيها من حيث إتاحة الفرصة كاملةً لهم لممارسة شعائرهم الدينية دون انتقاص، وكذلك في التربية الدينية لأولادهم مثلما اعتادوا فعل ذلك في أوطانهم، ما لم تجد الدولة المضيفة إن في ممارسة بعض الشعائر والطقوس الدينية سيحدث إخلالا بأمنها وبنظامها العام، عندها فقط يحق لها التدخل لمنع هذا الطقوس أو الشعائر، ويجب الحذر عند تقرير هذا الأمر لمصلحة الطرفين (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 76_77).

3. امتناع الدول المتعاقدة عن فرض جزاءات على اللاجئين لديها بسبب دخولهم أو وجودهم غير المشروع على أراضيها، لاسيما بالنسبة للاجئين الذين يقدمون إليها مباشرة من دول تكون حياتهم وحرياتهم فيها مهددة بالخطر المحدق، لاسيما بعد إن يثبت هؤلاء أسباب تواجدهم غير المشروع على أراضي تلك الدولة،على انه يترتب تبعاً لما تقدم وانسجاماً مع المبادئ الإنسانية أن تمتنع الدولة عن فرض قيود التنقلات على مثل هؤلاء اللاجئين، عندما لا تكون مثل هذه الشروط ضرورية، وتسري القيود أعلاه على اللاجئين عندما يسوى وضعهم بشكل قانوني في بلد الملجأ، أو عندما تحصل طلباتهم للجوء على قبول من دول أخرى (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 87).

إن حق الملجأ والذي يعد في أيامنا هذه مطلباً ضرورياً ملازماً للحق في الحياة سيغدو مجرد واجب أخلاقي للدول ما لم تمتد سلطة القانون الدولي العضوية بعمق في الممارسات الدستورية والإدارية للدول، وفيما يتعلق بانضمام الدول في الصكوك الدولية

المتعلقة باللاجئين، فلا تزال هناك مصاعب تحول دون هذا الانضمام، تتمثل في سوء الفهم السائد حول الآثار التي ستترتب على الدول المنظمة، إضافة إلى إن الانضمام سيقترن باحتمال تزايد أعداد طالبي اللجوء نتيجة للعلاقة التي ستنشأ عنه بين الدول وبين المفوضية، ومن المخاوف أيضا والتي تحول دون الانضمام هو إن الدول ستتحمل أعباء مالية ثقيلة، والتخوف أيضا من هذا الانضمام سيؤدي إلى خلق توتر بين الدول باعتباره لا يتماشى مع ودية العلاقات بين الدول (اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين: 10)

خامساً : أوضاع اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن

تقع بلدية الزعتري على بعد ما يقارب 85 كيلو شمالاً متر من العاصمة الأردنية عمّان، ويسكن هذه البلدية ما يقارب 7000 نسمة، وفي شهر تموز 2012 م قامت الحكومة الأردنية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين باستئجار ارض مساحتها تقدر بخمسة آلاف دونم ضمن بلدية الزعتري لتقيم عليها مخيماً للاجئين السوريين بعد ان ازداد تدفق اللاجئين السوريين بشكل ملفت للنظر اثر احتدام الأوضاع العسكرية في سوريا وبهذا لم تعد المخيمات التي أعدتها الحكومة الأردنية مسبقاً كمخيم البشابشة، ومخيم حديقة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في لواء الرمثا التابع لمحافظة اربد إداريا تستوعب أعداد اللاجئين التي تتدفق يومياً إلى الأردن وبأعداد متفاوتة يومياً، كان يصل احدها إلى ثلاثة آلاف لاجئ يومياً في بعض الأوقات وكانت أعداد اللاجئين وحركة توافدهم للأردن مرتبطة بالتصعيد العسكري في داخل السوري، ولهذا تم التنسيق لبناء مخيم الزعتري في محافظة المفرق الملاصقة للحدود السورية، وبدأت جميع المنظمات والهيئات بالعمل على هذا المخيم وإعداده بشكل مناسب لاستقبال أعداد اللاجئين الكبيرة التي تصل للأردن، وكانت البدايات صعبة للغاية فطبيعة المنطقة التي يقع فيها المخيم هي طبيعة صحراوية ومناخها صعب كما كانت الرمال والرياح مصدر قلق الكثيرون دائماً، وبعد ان بدأ الأردن بإيفاد اللاجئين لهذا المخيم، بدأ الناشطون السوريون وغير السوريون بالحديث عن سوء هذا المكان وعن مناخه الصعب، هذا وقد عمل كثيرون من الوسط الإعلامي على تأجيج الموقف الدولي والأهلي ضد هذا المخيم في سياق ان المكان ليس مناسباً، لكن كانت الحكومة الأردنية والمفوضية السامية

لشؤون اللاجئين قد باشرت العمل بالمخيم ولم يكن التراجع عن هذا المكان خياراً مطروحاً إطلاقا وقد رأت الحكومة الأردنية أنها ستتعاون مع المجتمع الدولي لتحسين الوضع في المخيم قدر الإمكان، وستخفف من حدة الطبيعة الصحراوية والمناخ السيئ لهذه المنطقة مهما كلف الأمر من جهود، ومن هنا بدأت المعاناة فطبيعة المكان أربكت كل من يعمل في هذا المخيم، ولاسيما رجال الأمن والدرك الأردني، والناشطون الاغاثيون، والمنظمات الدولية التي تهتم بشأن اللاجئين والهيئات الخيرية، ومنظمات حقوق الإنسان والطفولة وما إلى ذلك، ولكن إصرار الجميع على تقديم الصورة الأفضل دوماً لهذا المخيم ولتقديم أفضل خدمة للاجئ السوري، وصل حال المخيم اليوم إلى ما هو أفضل من الممتاز مقارنة ببدايات المخيم السيئة جداً، وفي غضون خمسة أشهر ونصف من بدأ العمل في هذا المخيم نجد ان وضع المخيم اليوم هو أفضل من أي وقت مضى، فقد كان يفتقر إلى اغلب مقومات الحياة وها هو اليوم أشبه بأن يقال عنه اقترب من الكمال نوعاً ما، فالمخيم اليوم يقطنه أكثر من 51 ألف لاجئ سوري، ويحتوي المخيم على مستشفيات ميدانية تستطيع ان تقدم خدمات طبية ممتازة وان تعالج اغلب الحالات التي تردها سواء من المخيم أو من الداخل السوري بشكل طارئ، فهو يحتوي على 6 مستشفيات ميدانية وهي المستشفى الأردني، والمغربي، والإماراتي، والسعودي، والبحريني، والفرنسي، وقريباً سيتم افتتاح المستشفى المصري في المخيم، وفي السياق الصحي فأن منظمات محلية ودولية تقوم بشكل دوري على تفقد أوضاع اللاجئين الصحية بتشكيل دوريات تقوم بزيارة الخيام للاطلاع على أوضاع اللاجئين الصحية، وتطعيم الأطفال بشكل منظم، أما على الصعيد الخدماتي في المخيم فهو اليوم يحتوي على كل مقومات الحياة من مأكل، ومشرب، وكهرباء، ووسائل إعداد الطعام، ووسائل التدفئة ولكن وسائل التدفئة لم تصل لكل اللاجئين بعد، بالإضافة ان جهات دولية ومحلية تبرعت لتحويل الخيام إلى كفرانات وهي البيوت الجاهزة، مما سيخفف من حدة مناخ المنطقة وسيسهل عملية التعامل مع الظروف الجوية في المنطقة وسيعطي اللاجئين قدر اكبر من الراحة والاطمئنان، كما ان الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة الأردنية في مواجهة مناخ المنطقة السيئ والغبار الكثيف، حيث بدأت قبل حوالي شهر بتنفيذ مشروع تعبيد الطرقات داخل المخيم وهذا سيخفف قدر

كبير من تحرك الغبار والرمال بل ساهم في الحد منها بشكل كبير، والطرق التي لم تعبد تم وضع الحصى الصغيرة عليها أي مما يخفف قدر كبير من تحرك الرمال والغبار، أما عن الوضع التعليمي في المخيم فهو اليوم أفضل من أي وقت مضى فلم يكن موضوع التعليم مطروحاً داخل المخيمات إطلاقاً، ولكن إصرار الكثيرون من المجتمع الدولي والمحلي والسوري على تقديم عملية تعليمية في المخيم، أدى بالنتيجة لاكتمال عملية تعليمية ممتازة في المخيم (مكاوي،2012 :2).

سادساً : الأمن الوطني

ارتبط مفهوم "الأمن "في دراسات السياسة الدولية تقليديا، بمفهوم "الدولة " التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، يعد الأمن احد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز (توماس هوبز) بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، معتبرا أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية، وقد دفع البحث عن الأمن البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة، ويعتقد (هوبز) ان هذه السلطة المركزية " الدولة " وقد أُنشئت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولة مسالة حماية أمنهم، وما يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها (ميرل،54:1986).

من السمات التي يتصف بها مفهوم "الأمن "سمة التغيّر، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان، ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباط وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية)، ويرتكز مفهوم الأمن على ثلاث محاور رئيسية وهي : تامين كيان الدولة داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاقتصادي، وكما يرتكز مفهوم الأمن على تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع (التدمري 288:1998).

الأمن الوطني

يعرف الأمن الوطني بعدة تعريفات من ضمنها :

1. أمن الدولة في عناصرها الأساسية :الشعب، والأرض، والقيادة، ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة والعامة،ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية (الشهراني 30:1992).
2. مجموعة مصالح الدولة الحيوية، ومن ثم فأن تحقيق هذا الأمن إنما يتم بحماية وصيانة هذه المصالح.
3. تامين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا، وتامين مصالحة وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.
4. الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لدعم وتنمية أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودعمها ودفع أي تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة.
5. ان الأمن القومي للدولة يتحقق عندما تكون الدولة أمنه، وفي موقع أو موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب أو العدوان عليها، وعندما أيضا تكون قوية وقادرة على صيانة مصالحها عن طريق الحرب (رسلان، 15:1989).

يشير مصطلح الأمن الوطني إلى حالة مغايرة و نقيضه للخوف وعدم الاطمئنان، أما صفة الوطني فيراد بها الدولة بعناصرها الثلاثة: الأرض، والسلطة، والشعب. والأمن الوطني رديف للأمن الإقليمي في ابسط معانيه، وهو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، ولقد ذهب "Bare Buosan " إلى التوجه نفسه في استخدام مصطلح (المجمّع الأمني) لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث انه يتضمن "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة،بحيث ان أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض "

فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمّع الأمني وعلى هذا فان مصطلح المجمّع الأمني في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية.

ان صياغة نظرية الأمن القومي لكل دوله تتحدد بعدة عوامل أساسية منها سياسية وإقليمية ودولية واقتصادية وجغرافية وعسكرية وبشرية،ولابد ان تتأثر نظرية الأمن القومي للمملكة الأردنية الهاشمية بهذه العوامل، وللمملكة قلق من تباين هذه المواقف السياسية للدول الإقليمية المجاورة مما يجعل صانع القرار الأردني يركز – في تناوله لموضوع الأمن – على امن الأردن ضمن منظومة الأمن العربي الأوسع.

وتركز نظرية الأمن على التداعيات و التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه امن الدولة القومي،على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة، لتحقيق أهداف الدولة القومية العليا والتخصُصية التي تضعها القيادات السياسية في كل مرحلة زمنية وفقا للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجارية والمستقبلية، والتي تقوم بإعدادها وصياغتها القيادات السياسية والعسكرية المسؤولة بالدولة.

ان العلاقة بين مفهومي "الأمن " و"التهديد " علاقة تأثير متبادل، وان أية محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لابد من ان تبدأ بتحديد مصادر التهديد،فالباعث على الشعور بالخطر والتهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي ان تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة، وقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، ان لم يكن مصدرها الوحيد.بيد ان الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البُعد العسكري للتهديد، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين (الداخلي والخارجي)، فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كاداه لتّحليل العلمي، إذ يستحيل عزل تلك المصادر، فالعلاقة بين هذين البُعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الأخر بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية، إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر

الداخليةبيد ان العديد من الدراسات التي تتناول مصادر التهديد الأمني، تلجا إلى تقسيم تلك التهديدات إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير، بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقدة لهذا الموضوع (فرج الله، 79:1994).

والتهديد في مضمونه المفاهيمي وبعده الاستراتيجي يؤشر إلى تلك الحالة التي بات فيها أمن الدولة بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية معرضا لمستويات متقدمة من الخطر، وهو البلوغ في تعارض المصالح والغايات القومية مرحلةً يتعذر معها إيجاد حلّ سلمي يوفر للدول الحدّ الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يجبر الأطراف المتصارعة اللجوء إلى القوة العسكرية معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر، فدراسة التداعيات و التهديدات ينبغي معها التميز بين عدد من العناصر بدءا من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي – الجماعي – القومي – الإقليمي) مرورا بمصادر التهديد (داخلي – خارجي)، ووصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب ان تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتداعيات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتداعيات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة تلك التداعيات والتهديدات ومصادرها، فقد يتطلب ذلك إجراءات عسكرية و الدخول في تحالفات دولية أو إقليمية في اختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الردع، مثل (الدفاع الجماعي – الأمن الجماعي – الأمن المشترك) أو المزج بين تلك الصيغ في ظل إستراتيجية مرنة ومتعدّدة الأبعاد لمواجهة تلك التداعيات والتهديدات المتغيّرة.

إن تحليل مفهوم "التداعيات " ينطلق من فهم حقيقة التحديات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد،مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل واستراتيجيات تحقيق الأمن، وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية، ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بُعده العسكري،ليشمل مجموعة

أوسع من التهديدات المحتملة،وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد من تهديد الأمن الإنساني، وصولا إلى تهديد الأمن العالمي،كذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعددة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني) (هاغلين،446:2004)

الأمن الإقليمي

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي شهد المجتمع تغيرات جذرية بتبدل البيئة السياسية مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وأثمرت تلك التبدلات عن تأثيرات أساسية على نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية، ومن هذه التأثيرات إحياء ممارسات قانونية عُرفت في فترة القانون الدولي التقليدي، واحتدم الجدل فيها بعد إنشاء الأمم المتحدة، ومن هذه الممارسات حق التدخل الإنساني، وحق الدفاع الوقائي، وقد افرز ذلك تشويه بحق الدفاع الوقائي وتحوله من مجرد إجراء إلى نظرية شاملة، ولقد تمثلت الممارسة التقليدية لحق الدفاع عن النفس حتى في بعض الممارسات المعاصرة _بغض النظر عن شرعيتها _بإجراءات محددة لاستخدام القوة المسلحة التي تلجأ إليه الدول في حالات نادرة للتعامل مع أخطاء داهمة ومفاجئة، ولكن مع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين، وبداية القرن الحالي بدأ الدفاع الوقائي يتبلور في إطار نظرية عامة تطبق في حال وجود مبررات متعددة، وتكون ضمن أساليب متنوعة، وقد تجذرت نظرية الدفاع الوقائي في شكلها الحالي على يد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (William Perry) ومساعده (Ashtone. B, Carter)، وقد بنيت نظرية الدفاع الوقائي على مرتكز الأمن القومي (National Security) الذي يتحلل إلى عنصرين هما (الأمن)، ويعني التحرر من الخوف والشعور بالاطمئنان، وغياب الخطر الحقيقي، و(القومي) ويعني توفير الأمن لدولة ما، ويعرف الأمن القومي عموما بأنه :"بأنه مجموعة المصالح الحيوية للدولة، وتحقيق أمن الدولة بحماية هذه المصالح الحيوية "وكذلك يعرف بأنه "استخدام كل قوة بالمفهوم العام _للدولة ولأقصى حدودها _لخدمة الأغراض التي تنشدها الدولة "، وبذلك نجد ان الأساس الذي ترتكز عليه نظرية الدفاع الوقائي يتمثل بفكرة الأمن القومي، وهي تتشابه مع فكرة المصالح الحيوية، بل ان الأمن القومي هو حماية هذه المصالح الحيوية، وفكرة الأمن القومي كالمصالح الحيوية التي تحميها غير

محدودة، لا في عناصرها ولا في أصولها، فمثلا استخدام القوة غير محدد، لا من حيث الشكل ولا المقدار، من حيث إن هذه المصالح المحمية متعددة وغاية استخدام القوة حمايتها، وتبعاً للمرتكز الذي تستند إليه نظرية الدفاع الوقائي فإنها ستكون قابلة للانكماش والتوسع تبعاً للمتطلبات التي تستجد في عملية تحقيق الأمن القومي. ان دراسة أبعاد التهديدات ومصادرها وأنوعها ضرورةً لا بد منها لتحديد العمل الاستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها، أو التقليل من مخاطرها، فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن ان تكون دافعاً إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي، وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل : أولها، مدى قوة التهديد وفعاليته، وثانيها، مدى استجابة النظام لهذا التهديد، سواء في جدية الاستجابة أو مستوى الإجماع، أما العامل الأخير، فهو وجود قوة خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية وتشجيعه (بير،2001).

الأمن الوطني الأردني

يستشعر الإنسان منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصوره غريزية، إذ لا تستقيم حياته، ولا تهدأ نفسه إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان في حضن أمه ورعاية أبيه. ويكبر ويترعرع، ويكبر معه الإحساس بحاجته الدائمة إلى الأمن والاستقرار، لأن الإنسان أينما وجد، وفي أي طور من حياته، يكابد ظروف العيش وينشد دائما إشباع حاجاته الجسدية والعاطفية والاجتماعية والمعنوية، ولكن الحياة ليست ميسورة دائما ففيها من المعوقات والتحديات الشيء الكثير، الأمر الذي يقف حائلا دون الإشباع النهائي لحاجات الإنسان اللانهائية (العمرات،2002 : 17).

ان الأمن ضرورة من ضرورات الحياة البشرية وعامل أساسي لاستمرارها كشأن الغذاء اللازم للإنسان. فإذا كنا لا نتصور ان يحيا الإنسان ويعيش بغير غذاء فان الحالة كذلك بالنسبة للأمن. وقد عبر القران الكريم عن ذلك، بل وضع الأمن قريناً للغذاء بالنسبة للإنسان في قوله تعالى : "فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف " فالإنسان بقدر حاجته إلى طعام، فهو في أمس الحاجة إلى

الأمن. هذا القدر وتلك المكانة التي بينتها الآية الكريمة تبرز مكانه وظيفة الشرطة المقدسة.

وحتى يحقق الأمن الغرض المطلوب منه بإبعاد الخوف والرعب من قلوب الناس، لابد ان يقوم على الحق، لا على الظلم والبغي والعدوان. قال تعالى :"الذين امنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون"، والأمن منه وعطية من الله تعالى على من يشاء من عباده لذلك فإن توافره نعمه من الله العديدة التي لا تحصى مما يضفي على مهمة رجال الأمن قدسية، زكاها النبي في حديثه الشريف "عينان لا تمسهما النار، عين باتت تبكي من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله "، وعيون الشرطة هي دائما العيون الساهرة. والأمن أساس التقدم البشري ومتى توفر الأمن للفرد، والمجتمع، تحقق الخير والرخاء في كافة مجالات الحياة. وقد صور القران الكريم ذلك في قوله تعالى " وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين".

مفهوم الأمن وتهديداته أوسع واشمل واعقد، مما ينظر إليه الكثيرون، فالأمن يوازي الحياة، لان تشابك وتعقد هذا المفهوم واتساع دلالاته يؤكد على إن الأمن مرتبط بالوجود، وغيابه مقترن بالعدم، فالأمن حاجه أساسيه للأفراد، كما أنه ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومرتكز أساس من مرتكزات الحضارة فلا امن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن، وإذا ما تم استعراض الحضارات البشرية المعروفة لوجدنا أنها شيدت جميعا بعد استيفاء شروط الاستقرار، وانهارت عند اختفاء مرتكزات الأمن.

ولا شك ان حاجة المجتمعات البشرية للأمن والاستقرار لا تقل عن حاجة الأفراد الذين يعيشون فيها، فلا تقدم ولا ازدهار لها إلا في ظل علاقات تسودها الطمأنينة بين أفرادها وتحميها مظلة الأمن والأمان، ولن يتحقق ذلك إلا إذا نظمت هذه العلاقات بقواعد حياتية معروفة يقبلها أفراد المجتمع قبولاً عاما فيما بينهم ، وتصبح بمثابة معايير للسلوك البشري عندهم، يقيمون على أساسها تصرف أي فرد منهم (العمرات،2002 : 18).

كما ان تحقيق الأمن وإدامته أو بعبارة أوضح، إن السعي لخلق بيئة أمنه ومستقره قد أصبح هاجس الجميع دون استثناء، ونجد أيضا إن هذا المطلب قد أصبح يشكل

تحدي كبير أمام الأفراد والجماعات والدول على حد سواء وانه حاله يحتاج خلقها وإدامتها إلى كثير من الجهد والعرق والدم. وحفاظا على مسيرة الحياة البشرية بصوره آمنه، حرصت جميع المجتمعات على رعاية قواعد السلوك العام عندها، ونظمت علاقاتها ومصالحها وفقا لها، وبصوره تضمن الحرية الفردية والحياة الكريمة لكل فرد فيها، وبما أن أفراد المجتمع لا يمكنهم جميعا القيام بمهمة متابعة الحفاظ على سلامة القواعد والأنظمة التي تنظم السلوك الجماعي، قد أوكلت هذه المهمة إلى السلطة الحاكمة في هذه المجتمعات.

لقد حاولت جميع المجتمعات في الدول ذات السلطات الدستورية بذل كل الجهود للقيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها، فدأبت على تنظيم واجباتها ومهامها، فعملت على تكوين هيئات مسؤولة تابعة لها، أسندت إليها مهمة تحمل مسؤولياتها تجاه أفراد المجتمع في مجالات الحياة المختلفة، مثل؛ توفير المياه الصالحة للاستعمال البشري، والأراضي الصالحة للزراعة، والتعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية، والطرق والمواصلات والقضاء، وإدارة الأموال، والحفاظ على بيئة طبيعية خالية من التلوث والأمراض، ورعاية شؤون الأمن وتوفير أسباب الاستقرار مع مراعاة حرية الإنسان في إطار تنظمه قواعد القانون (الماجد، 1982: 51).

وتحرص جميع الدول في الوقت الحاضر على وضع قوانينها بصوره تكفل الحريات الفردية، والمصالح الشخصية، والوطنية في مجتمعاتها، كما تحرص على ان تكون تلك القوانين هي المعيار الرئيسي لقياس السلوك الفردي والجماعة داخل ربوعها، وتعمل على إعلاء شأن تلك القوانين وتطبقها على الأفراد ويتولى عملية التطبيق هذه السلطة القضائية التي تصدر أحكاما على الحالات،والأشخاص وفقا للقوانين نصا وروحا، وبعدها يأتي دور السلطة التنفيذية متمثله في أجهزة الشرطة غالباً (العمرات، 2002 :22).

ومع تطور المجتمعات وتعقد المكتشفات الحديثة تتطور وتتنوع الجرائم ووسائل ارتكابها وتبرز بالتالي تهديدات الأمن، وتزداد مسؤولية جهاز الشرطة بتحمل أعباء جديد والتزامه بتطوير فلسفته الفكرية وتنظيماته الرسمية وغير الرسمية وأساليبه في التدريب والعمل ليلبي احتياجات أمنيه متزايدة من قبل الجمهور العام. ومن ثم فان

دراسة اتجاهات الجمهور العام نحو الشرطة إحدى وسائل تقييم مدى نجاح الشرطة في تحقيق أهدافها، وقاعدة مهمة من البيانات اللازمة لتطوير جهاز الشرطة وتحسين خدماته الأمنية. ولعل من الواضح هو ان الأمن أكثر ما يهم المجتمعات والشعوب، لأنه الركيزة الأساسية التي تنهض عليها جهود التنمية في كافة مجالات الحياة ومهما توفرت لأجهزة الشرطة من إمكانيات بشرية أو مادية فإنها لا تتمكن من تحقيق أهدافها إلا في ظل علاقة ايجابيه مع الجمهور. وثمة إحصائية تشير إلى ان ما يزيد عن 75% من نشاط الشرطة بالولايات المتحدة الأمريكية هو رد فعل لاتصالات أو بلاغات من قبل المواطنين(Johnon, 1993).

ولما كانت الشرطة تعتمد على المواطنين في الإبلاغ عن الجرائم والطوارئ والمعلومات الأخرى التي من شأنها ان تساعد في مواجهة الجريمة والوقاية منها، فإن الشرطة أكثر جهاز حكومي في حاجة لمساندة المجتمع كي يؤدي دوره بفاعلية في توفير الأمن والنظام، ومن ثم فإن درجة الأمن التي يوفرها الجهاز الأمني تحددها عوامل من أهمها اتجاهات الجمهور (معتقداته ومشاعره) نحو الشرطة. وعلى سبيل المثال إذا كانت هناك اتجاهات سلبية نحو الشرطة أو حاله من عدم الثقة من قبل الجمهور، يمكن ان تنشأ حاله من التردد والتوجه نحو قسم الشرطة طلبا للمساعدة، أو الامتناع عن تقديم المساعدة لرجال الشرطة أو ربما التستر على المجرمين ومساعدتهم وإحباط جهود الشرطة لتحقيق النظام والأمن. ويشير البعض إلى أن الدول النامية بصورة عامة وبعض الدول العربية بصورة خاصة لا زالت تعاني ضعفاً ملحوظاً في انعدام الثقة بين أجهزة الشرطة والشعب. ويكاد يكون الضعف في هذه العلاقة عاملاً رئيساً في عرقلة عمل الشرطة وعدم قدرتها على أداء المهام المنوطة بها على الوجه الأمثل (الزبيدي، 1982 :37).

لذا فان أهم ما يشغل بال القائمين على إدارة أجهزة الشرطة في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر، هو إقامة علاقات طيبة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون البناء، بين هيئة الشرطة وأفراد المجتمع، وذلك من اجل كسب تأييدهم لجهود الشرطة ودفعهم إلى تقديم ما من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الشرطة.

ومن هنا أصبح لزاماً على أجهزة الأمن السعي قدماً لكسب ثقة الجمهور وتعميق الوعي الأمني وتحويل دوره من مجرد مستفيد إلى علاقة مشتركه يقوم فيها الفرد بدور تعاوني مع رجل الأمن. ولذا تبرز أهميه دراسة الاتجاهات نحو العاملين بجهاز الشرطة حتى تتوافر بيانات علمية ضرورية لإعداد برامج لتنمية وتحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور، مما ينعكس ايجابيا على كفاءة جهاز الشرطة في توفير الأمن والنظام اللازمين لتوجيه الطاقات البشرية نحو العمل والإنتاج في كافة المجالات.

إن دوراً كبيراً يقع على الأجهزة الأمنية في حماية وصون الأمن الوطني الأردني في هذه المرحلة الخطيرة التي تعيشها الأمة في ظل المتغيرات الدولية والعربية والإقليمية ومن هنا يأتي أهمية إعادة رسم ودور عمل الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها وأهدافها وإستراتيجيتها وخططها الحالية والمستقبلية وتدريب كوادرها البشرية ورفع تأهيلهم العلمي والعملي لمواكبة التحديات التي تواجه الوطن والعمل على كسر الحواجز بين المواطن ورجل الأمن فالمرحلة تتطلب تضافر كل الجهود لتحقيق مفهوم الأمن الشامل وبالتالي تحقيق الأمن الوطني الأردني.

ان الأمن الوطني الأردني يتطلب خلق إستراتيجية أمنية وطنية جديدة ومتطورة يرسم ملامحها النخبة من أهل الاختصاص والعلم والمعرفة بكافة التحديات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، التي تحيط بالأردن باعتباره منطقة متوسطة في الصراع القائم حاليا، بهدف إدامة حالة الأمن والاستقرار في الأردن باعتبار أن الأمن والاستقرار الأردني خط احمر دونه المهج والأرواح ولا يسمح لأي كان العبث به أو تعكيره مهما كانت التحديات، كما إن تماسك الجبهة الأردنية الداخلية وانسجام النسيج الاجتماعي الأردني، واستمرارية الدولة الأردنية، وقوتها هي بتعددية هذا النسيج وتنوعه بغض النظر عن الأصل أو المنبت أو اللون أو الدين ومن هنا يأتي دور الأمن في الاستقرار والأمان لجميع أفراد المجتمع بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن الأردني (المصاروه، 2006: 19).

لاسيما إذا علمنا ان حالة الأمن والاستقرار التي يعيشها المجتمع الأردني لم تخلق فجأة، بل جاءت نتيجة لحالة تراكمية تم البناء عليها من خلال الجهود المضنية والدم والعرق والسهر التي بذلتها القيادة الهاشمية وأبناء الأردن الخيرون في القوات المسلحة

الأردنية، والأجهزة الأمنية الأخرى، ومؤسسات الدولة الأردنية المختلفة منذ نشأة الإمارة وما تزال (المصاروه، 2006: 15).

كما ان الأمن بمفهومه الشامل لا يقتصر على جانب دون سواه وعندما نقول الأمن الوطني الشامل يعني ذلك الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري والتقني، والمعلوماتي، وكل شيء يهم الأفراد والأسر والمجتمعات والدول والعالم اجمع على حد سواء، ويشمل الأمن أبعاداً ومفاهيم منها الأمن القاسي أو الصلب، وهو الأمن المدجج بالسلاح، والأمن الناعم، وهو الأمن الذي يهم ويتصل بتأمين متطلبات الشعوب وحاجاتها من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ودواء وتعليم وغيرها، والدارج الآن الأمن بالمفهوم الشامل.

أما مفهوم الأمن الوطني الأردني فينطلق من أبعاد ثلاثة تتدرج بشكل تكاملي من الأمن المحلي الساعي لخلق وترسيخ بيئة أمنه ومستقرة محلياً ثم الأمن الإقليمي على المستوى المنطقة التي تعيش فيها ثم الأمن الجماعي (العالمي بمفهومه الشامل) وأن هذا الفهم يتداخل مؤكداً على ان الاستقرار في العالم أو في الإقليم الذي نعيش فيه حتماً، سينعكس على الأمن والاستقرار في الأردن وخير مثال على ذلك ما يجري غرباً وشرقاً على الأمن الأردني لذلك نؤمن أن الأمن حق للمجتمع دون استثناء بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة وإنه حالة تستدعي التعاون والتشاركية من الجميع والخير للجميع (المصاروه، 2000 :25).

كما يدور الأساس، حول سلامة الدولة الأردنية وصيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي، ويهدف الأمن الوطني إلى : الحرص على شرعية النظام واستمراره من خلال زيادة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات والتحول الديمقراطي، ومحاولة المحافظة على الوحدة الوطنية، مع الاحتفاظ بحق المطالبة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود، وضمان شبكة علاقات دولية تضمن المساعدات الخارجية والدعم لدور الأردن الخارجي (المشاقبة، 2002 : 288-289).

ان المطلب الوطني الأردني هو ما ينشده كل الأردنيين ويشكل المحور أو الأس عند صياغة الإستراتيجية الوطنية، والتي يأتي في أهم أولوياتها الأمن الوطني الأردني،

حيث يتم توظيف جميع عناصر قوة الدولة المتاحة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) لتحقيقه، ويتم التعبير عنه عادة بجمله مترابطة تكون واضحة شاملة تبلور هذا المطلب، وعند تحليل هذه الجملة ينبثق عنها أبعاد هذا المطلب كاملة، وفي الحالة الأردنية فان المطلب الأردني هو (الأمن، الحرية، الازدهار) وعند النظر إلى هذا الثالوث نجد ان الأمن المقصود، هو الأمن الشامل بجميع أبعاده، والحرية تعني الانعتاق من التبعية، كما تعني الاستقلال والسيادة وسيطرة الأردن على قراره الوطني دون أي تأثير من أحد، وبعبارة أدق تعني ان للأردن خصوصية وثقافة وقيمه ومثله وعقيدته في إطار أمته العربية الإسلامية دون تدخل من أحد، أما الازدهار يعني النماء الاقتصادي والتنمية والتقدم والرخاء والتطور في كل مجال، كما يعني تحسين مستوى معيشة الفرد الأردني ورقيه ومدنيته وتوفير جميع المتطلبات الحياتية لجميع الأردنيين دون استثناء (المصاروه، 2006 :18-19).

هذا ويشكل الأمن الوطني الأردني الركيزة الأولى لدى الحكومات الأردنية المتعاقبة وقطاعات المجتمع المختلفة من هيئات شعبية ورسمية ومدنية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة ولقد ساهمت كل الفعاليات الشعبية والرسمية طيلة العقود الماضية على الحفاظ على الأمن الوطني الأردني بمفهومه الشامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أن الأمن الوطني الأردني يواجه تحديات خارجية وداخليه كثيرة في هذه المرحلة الخطيرة التي تعيشها الأمة وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية التي تشهدها الأمة، حيث أدى التشظي الحاصل في جسمها، وهو ان حالها إلى حد، أصبح معه الأمن القطري هاجس الأغلبية دون الالتفات إلى الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، وعليه وفي ضوء ما تشهده المنطقة من تداعيات وتدهور في الحالة الأمنية فيها، أصبح الأردن القلب في محيط ملتهب، فلتنظروا شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً، لتجد وان المحافظة على هذا البقعة من الأرض، رئة يتنفس منها كل من حولنا. لذا يجب ان تتكامل جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية ويأتي في طليعتها القوات المسلحة التي من مهماتها وواجباتها: حماية وصون استقلال المملكة الأردنية الهاشمية والمحافظة على أمنها واستقرارها، ضد أية تهديدات داخليه أو خارجية، وإن القوات

المسلحة هي إحدى أهم أعمدة السيادة في البلاد، هذه السيادة المنبثقة دائما عن الاستقلال، وإن القوات المسلحة هي رواق البيت وإنها ليست عنصرا من عناصر السياسة بل أداة من أدواتها لا بل الخيار الأخير في نهج الدبلوماسية الوقائية، صفة قيادتنا الحكيمة إلى جانب اعتدالها ووسطيتها، إنها ضامنة الاستقلال وحماية الدستور، ودرع الوطن وحصنه المنيع (المصاروه، 2004: 6).

كما يعتمد الأمن الوطني الأردني اعتماداً كبيراً على منعة المجتمع الأردني، وعلى تعزيز عوامل قوته الذاتية لحماية ارض الوطن واستقلال إرادته، وضمان أمن الشعب الأردني وحريته، وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقق أمنه المادي والشخصي، واستقراره النفسي والاجتماعي حيثما كانت إقامته، وان موقع الأردن الجغرافي والسياسي في مواجهة الخطر الصهيوني يفرض عليه شد جميع الطاقات والإمكانات والجهود للتصدي لذلك الخطر، الدفاع عن وجوده وحماية أمنه الوطني القومي بمختلف السبل والوسائل، وعلى هذا الأساس، فأن الأمن الوطني الأردني يقوم على المرتكزات والأركان التالية :

1. الأمن الوطني الأردني جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلباً وإيجاباً مما يجعل صمود الأردن وبناء منعته صمود للأمة العربية، ويؤكد أهميه البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره.
2. تنطلق السياسة الأردنية في مفهومها للأمن الوطني من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعية وما تؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأردني والعربي، مما يتطلب سياسة وطنية تهدف إلى تأكيد الاستقلال في جميع المجالات وتحصين المجتمع الأردني وتعميق الانتماء إلى الوطن وتربية أجياله على التضحية والإيمان بعدالة قضايا الأمة المصيرية، وتبصيرهم بطبيعة العدو وأهدافه ومراكز تحالفه، وخطره الحقيقي الذي يهدد مستقبل الأمة العربية ومقدساتها، وتأكيد مسؤولية العرب والمسلمين في دعم الأردن للحفاظ على أمنه، وحماية المقدسات العربية والإسلامية.
3. يتطلب تحقيق الأمن الوطني الأردني تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة والعمل على توسيع قاعدتها وتعزيز قدراتها وتطويرها، وتعبئة طاقات الوطن

والشعب دعما لها، بما يمكنها من القيام بواجباتها، لحماية الوطن، والإسهام في اعماره وتنميته، وبما يحقق أعلى درجات الالتحام بين قطاعات الشعب كله، والالتزام بالحفاظ على أمن الوطن وحماية إنجازاته.

4. العناية بتطوير أجهزة الأمن الوطني وتأهيلها للقيام بواجباته على أكمل وجه وفقا لمقتضيات مسؤولياتها عن حماية الأمن الداخلي في إطار احترام المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته، والالتزام بحقوقه الدستورية، وتأكيد مسؤوليتها الخلقية عن إشاعة الطمأنينة والثقة المتبادلة بينها وبين الشعب بجميع فئاته.
5. الأمن الاقتصادي والاجتماعي للشعب الأردني بفئاته المختلفة ركن أساسي من أركان أمنه الوطني يستلزم زيادة قدرة الوطن في الاعتماد موارده الذاتية، وتمكينه من تلبية الحاجات الأساسية للشعب، بما يحفظ كرامة المواطن، ويسهم في توفير أمنه المادي والمعيشي والنفسي.
6. ترسيخ النهج الديمقراطي عنصر أساسي لتعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته، والإسهام في تمتين وحدة الشعب الأردني وحماية أمنه الوطني، ويتأتى ذلك بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات (الميثاق الوطني الأردني، 1990).
7. كما ان الأمن الوطني الأردني يهدف إلى تعزيز الانتماء إلى الوطن والعمل على رفعته والابتعاد عن التركيز بصوره دائمة على السلبيات والاتهامات التي تنمي الشعور بالذنب وانخفاض الروح المعنوية والإحباط واليأس لدى الأبناء تجاه وطنهم، وتنمية أواصر الثقة والتعاون بين الأبناء،والمؤسسات الأمنية وتهيئة أجواء المشاركة والتفاعل بغية تحقيق الأمن العام وإعطائه الصورة المشرقة لرجل الأمن لديهم، وتنمية الوعي الأمني لدى الأبناء وتأكيد أهميه الكتمان للمصلحة العليا للوطن، وخطورة المشاركة في نقل الإشاعات وترويجها وكما هو معلوم فان المجتمع الأردني عريق العادات والتقاليد ويتفاعل بحساسية إزاء الإشاعات التي تمس الأعراض والوحدة الوطنية، كما إلى تنميه الوعي بخطورة الحرب النفسية وإحياء الضمائر وتعزيز الثقة والتوعية بقضايا المصيرية وبأهمية الوحدة الوطنية.

ولأهمية الأمن الوطني فقد ورد في وثيقة " كلنا الأردن " محور خاص حول الأمن الوطني الأردني وابرز ما جاء فيها:

أ. تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني لمواجهة جميع محاولات الاختراق والاستقواء على الوطن والمواطن وضمان سيادة القانون على الجميع.

ب. التصدي لجميع محاولات افتعال الأزمات بالحوار البناء الهادف بعيداً عن التطرف في الآراء والمواقف وفق أحكام القانون.

ج. تعزيز التعاون والتنسيق بين الأردن والدول الأخرى في المجالات الأمنية لمكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف والغلو والتكفير، وذلك وفقاً لأحكام التشريعات الأردنية.

د. تجذير العلاقات المميزة بين المملكة العربية والإسلامية الصديقة في جميع المجالات لتحقيق المصالح العليا للجميع، ومراعاة احترام الشؤون الداخلية للدولة وعدم التدخل فيها.

هـ. تفادي انزلاق المنطقة إلى صراعات إقليمية قد تفضي إلى حروب تقوض فرص السلام وتتيح المجال لقوى خارجية متصارعة لاختراق المنطقة وجعلها ميدانياً لصراعاتها.

و. الالتزام بالشريعة الدولية في جميع المجالات رغم ما يشوبها من صراعات ونقائص، والبناء على تلك العلاقات لتصليب الموقف القومي من قضايا الأمة السياسية في وجه الاستقواء الإقليمي الدولي.

ز. الدعوة لجعل منطقة الشرط الأوسط كاملة خالية من أسلحة الدمار الشامل مع التأكيد على حق الدول بامتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

ح. تعزيز القدرات الدفاعية الأردنية بجميع جوانبها التسليحية والتنظيمية لمواجهة التحديات المحتملة لأمن الوطني.

ط. تحقيق الأمن المائي وتوفير مصادر جديدة للمياه، والتعامل مع الدول المجاورة للمحافظة على الأحواض المائية وعدم استنزافها والحفاظ على حقوق جميع الأطراف فيها.

و. وضع خطة للتعامل مع ارتفاع أسعار النفط العالمية تراعي المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتحافظ على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ي. إن التحديات التي يجابهها أمننا الوطني، متشابكة ومعقدة ومؤثرة في الوقت نفسه الأمر الذي يتطلب منا ان نقرأ الأمن بمفاهيم الآخرين وليس بمفهومنا له فقط، سعياً لوضع جملة من الإجراءات الاحترازية التي تزيد من صلابة منظومة الأمن الوطني الأردني وتتماشى والبيئة السائدة، والتي قد تتراوح مابين الإجراءات المادية والدبلوماسية والتشريعية والثقافية والمعنوية والتوعوية لإنساننا المعطاء، مع مراعاة الموازنة مابين ثالوث الأمن والحرية والإصلاح وبحيث لا يطغى أي منها على الآخر، وأن نكون حريصين على استمرار نهجنا وأسلوبنا في الوسطية والاعتدال والحوار وسياسة النفس الطويل، لكي لا تظهر تحت أي ضغط من احد،وإن ما نقوم به من إجراءات هو نابع من ذاتنا ويحقق متطلبات أمننا الوطني على الدوام، وأن يفهم الجميع إن الأردن ذو سيادة ولا يمكن ان تفرض عليه أي أجندات خارجية، وإن كل ما يقوم به نابع من الفهم العميق لمصلحته الوطنية التي تأتي فوق كل اعتبار، حتى ولم يعجب هذا الكثيرين (المصاروه، 2006 :18).

إن الأمن الوطني الأردني يحتل المرتبة الأولى في سلم أولوياتنا أفراداً وجماعات، حكومة ومؤسسات، قطاعات وهيئات شعبية ورسمية ومدنية وعلى جميع المستويات بحيث يؤمن الجميع بأن الأمن الوطني لا تفريط ولا تهاون ولا تسامح ولا تغاضي فيه قيد أنمله، وكل من يفرط أو يتسامح أو يتغاضى أو يتهاون فهو شريك في الجرم الذي يطال أثر السيئ كل أردني وأردنية على اختلاف مواقعهم في المجتمع المتماسك المتحاب الذي ينبذ مسببات الإخلال بالأمن ويحاربها بالقوة، يقطع اليد التي تمتد إلى هذا الحمى الأصيل محاولة النيل منه ومن مواقفه المشرفة ومن ثوابته التي لا يحيد عنها أبداً (عياصرة، 2006 :17).

سابعاً : تداعيات اللجوء السوري على الأمن الوطني الأردني

مما لا شك فيه أن التزام الدول بالقضايا الإنسانية وبالالتزامات الدولية الخاصة بالاتفاقيات الدولية المرتبطة بقضايا اللاجئين يترك الكثير من الآثار السياسية والأمنية الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة على تلك الدول، وقد واجه الأردن العديد من التحديات في هذا المجال، وتعد أزمة اللاجئين السوريين، بالرغم من بعدها الإنساني الذي تحمله الأردن عبر التزاماته ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي والإنساني،

تحديا كبيرا بالنسبة للأردن في ظل الظروف الاقتصادية الكلية التي يعيشها وهو لم يخرج بعد من تبعات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم والمنطقة منذ نهاية العام 2008 ومن ثم تأثره بمعطيات الحراك الشعبي في المنطقة وفي الأردن، والذي ترك آثارا اقتصادية حادة على الأردن قدرتها بعض الدراسات بما يزيد عن 3 مليارات دينار أردني .بيد أن محاولة حساب الآثار الكمية لأزمة اللاجئين السوريين مهمة تستدعي النظر إلى ما تركته تلك الأزمة من تبعات على القطاعات المختلفة ذات العلاقة بالأمن الوطني وفق منهجية تقديرية تحاول البحث عن الدقة في التقدير بعيدا عن المبالغة غير الحقيقية، كما أن من المهم دراسة آثار تلك الأزمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد وفق تقديرات كمية مناسبة تتعاطى مع الأزمة بزخم تطورها الكمي، الخاص بعدد الوافدين إلى الأردن على سبيل اللجوء الصريح بالفرار عبر الشريط الحدودي الممتد على طول ما يقرب من 370 كيلو متر بطريقة غير مشروعة بعيدا عن المنافذ الحدودية الرسمية في منطقة جابر أو منطقة الرمثا أو الانتقال الرسمي عبر المنافذ الحدودية نحو العديد من مدن المملكة وتطرح قدرة الأردن على استيعاب اللاجئين السوريين معضلة متزايدة، فقد تدهورَ الوضع المالي في البلاد منذ بداية الربيع العربي؛ حيث أنفق الأردن أكثر من 800 مليون دولار أميركي على إيواء 500 ألف لاجئ منذ اندلاع الحرب السورية، وكلّفت الاضطرابات في العالم العربي، ولاسيما في سورية المجاورة، الأردن أربعة مليارات دولار، فضلاً عن ذلك، فإن المساعدات الخارجية التي استطاع الأردن الاعتماد عليها خلال تدفّق اللاجئين العراقيين في السابق، ليست كافية، كم ان المساعدات الخارجية المقدَّمة للأردن غير كافية في وجه الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين الذين يقصدون المملكة بحثاً عن ملاذ آمن منذ بداية النزاع السوري في آذار/مارس 2011م (الوزني،2012: 18).

التداعيات السياسية :

أن الأردن عندما اتخذ قرار الوقوف في المنطقة الرمادية لم يتخذه من موقف الرفض أو القبول، إنما هو للحفاظ على مصالح الدولة العليا وأمنها الإقليمي، بسبب ما تفرضه خصوصية موقع الأردن الجيو استراتيجي وقربه من سوريا .إن المنطقة الرمادية ليست مكاناً هلامياً أو مجرد معادلة بين موقفين متناقضين، أن للموقف شخصيته، وله

شروطه وعناصره، ومن هنا جاء اختيار المنطقة الرمادية كموقف ديناميكي، بمعنى الكلمة، أي في المنطقة الرمادية سنضطر للتكيف مع الظروف ولكن مع إبقاء الرأس فوق الماء حتى لا نَغرق في الحدث. و أن مهاراتنا الأساسية في صنع السياسة تكمن في كوننا قادرين على التكيف مع ظروف خارجة عن إرادتنا بحكم حجمنا ومواردنا وحدودنا وموقعنا الجيو سياسي، وإن البقاء في المنطقة الرمادية يتطلب أيضاً تخطيطاً ودراسة (العناني،2014)

إن أهمية دراسة التداعيات السياسية للأزمة السورية على الأردن، تأتي من أهمية المشهد العام الذي يشير إلى أن المنطقة تمر بمخاض قد يفضي إلى تحولات جذرية في شكلها السياسي والجغرافي، فمن المهم توصيف شكل هذه الحالة والتطرق إلى التوقعات في شكل برنامج التسوية القادم، خصوصاً في ظل الأثر الواضح للأزمة السورية على الداخل الأردني، وذلك بسبب طول الحدود المشتركة بين الطرفين، إضافة إلى اختلاط الأوراق المتعلقة بهذه الأزمة وتداخل تأثيراتها على دول الجوار وتنّوعها، وأنه من الخطأ النظر إلى المسألة السورية ضمن قراءة داخلية أو إقليمية فقط، فالعالم يعيد تشكيل صورته السياسية، وباب التحالفات الجديدة فُتح على مصراعيه من خلال رمزية ثنائية الفيتو "الصين وروسيا "، و أن المسألة السورية تتأزم على الصعيدين الدبلوماسي والإنساني، ما يجعل خيار اللجوء إلى التسوية مطلباً أميركياً وروسياً، مع ضرورة الإشارة إلى الرغبة البريطانية – الفرنسية بأن يكونا طرفاً في هذه التسوية. ذلك أن شكل التسوية المطلوب أميركياً في سوريا يتجاوز الشخوص بجوهره، بل يشمل شكل الدولة والدفع باتجاه إقرار اتفاقية سلام جديدة. فتسوية هذه الأزمة سيضع سوريا على طريق استئناف المفاوضات، ولا يمكن لـ "سوريا الجديدة" ذات المقاييس الدولية الحداثية عندها أن تبقى خارج دائرة "المطبعين" مع إسرائيل، لهذا فالعرض الأميركي يشمل توقيع "اتفاقية السلام" و الذي يسوقه الأميركيون على أنه "المخرج الوحيد من الأزمة ولا يمكن لأي مشروع سياسي في سوريا أن يمر دون موافقة المؤسسة العسكرية والمكونين الرئيسيين للنسيج الاجتماعي السوري: البرجوازية التقليدية في حلب ودمشق بشقيها التجاري والصناعي، إضافة إلى مكون المشروع الديمقراطي الشعبي الذي فضّلَ ممارسة معارضته الوطنية دون الانخراط في عمليات التقتيل والذبح، وإنه من الضروري التنبه

لشكل التسوية السياسية المطروحة دولياً والتي تهدف إلى تطبيق فكرة المحاصصة السياسية، و أن استمرار الأزمة يزيد من احتمالية تحول شكل الصراع هناك من داخلي إلى إقليمي، فصمود المؤسسة العسكرية في وجه الضربات التي وُجهت وتُوَجّه لها إلى الآن، بما فيها "تفجير مكتب الأمن القومي" وما تبعه من محاولات إسقاط النظام السوري إعلامياً، أعاد رسم شكل الصراع وهيأ الأجواء ليأخذ هذا الصراع أبعاداً إقليمية جديدة."وبوادر التسوية السورية طويلة الأمد بدأت تظهر في الأفق مع بدء الحديث عن ضرورة وقف العنف. أن الأزمة السورية قد تعمل على إدخال المنطقة كاملة في مرحلة ما تدعي «التسوية الكبرى»، وأن الأردن قد يواجه «امتحاناً سياسياً خطيراً» ضمن هذه التسوية، وقد يرشح لتولي مصير أكثر من نصف مليون فلسطيني في سوريا، وبالتالي التعامل مع الأردن على أساس الأمر الواقع، ويجب تطبيق «إجراءات استباقية ضامنة لعدم تحمل تبعات مثل هذا التهديد»، لذا فإن الرؤية الإستراتيجية الأردنية تستوجب النظر إلى التسوية السورية بوصفها الطريق إلى التسوية الإقليمية، ويراقب الأردن محطات المرحلة الانتقالية في سوريا التي قد تمر بمراحل منها: وقف العنف في سوريا، ما يتطلب إغلاق الحدود التركية في وجه المسلحين، ورفع الولايات المتحدة الغطاء السياسي عنهم، وتوقف السعودية وقطر عن تمويل الجماعات المسلحة، وأنه يجب على الأردن مراقبة ملف التسوية السورية بحذر شديد، ذلك أن التسوية في سوريا هي المرحلة الأخيرة التي تسبق التسوية الإقليمية التي قد تشمل الأردن أيضاً. و أن اتساع رقعة الصراع في المنطقة قد يكون أمراً حتمياً قبل الوصول إلى مرحلة التسوية النهائية، و أن الانقسام الواضح بين أطراف المعارضة السورية يقابله انقسام في المواقف الشعبية في الداخل الأردني، بين من يتبنى نظرية "المؤامرة الكونية" على سوريا، ومن يرى حق الشعب السوري في التحرر، وشكل المعارضة السورية الجديدة التي تبلورت عقب اجتماع الدوحة في الأسبوع الأول من تشرين الثاني 2012 م، والتي بدأت تنتزع اعترافات شرعية، هي معارضة ذات أغلبية إسلامية، أي أن وصول مثل هذه المعارضة إلى الحكم في دمشق قد يقدم وجبة دعم دسمة للنموذج الأخواني الأردني (السبايلة،2014).

أن الموقف الرسمي الأردني " انزلق" في الفترة الأخيرة نحو تحالفات تتعارض مع المصالح الوطنية الأردنية و أن الخطر الأكبر قد يتمثل بتعارض موقف المؤسسات الوطنية الأردنية مستقبلاً مع الموقف الرسمي)، و أن الأردن قد يتعرض لضغوط حقيقية من أجل فرض "المنطقة الإنسانية العازلة" أو تركز قوات دولية واستعدادات عسكرية على الحدود مع سوريا. و أن الخطر الأكبر اليوم، يتعلق بالناحية الأمنية الناتجة عن تداعيات هذه الأزمة وموجات الإرهاب التي اجتاحت سوريا، فطبيعة التفجيرات والهجمات تشير إلى ارتفاع منسوب الخطر في المنطقة، نظراً لسهولة انتقال هذه النماذج ضمن المناطق القريبة المحيطة، وقد رفض الأردن الانصياع للرغبات القَطَرية السعودية في الدخول في مواجهة مفتوحة مع سوريا، وهذا يجعل من الساحة الأردنية هدفاً لكثير من القوى التي ما زالت ترغب في حدوث هذه المواجهة، سواءً تماشت هذه الرغبات مع الإرادة الأردنية أو لا .إن إعادة تشكيل المنطقة ضمن برنامج تسوية "دخلَ حيز التنفيذ"، وفي المقابل يعود "محور الاعتدال" لتشكيل نفسه بطريقة متجددة، هذا إضافة إلى محور المقاومة، ما يعني أن التحدي الأساسي هو الإبقاء على جميع الأبواب مفتوحة. فالعمق الاستراتيجي الأردني اليوم يستدعي السعي نحو إقامة علاقة إستراتيجية أكبر مع الجوار (العراق، لبنان، الكويت، الإمارات العربية) ومع اللاعبين الجدد الذين يمثلهم "محور البريكس" (الصين، روسيا، جنوب إيران، إفريقيا، الهند)، فالقدرة على جمع كثير من الأوراق اليوم تعني "ضمان الحضور على الطاولة غداً (السبايلة،2014).

التداعيات الأمنية :

إن دخول الأردن منطقة الصراع في ضل وضع اقتصادي سيئ جداً وحالة اضطراب عام، يعد أمراً سلبياً، كما أن الفشل السياسي للعملية الانتخابية سيكون له تبعات سياسية خطيرة. وأن الفشل في إقناع الرأي العام بالحلول المطروحة عَزّزَ حالة "فقدان المصداقية" وانعدام الثقة بين الأردنيين وحكوماتهم، فالمناخ العام يشير إلى أن القوى المتصارعة في سوريا قد تسعى إلى بناء تحالفات مباشرة مع القوى السياسية في الداخل الأردني بعيداً عن الدولة وإرادتها وبعض التحليلات ترشح أن تشهد بعض الدول اضطرابات أمنية أو سياسية (مثل: السعودية، قطر، العراق، لبنان، إيران والأردن)، فالمواجهة "المخابراتية" بين النظام السوري وحلفائه من جهة و أعدائه من جهة أخرى أديرت بالسرية طوال الأشهر الماضية

وفـي أمـاكن مختلفـة. واليـوم، بـدأت ملامـح الـسرية بالاختفـاء، مـا يعنـي اقتـراب خـروج المواجهات إلى العلن. و أن العقلية الأمنية السورية لن تدّخر أي ورقة من أوراق الضغط، فهي تؤمن بمبدأ "العقاب"، وهو نهج انتهجه النظام السوري في مراحل سابقة في ثمانينيات القرن الماضي، خصوصاً بعد انتهاء "أزمة حماة"، حيث أخذ النظام بتتبع أعدائه وخصومه خارج حدوده الجغرافية ومعاقبتهم. والعقلية نفسها تدخل اليوم معركةَ "بقاء أو فناء."، أن المعلومات تشير إلى أن الطاقة الأمنية السعودية والقَطَرية بدأت تُستنزف نتيجة الجهد الكبير المبذول في تطبيق السياسات الوقائية، فالسعوديون والقَطَريون يعيشون مخاوف حقيقية من قدرة النظام السوري وأدواته على ضربهم في عقر دارهم. ما جعل من رغبة التسريع بإسقاط النظام السوري هدفاً استراتيجياً مرتبطاً تماماً بالأمن القومي الخليجي. وهو ما يفسر الانغماس الخليجي باستصدار قرارات الإدانة للنظام السوري ومنها حجب قنواته الفضائية.و إن "الانفلات الأمني" في حال حدوثه في الأردن في هذه المرحلة يصب في مصلحة كثير من الدول المتطاحنة. فمن وجهة نظر أعداء سوريا، قد تسهل الفوضى في الدول المحيطة بسوريا عملية إسقاط النظام السوري واستباحة حدوده. ومن جهة نظر مختلفة، سيخّفف خلق أزمة في الأردن من الضغط على سوريا. فالنظام السوري لاعب امتهن التعايش مع الأزمات، وفي جعبته كثير من الأوراق، لذلك فإن إستراتيجية "معاقبة أعداء سوريا على الأرض الأردنية" واردة جداً، وقد تبدأ من مخيمات اللاجئين، وتنتهي في شوارع المدن الأردنية.و أن "الركض إلى الأمام باتجاه واضح" قد يكون الحل الأخير في مواجهة هذه الأزمة، فعدم اتضاح الموقف الأردني الذي اتسمت سياسته بالرمادية (أي "دون تحالفات أو صداقات حقيقية" مع أي من طرفي الأزمة) سيؤدي إلى استنزاف القدرة الأمنية، خصوصاً أن هذه السياسة تحول الأردن إلى "خصم للجميع"، ما يعني ضمناً تهديداً من كل الجهات. وأن وجود العناصر المتناحرة في الأردن قد يجعل من الأرض الأردنية مناخاً مناسباً لتصفية الحسابات، التي قد تتعدد صورها لتشمل الاغتيالات والحرائق المفتعلة وتسميم المياه والأطعمة وحتى الانفجارات. و أن المرحلة القادمة قد تشهد كثافة كبيرة في الهجمات على جميع الأصعدة والجبهات، وأبرزها الإرهابية، وقد يتبعها تطور عمليات الاختطاف في الإقليم نوعاً وكماً. و أن القراءة المنطقية تشير إلى وصول الأزمة السورية إلى مفترق طرق، فإما انحسار الأمور باتجاه تسوية سياسية قادمة، لهذا يحاول كل

طرف اليوم الحصول على أوراق أكثر تدعم موقفه التفاوضي، حتى لو كان ذلك بطرق غير تقليدية (عمليات تفجير وخطف رهائن).. وإما مواجهة عسكرية إقليمية قد تأخذ بعداً أكبر من اقتصارها على الداخل السوري فقط (السبايلة،2014).

تُبدي القبائل البدوية الأردنية غضباً متزايداً من تقصير الحكومة عن مساعدة المناطق التي تحمّلت الوزر الأكبر جراء تدفّق اللاجئين. وتحتجّ القبائل على خسارة امتيازاتها الاقتصادية التقليدية في بلد يعاني من عجز مالي كبير. وإذا استمرّت الضغوط على الاقتصاد بسبب اللاجئين السوريين، غالب الظن أنه ستظهر انقسامات واسعة بين النظام الملكي وبين مؤسّساته في المستقبل. فالقبائل تشكّل ركيزة الدعم الأساسية للنظام، ومن المرجّح أن تستمرّ امتيازاتها الاقتصادية التقليدية في الانحسار بهدف معالجة العجز المالي، الأمر الذي من شأنه أن يولّد زخماً متجدّداً للتظاهر في الشارع، أو ما يُعرَف بـ"الحراك"، ويدفع بموظّفي القطاع العام وقدامى الجيش نحو الاحتجاج ولا يوجد جهوداً كافية لتلبية المطالب الشعبية حول فك الارتباط أو مكافحة الفساد أو إعادة الهيكلة الاقتصادية، فضلاً عن ذلك، وفيما قد يزداد اللاجئون السوريون يأساً وتسييساً، من الممكن أن تتحوّل المشاكل الاقتصادية إلى تشنّجات سياسية. ولهذا السبب، لجأت الحكومة الأردنية، بحسب بعض التقارير، إلى منع السوريين من أصل فلسطيني من دخول البلاد خوفاً من أن يؤدّي ذلك إلى الإخلال بالتوازن السياسي الهش في الأردن، لكن الحكومة نفت هذه المزاعم. و لا تزال ذكريات المواجهات بين الحكومة الأردنية وبين الميليشيات المؤلّفة من اللاجئين الفلسطينيين في ما عُرِف بـ"أيلول الأسود" عام 1970، حيّةً في أذهان السلطات الأردنية التي تتوجّس من ظهور أي نشاط سياسي في أوساط اللاجئين السوريين، فضلاً عن ذلك، ترى جماعة الإخوان المسلمين الأردنية وجناحها السياسي، جبهة العمل الإسلامي، في اللاجئين السوريين، قوّة دعم أساسية تستخدمها من أجل اكتساب ثقل سياسي أكبر في نظر الأوساط الداخلية الأردنية. فعدد كبير من اللاجئين السوريين الذين شاركوا في الاحتجاجات التي شهدها الأردن في 2013 م، كانوا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين السورية. صحيح أن الزيادة في أعداد الإخوان المسلمين لا تُترجَم انتصارات انتخابية، إلا أنها تتيح لهم إظهار قوّتهم غير الرسمية خلال الاحتجاجات التي تُنظَّم كل يوم جمعة. وفي حين

حافظت جبهة العمل الإسلامي على ولائها للنظام الملكي، وتستمر في العمل ضمن نطاق المنظومة السياسية القائمة، يُظهِر قادتها استعداداً متزايداً لتحدّي السلطة الملَكية في الأشهر الأخيرة من عام 2013م. هذا فضلاً عن أن تدفّق الإخوان المسلمين السوريين إلى الأردن يطرح تحدّياً إضافياً على العاهل الأردني عبد الله الثاني الذي يأمل، من خلال دعوته الأسد إلى التنحّي، في قيام نظام علماني في سورية الجديدة، كما أنه قلِقٌ من النفوذ المتنامي الذي يمكن أن يكتسبه الإخوان المسلمون في الأردن جرّاء النزاع الدائر في سورية، في الوقت الذي يلقي اللاجئون السوريون بضغوط متزايدة على الاقتصاد الأردني، تترتّب تداعيات سلبية على نُظم الرعاية القديمة التي كانت تضمن في الماضي ولاء القبائل للنظام الملكي، وفيما يزيد اللاجئون السوريون دعمهم للإخوان المسلمين، يردّ النظام الملَكي الهاشمي بزيادة دعمه للجهود الغربية الهادفة إلى استبدال المجلس الوطني السوري الذي يسيطر عليه الإخوان، بمعارضة ذات مكوّنات متنوّعة تضم العلويين وسواهم من الأقليات، هذه العلمانية ضرورية من أجل الحدّ من تأثيرات الإخوان المسلمين الذين يتمتّعون بنفوذ أكبر في سورية، والحفاظ على التوازن العلماني الضروري جداً داخل المملكة الاردنية الهاشمية، ويواجه النظام الملكي الآن المهمّة الصعبة المتمثّلة في تعزيز الدعم له في أوساط الأردنيين، وفي الوقت نفسه حصر التداعيات المترتّبة عن التسييس الديني (مالك،2013).

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية :

إن موجة اللاجئين ألقت بعبء كبير جداً على إمدادات المياه والتيار الكهربائي التي تعاني أصلاً من كثافة الطلب، وكذلك على قطاعَي السكن والتعليم، الأمر الذي حتّم إجراء تخفيضاً في الدعم الحكومي، والواقع أن الحكومة رفعت أسعار المحروقات والتيار الكهربائي المستخدَم لأغراض تجارية، وكذلك أسعار الخبز والمياه، الأمر الذي يُثير غضب الأردنيين المستائين أيضاً من تأثير اللاجئين على البطالة. فبحسب إحصاءات وزارة العمل الأردنية، يعمل نحو 160 ألف سوري بطريقة غير قانونية في الأردن، يقبلون بأن يتقاضوا أجوراً أقل من الأردنيين، وأن يعملوا في ظروف أشدّ قساوةً، في الأفران وفي تصليح السيارات والمقاهي، الأمر الذي يثير غضباً عارماً لدى الأردنيين الذين يعانون من انتشار البطالة التي تصل نسبتها إلى 15 %. ويزيد هذا

الوضـع مـن حـد الانطبـاع بأنـه "لا مكـان للأردنيين فـي الأردن" الـذي يـؤوي أيـضاً 1.8 مليون لاجئ فلسطيني1.450 ألف لاجئ عراقي (وزارة العمل الأردنية،2013).

لكن خلافاً للفلسطينيين والعراقيين من قبلهم، فإن غالبية السوريين الذين يصلون إلـى الأردن لا يملكـون المـال الكـافي، مـا يلقـي علـى الفـور بعـبء علـى الخـدمات الاجتماعيـة الأردنيـة و إننـا بـدأنا نحـس بآثـار الأزمـة السورية وتأثيرها علـى حياتنـا فـي الأردن، بحكم قربنا من سوريا والعلاقات التاريخية مع الشعب السوري الشقيق، وصلات القربـي والتجـارة والتعـاون والنـسب والمـصاهرة، إضـافة إلـى أن معظـم اسـتيراداتنا عبـر البحر المتوسط تمر بالموانئ السورية، ويرتبط الأردن مع سوريا بعلاقات اقتصادية ملحوظة، خاصة بعدما وصل البلدان عبر فترات طويلة ومتقطعة من الخصام والوئام إلى معادلة التوازن الاقتصادي على الحدود. فلقد أضحى لكل منهما مصلحة واضحة في الحفاظ على تدفق انتقال الناس والسلع عبر الحدود بينهما بغض النظر عن تباين المواقف السياسية بينهما أو اشتدادها، ولذلك تنوعت العلاقات من" التجارة المباشرة "إلى تجارة الترانزيت، إلى الصناعات والشركات المشتركة .وفي الفترة التي انفتحت سوريا فيها بحذر على الخارج، تكاثرت الاستثمارات الأردنية المباشرة داخل سوريا خاصة في الجامعات، والمصارف، والعقار .كما أن الأردن يعتمد في صادراته البرية إلى لبنان، أو تركيا بالمرور الآمن المستمر لشاحناته عبر سورية، وكذلك يستفيد الأردن من تجارة أوروبا ولبنان وسوريا عبر الحدود الأردنية، و تعد سوريا شريكا تجاريا رئيسا للأردن، إذ تتجاوز المبـادلات التجاريـة بـين البلـدين مليـار دولار سـنويا، إلـي جانـب تجـارة الترانزيـت بالاتجاهين. ويذكر أن قيمة الصادرات الأردنية إلى سوريا بلغت عام 2011 نحو 182 مليون دينار (256.3 مليون دولار)، مقارنة بنحو 170 مليونا عام 2010، فيما بلغت الواردات نحو 227 مليون دينار عام 2011، مقابل 267 مليونا عام.2010 ويستورد الأردن من سوريا المنسوجات، والمنتجات الحيوانية والزراعية، والمواد الغذائية، في حين تعد المنتجات والمواد الكيماوية، والمنتجات الزراعية، والآلات، والأجهزة الكهربائية من أبرز الصادرات الأردنية، وإن الأردن وسوريا حسنا في السنوات الخمس إلى العشر الماضية من علاقاتهما التجارية واستثماراتهما الثنائية وكان لديهما خطط ضخمة بشأن المزيد من التكامل، إلى أن كل ذلك توقف الآن (بشير، 2012).

منهجية حساب الكلف على الاقتصاد الوطني

بهدف الوصول إلى التقدير الأنسب والأكثر دقة للكلفة الحقيقية لازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني فقد انتهجت الدراسة منهجين، احدهما يتعلق بالكلف المباشرة الواضحة التي تحملتها الحكومة أو الاقتصاد الوطني وفق الإحصاءات الرسمية، والثاني يقوم على حساب الكلف غير المباشرة على الاقتصاد الوطني والتي ترتكز أساسا على حسابات دعم السلع والخدمات وتكلفة الفرص البديلة، والمقابلة للمخصصات التي تُصرف على اللاجئين، إضافة إلى مقاربة حساب فروقات النفقات قبل وبعد الأزمة، و كذلك المخصصات الرسمية المعلن عنها بعد احتساب نسبة تخصيصها للفرد الواحد للوصول إلى التقديرات المناسبة، وذلك بالرجوع إلى دراسة David North حول مناهج مختلفة لحساب كلف اللاجئين والتي من ضمنها مقاربة المخصصات والفروق بين النفقات قبل وبعد استيعاب اللاجئين، كما تم اعتماد الأثر على العامين 2011 و 2012 م بحيث يُحسب الأثر على العام2011 م، بواقع ستة أشهر، نظرا لكون التدفقات بدأت تأخذ مجراها بشكل كبير بعد شهر حزيران (يونيه) من ذلك العام وعلى اعتبار أن التدفقات وصلت إلى ما يقرب من ثلث الرقم النهائي للاجئين، في حين تم اعتماد فترة عشرة أشهر للعام 2012 م لحساب الأثر وبافتراض العدد الكلي النسبي للاجئين بما يوازي ترجيح التدفقات بواقع 21 ألف لاجئ شهريا وتراكمية العدد إلى حين الوصول إلى العدد الكلي في نهاية شهر تشرين أول(أكتوبر) من عام 2012 م (North, David , 1997).

الآثار على المستوى القطاعي (بعض القطاعات)

يتناول هذا الجزء الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي مع التركيز بشكل أساسي على قطاعات التعليم، والصحة، والطاقة، والمياه، وكذلك على خدمات الحماية والأمن، والدفاع المدني، والنقل وعلى خدمات البنية التحتية والخدمات العامة. (الوزني،2012 : 21).

1- قطاع التعليم

تشير الأرقام الرسمية بأن الأردن استقبل مع نهاية شهر تشرين أول 2012 م ما يقرب من 14000 ألف طالب سوري جلهم في المدارس الحكومية، في حين استوعبت المدارس الخاصة نحو 700 طالب منذ اندلاع الأزمة في سورية في العام 2011 م حتى

بدء العام الدراسي للعام 2012 م ذلك خلافا لما هو موجود ضمن المخيمات ولم يخرج أو يُنقل للتعليم خارجها .وقد قامت وزارة التربية والتعليم في بداية الأزمة بتجهيز مجموعة من الخيام لتكون مدارس مؤقتة إلى أن يتم تجهيز مدارس داخل المخيم من البناء الجاهز و الذي يتوقع أن يستوعب نحو 5000 طالب وطالبة .وقد تم احتواء الطلبة السوريين أيضا عبر فتح المدارس لنظام الفترتين، وذلك بتجهيز بعض المدارس المجاورة للمخيم لهذه الغاية، إضافة إلى استئجار مباني أخرى لصالح وزارة التربية والتعليم للغاية نفسها، ذلك في الوقت الذي كانت تتجه إستراتيجية الوزارة نحو إلغاء نظام الفترتين لما يشكله من إرهاق على الوزارة والبنية التحتية للمدارس، وكذلك الأمر بالنسبة للأهالي والمدرسين والعاملين في وزارة التربية . ويُحتم هذا الإجراء ضرورة توفير الكادرين التعليمي والإداري للعمل بساعات إضافية، وفي ظروف عمل صعبة، وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى استيعاب الإعداد المشار إليها أعلاه من الطلاب السوريين في كل من مدارس مدينة الرمثا والمفرق واربد ومنطقتي عمان الأولى والرابعة، وغيرها من المدارس، كما تشير بيانات الوزارة إلى أن كلفة الطالب تتراوح بين 850 دينار إلى 1100دينار وذلك بحسب المرحلة الدراسية الأساسية أو الثانوية (وزارة التربية والتعليم الأردنية،2012).

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من 34 % من اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية هم في سن الدراسة (بين 5−11 سنة) نصفهم من الفتيات، مما يعني أن العبء الحقيقي للتعليم والاحتياجات التعليمية في المخيمات يصل إلى نحو 18000 فرد، من ذكورٍ وإناث، يضاف إلى ذلك ما تبقى من لاجئين خارج المخيمات وفي المدارس الخاصة والعامة، مما يعني أن هناك ما لا يقل عن 40 ألف طالب آخر تم استيعابهم رسميا في مراحل التعليم المختلفة في البلاد، أي ان هناك نحو 25 ألف مستفيد، نصفهم تتحمل تكاليفه المباشرة المفوضية السامية ضمن المخيمات الرسمية وتكاليفه غير المباشرة تقع على عاتق الحكومة الأردنية، أما العدد المتبقي، فيقع على الحكومة الأردنية والاقتصاد الوطني تكاليف استيعابه ضمن مدارس المملكة المختلفة .(UNHCR.2012)

إن ثلث ذلك العدد تم استيعابه في العام 2011 م وعلى مدار نصف العام الدراسي، أي نحو 8250 طالب، وباعتبار متوسط الكلف الحقيقية بحسب أرقام وزارة

التربية والتعليم هي975 للطالب بين المرحلة الابتدائية والثانوية، متوسط الشريحة بين 850- 1100، وباعتبار حسب الأرقام الرسمية أن ما يزيد عن 90 %من الطلاب يدرسون في المدارس الحكومية والتي لا يتحمل الطالب من تكاليفها المذكورة سوى جزء لا يذكر، في حين يتكفل الطالب بكامل مصاريفه في المدارس الخاصة، فإن الكلفة المباشرة لاستيعاب ذلك العدد عن العام 2011 م تصل حسب التقديرات إلى نحو 3619687 ألف دينار تقريبا، وبافتراض هامش خطأ بنحو 10% وتقريب الأرقام إلى تقديرات تقريبية بآلاف دينار يصبح التقدير الأنسب هنا هو نحو ثلاثة ملايين ومائتين وسبع وخُمسون ألف دينار (3,257) مليون دينار، أما عن العام 2012 م، فتصبح كلفة العدد الكلي للطلبة حتى نهاية العام والذي يُحسب كفصل واحد لذلك العام(نحو ستة أشهر) فإن التقديرات تشير إلى أنه في عام 2012 م ستتحمل الحكومة كلف مباشرة عن التعليم، الرقم الكلي والبالغ 25 ألف طالب نحو 12187500 دينار وبتطبيق مفهوم هامش الخطأ، تصبح التكلفة الحقيقية للعام عن فصل واحد هي نحو عشرة ملايين وتسعمائة وثمانية وستون ألف دينار أردني 10.968 مليون دينار وبالتالي فإن المجموع الكلي لتكاليف الأزمة على قطاع التعليم تصل إلى نحو 14.225 مليون دينار أردني، فإذا ما تم حسم ما تلقته الوزارة من اليونسف حسب بياناتها المقدمة والبالغة في مجموعه نحو 3.5مليون دولار، فإن الأثر الصافي للازمة على قطاع التعليم يصل إلى نحو 11.747 مليون دينار أردني (وزارة التخطيط،2012).

وكشف وزير التربية والتعليم الدكتور محمد الوحش أن حجم المبالغ المرصودة لتعليم أبناء اللاجئين السوريين 2013 م، بلغت (2.043.256) دينارا لتعليمهم داخل مخيم الزعتري دفعت منها اليونيسيف (1.353.230) دينارا، في حين بلغ حجم المبالغ المرصودة لتعليم أبناء للاجئين السوريين خارج مخيم الزعتري (3.302.155) دينار، تدفع منه اليونيسيف (191.226) ديناراً (وزارة التربية والتعليم الأردنية،2013).

على صعيد آخر، تشير الأرقام الرسمية لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن هناك ما يقرب من 1990 طالب وطالبة ملتحقون بالتعليم الجامعي بمستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، منهم نحو 755 طالب وطالبة في الجامعات الحكومية الرسمية، هذا وقد اتخذت الحكومة الأردنية قرارا بمعاملة الطالب السوري معاملة

الطالب الأردني فيما يتعلق برسوم الدراسة خلال العام الدراسي الحالي 2012/2011م، مما يشكل عبءً إضافيا على موازنة الجامعات ودعما مباشرا للطلبة السوريين، بيد أن ذلك الرقم، بالرغم من أهميته، لا يشكل بندا جوهريا في حساب الكلف المتعلقة باللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني (وزارة التخطيط،2012).

2 - قطاع الصحة

تقوم الوزارة في توفير الخدمات الصحية المجانية للاجئين السوريين في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة الأمر الذي يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة وعلى النظام الصحي في المملكة، وان الأطفال السوريين استفادوا من برنامج التطعيم الوطني الذي تنفذه الوزارة لتوفير المطاعيم المضادة لأمراض السل والحصبة وشلل الأطفال والتيفوئيد وغيرها، وتشير بيانات وزارة الصحة أن كلفة العلاج للمواطن الواحد في مستشفيات القطاع العام والخاص تصل إلى نحو 270 دينار أردني، وأن الدعم الموجه لغير المواطن الأردني (السوري) من ذلك المبلغ وصل إلى نحو 130 دينار في العام2011 م، والى ما يقرب من 132 في العام 2012 م، أي انه بغض النظر عن المبالغ التي تُحصلها الوزارة من الجهات الداعمة حول الكلف فإن مبلغ الدعم هو كلفة مباشرة تبقى ضمن الحسابات الحقيقية التي تتحملها الدولة عن أي مواطن أردني أو غير أردني يتلقى لديها العلاج ،ونظرا لكون ذلك الرقم هو نتاج حساب الكلفة الكلية مقسومة على المواطنين، و لغايات حساب الكلف التي تتحملها الوزارة من تقديم الخدمات الطبية التشغيلية، دون الرأسمالية على اعتبار أن تلك يمكن اعتباراها مغطاة من قبل الجهات المانحة أو تلك التي قدمت مستشفيات ميدانية، وعليه فإن كلفة الرعاية الصحية على اعتبار ثلث مجموع اللاجئين الكلي حسب بيانات مديرية الأمن العام الأردنية، إدارة العمليات، 2012 م، مضروبا بالدعم المقدم من قبل وزارة الصحة حسب بيانات العام 2011 م، تصل إلى نحو 8.340 .مليون دينار بعد اخذ معامل الخطأ في الحسبان أما بخصوص العام2012 م، وعلى اعتبار تدرج أرقام اللاجئين على مدى الشهور العشر الأول من العام وفقا لما تم توضيحه سابقا تصبح وفقا للتقديرات الدراسة نحو 15.924 مليون دينار بعد أخذ هامش الخطأ في الاعتبار (وزارة الصحة الأردنية،2012).

3 - قطاع الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة من القطاعات المدعومة بشكل كبير في الأردن حيث تزيد فاتورة استيراد الوقود في الأردن للغايات المختلفة عن 4 مليارات دينار أردني سنويا .وتشير تقديرات نداء الإغاثة المشترك بين الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة إلى أن دعم الكهرباء والوقود خلال العام 2011 وصلت إلى نحو 1.2 مليار دولار أمريكي و 773.5 مليون دولار أمريكي على التوالي، أما الأرقام المتاحة من تصريحات الحكومة الأردنية حول دعم الكهرباء والطاقة خلال الشهور العشر الأولى من العام2012 م قد وصلت إلى نحو ملياري دينار أردني .وعليه فعند تقدير كلفة الدعم الموجه للاجئين كنسبة من السكان وهم حسب التقديرات نحو 1% للعام2011 م، ونحو 3% للعام2012 م تصبح كلف دعم الطاقة المنفق على اللاجئين السوريين بأنواعهم للعام 2011 م هي نحو 12.571 مليون دينار، أما بالنسبة للعام 2012 فإن الحساب التدرجي لتدفق اللاجئين على مدى الشهور العشر إضافة لما هو محسوب من أفراد موجودون أصلا للعام2012 م يعطي تقديرا يصل إلى نحو 38.807 مليون دينار أردني، وبالتالي فإن المجموع الكلي لكلف دعم الطاقة التي استفاد منه اللاجئون خلال الفترة2011-2012 م، تصل إلى 51.378 مليون دينار أردني (وزارة التخطيط،2012).

4– **قطاع المياه**

يُصنف الأردن على قائمة أفقر عشر دول على المستوى العالمي في مصادر المياه، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه العذبة 145 متر مكعب سنويا مقارنة بخط الفقر العالمي البالغ نحو 500 متر مكعب .علما بأن المتوسط العالمي لحصة الفرد يصل إلى 4000 متر مكعب للفرد، وعليه فإن أي زيادة مفاجئة بأعداد الأفراد يشكل تحديا جوهريا كبيرا لمصادر المياه واحتياجات المواطنين منها .ويُقدم الأردن المياه مدعومة بشكل كبير للمستهلكين بكافة شرائحهم .حيث يُقدر بيان نداء الإغاثة المشترك بين الأردن ومنظمات الأمم المتحدة أن حصة الفرد من دعم المياه تصل في الأردن إلى نحو 15.15 دينار أردني سنويا، فإن الكلف التي تتحملها موازنة الحكومة الأردنية نتيجة استضافة اللاجئين في مراكز الإيواء أو في المحافظات المختلفة تصل في العام 2011 م إلى نحو 484.04 ألف دينار أردني في حين تصل تلك الكلفة إلى نحو 1.828 مليون دينار أردني عام

2012 م وبمجموع كلي يصل إلى نحو 2.312 مليون دينار عن الفترة كلها من 2011_2012 م (وزارة المياه والري،2012).

5- خدمات الحماية والأمن والدفاع المدني

تعد خدمات الأمن والحماية والدفاع المدني من الخدمات المحورية التي التزم الأردن بتقديمها للاجئين على مر تاريخه، وقد وفر الأردن خدمات الأمن والحماية والدفاع المدني للاجئين سواء استفادوا منها ضمن المخيمات الرسمية المعتمدة أو الأماكن العامة أو أؤلئك الذين انتشروا بين السكان في شتى أنحاء المملكة سواء كان يقطنون بشكل منفرد أو لدى عائلات أردنية، أن تقدير الرقم الفعلي للحصول على تلك الخدمات الحيوية يمكن استنتاجه بحساب كلفة المواطن الواحد من تلك الخدمات عبر استخراج قسمة موازنة النفقات العسكرية شاملة الأمن والحماية والدفاع المدني من الموازنة العامة للدولة وقسمتها على عدد السكان ومن ثم حساب ذلك وفقا لمنهج الدراسة بالنسبة للاجئين والمقيمين السوريين خلال الفترة 2011–2012. ومن هنا فإن الكلفة بالنسبة للعام 2011 تكون 585 .9.مليون دينار، و لعام 2012 تصل إلى نحو 39.555 مليون دينار أردني، وبالتالي فالمجموع الكلي لخدمات الحماية والأمن والدفاع المدني تصل على مدى الفترة إلى 49.14 مليون دينار أردني(وزارة التخطيط الأردنية، 2012)

6- البنية التحتية والخدمات العامة

لا شك انه من الصعب الوصول إلى تقدير دقيق لأثر اللاجئين على البنية التحتية والخدمات العامة نظرا لغياب دقيق للبيانات الخاصة بالإنفاق العام على البنية التحتية بإشكالها المختلفة، وانه من الممكن استخدام رقم النفقات الرأسمالية للموازنة العامة للدولة كرقم مقارب Proxy لما تتحمله الدولة على توفير وتطوير البنية التحتية للبلاد .وعليه وفي إطار المنهجية السابقة وباستخدام أرقام الموازنة العامة لدولة في مجال النفقات الرأسمالية فإن الكلفة المحسوبة للعام 2011 م تصل إلى نحو 5.628 مليون دينار، في حين أنها تبلغ للعام 2012 م نحو 19.452 مليون دينار، أي بمجموع كلي يصل إلى نحو 25.08مليون دينار للفترة كاملة (وزارة التخطيط الأردنية،2012).

ثانيا :الآثار على المستوى الكلي

ويركز هذا الجزء على الأثر المتأتي من قضية اللاجئين السوريين سواء كانوا ضمن مراكز الإيواء أم خارجه على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي للأردن، مع ملاحظة أن المنهجية هنا تنحصر على اثر اللاجئين وليس على اثر الحراك الشعبي في سورية على الاقتصاد الوطني، وعليه فقد تم التركيز على المؤشرات المرتبطة بأثر اللاجئين على المؤشرات المرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالمقيمين على أراضي الأردن .ومن هنا سيتم تناول تأثر كل من عجز الموازنة وميزان المدفوعات خاصة في مجال تراجع الاحتياطيات نتيجة ارتفاع حجم المستوردات والأثر غير المباشر على البطالة ومن ثم الأثر الكلي على معادلة الناتج المحلي الإجمالي عبر معامل النمو الحقيقي في الاقتصاد .ولعل الأخير يشمل الإطار الأوسع لكل من أثر الحراك الشعبي في المنطقة والأردن بشكل عام وأثر أزمة اللاجئين على الاقتصاد الوطني بشكل خاص، دون إمكانية التفريق بينهما.

1- الأثر على الاقتصاد الداخلي :العجز المالي والدعم والمديونية

يعاني الأردن دوما من عجز مالي تاريخي يعود أساسا لتشوهات جوهرية في الاقتصاد الكلي تنبع من عدم قدرة الإيرادات المحلية على تغطية النفقات الكلية للبلاد، وبالرغم من انخراط البلاد ببرامج تصحيح هيكلية، أدت في السابق إلى تصويب الكثير من التشوهات والاختلالات المنتجة للفجوة الداخلية، إلا أن الضغوط الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد بفعل الأزمة المالية العالمية، ومن ثم الحراك الشعبي في المنطقة والأردن، أدت إلى استمرار حاجة الحكومات لتقديم الدعم للعديد من السلع الأساسية وللمحروقات على حد سواء، وما أعاد الوضع الاقتصادي الوضع السابق لبرامج التصحيح إلى حد كبير، ولتقدير الأثر الكلي لازمة اللاجئين السوريين على المؤشرات الكلية المتمثلة هنا بالاقتصاد الداخلي، فقد ارتأت الدراسة تقدير كلفة الدعم الخاص بالمواد الغذائية بشكل أساسي والذي يستفيد منه كل من يقيم على ارض البلاد دون تفريق بين مواطن أردني أو غير أردني . وقد سبق حساب الأثر المتعلق بدعم المحروقات ضمن الجزء الخاص بالطاقة . وعليه فيمكن تقدير الأثر المتعلق بالمواد الغذائية والنفقات الأخرى المرتبطة بمعيشة المواطن، بدون المحروقات، وفقا للمنهجية المشار إليها سابقا من خلال حساب كلفة الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواد الغذائية للفرد الواحد وتطبيق المنهجية الحسابية

التي تم إيضاحها على هذا البند، وتشير الأرقام الرسمية في هذا الصدد إلى أن كلفة دعم الفرد من المواد الغذائية تصل إلى نحو 57 دينار في العام 2011م ونحو 75 دينار في العام 2012 م، وعليه ووفقا لمنهجية حساب الأثر المشار إليها سابقا تصبح كلفة الأثر الكلي على دعم المواد الغذائية للعام 2011 نحو 1.810 مليون دينار و للعام 2012م نحو 9.049 مليون دينار وبكلفة كلية تصل إلى نحو 10.859 مليون دينار عن الفترة كاملة، أما على مستوى المديونية الكلية فقد ارتفعت المديونية الكلية للحكومة الأردنية بين العامين 2011 و 2012 بنحو 5 مليارات دينار أردني بفعل الأعباء الكلية التي تحملتها الموازنة على مدى العامين السابقين وبإسقاط اثر الفرد الواحد على المديونية الكلية للبلاد فإن الرقم الكلي لأثر اللاجئين السوريين وفقا لمنهج الحساب المشار إليه يصبح نحو 18.105مليون دينار للعام 2011 ونحو 52.243 مليون دينار للعام 2012 م،وبأثر كلي للفترة 2011_2012 م يصل إلى 70.348مليون دينار أردني (الوزني،2012: 25).

2- الأثر على القطاع الخارجي (المستوردات)

لتقيم الأثر على القطاع الخارجي فقد تم تحليل اثر اللاجئين على مستوى المستوردات الأردنية خلال (2011_2012 م) وفقا للمنهاج المتبع والقائم على تأثير الكتلة البشرية للاجئين على حجم المستوردات الكلية الأردنية والتي تسيطر عليها في الأساس المواد الاستهلاكية الغذائية والمواد النفطية. وفي هذا الإطار ووفقا للأرقام الرسمية للواردات عن العام 2011 م فإن الأثر الكلي للاجئين يتمثل يصل إلى نحو 71.5 مليون دينار في حين وصل الأثر للعشرة شهور الأولى للعام 2012 م إلى نحو244.085 مليون دينار أردني وبأثر إجمالي للفترة (2011_2012م) يصل إلى نحو 315.585 مليون دينار أردني (الوزني،2012: 25).

3- الأثر على مستوى البطالة

تشكل البطالة في سوق العمل الأردني أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن معدل البطالة ارتفع خلال العامين الماضيين بما يزيد عن نقطتين مأويتين لتصل إلى ما يزيد عن 14 % من حجم القوى العاملة الأردنية .وقد تبنى الأردن خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المبادرات التي تسعى إلى التعامل مع تلك المشكلة وخاصة في مجال إحلال العمالة الأردنية بدلا من

العمالة الوافدة في العديد من القطاعات وفي ذات السياق فقد أطلق الأردن مبادرة مشتركة بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة العمل خلال العام 2011 م "الإستراتيجية الوطنية للتشغيل "، والتي تستهدف العمل على وضع استراتيجيات عملية لتنمية الموارد البشرية في البلاد تركز بشكل أساس على إيجاد فرص عمل للأردنيين وتسعى لمعاجلة الاختلالات الهيكلية التي يشهدها سوق العمل بسبب التشوهات الناجمة عن عدم المواءمة بين جانبي العرض والطلب في ذلك السوق والحاجة إلى توليد ما يزيد عن 100 ألف فرصة عمل للأردنيين سنويا، وفي هذا الإطار، وبالنظر إلى التركيبية العمرية الشابة للاجئين السوريين والمماثلة لتلك الموجودة في الأردن، فهناك ما يزيد عن 80 % من اللاجئين السوريين خارج المخيمات موزعين في العديد من المحافظات، وخاصة الرئيسية منها(عمان، واربد، والمفرق)، فإنه يمكن القول بأن ذلك شكل تحديا كبيرا للسياسة العامة للدولة في مجال إيجاد فرص عمل للأردنيين أو لإحلالهم بدلا من العمالة الوافدة، وفي هذا الصدد، فإن بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى أن ما يقرب من 58 % من اللاجئين السوريين هم ضمن الشريحة العمرية 18_59 عاما، وأن ما يقرب من 22 % من تلك النسبة هي للذكور، وعليه فإنه يمكن القول أن تلك - النسبة قد تسربت إلى سوق العمل الأردني سواء أكان ذلك إحلالا لعمالة وافدة أم حصولا على وظيفة جديدة بدلا من العمالة المحلية، وبحساب تلك النسبة من إجمالي اللاجئين السوريين خارج المخيمات والبالغ عددهم نحو 176 ألف نسمة، فإن ذلك يعني الاستحواذ على ما يزيد عن 38 ألف فرصة عمل في سوق العمل الأردني من قبل اللاجئين السوريين خلال فترة الدراسة من آذار 2011 م إلى بداية تشرين ثاني 2012 م، أي ما يقُرب من 40 % من إجمالي فرص العمل التي يتطلب توليدها للعمالة الأردنية سنويا، والجدير بالذكر هنا أن هناك تواجد ملموس للعمالة السورية في العديد من المحال والوظائف الخدمية والتجارية بدأ يشهدها المواطن المتعامل مع العديد من المؤسسات والمرافق الخاصة التي تقدم خدمات وسلع تجارية بما في ذلك محطات الوقود وتجارة التجزئة .وقد أصبح انتشار العمالة السورية ملحوظا في عمان العاصمة وبعض المدن الرئيسية كإربد والرمثا وحتى في الجنوب مثل معان والكرك .وبالرغم من أن الكثيرين منهم كان بمثابة إحلال لبعض الجنسيات الأخرى في البلاد، بيد أن ذلك يبقى تحديا لوزارة العمل في إحلال

العمالة الأردنية بدلا من العمالة الوافدة، وتعتبر العمال السورية أقل كلفة من غيرها من العمالة الوافدة وهي منافس جيد في كثير من المهن .ومن غير المعروف مدى التزام أرباب العمل بتسجيل تلك العمالة رسميا لدى وزارة العمل أو الحصول على تراخيص لها، ما يعني ليس فقط منافسة العامل الأردني بل أيضا تضيع إيرادات مباشرة لوزارة العمل في مجال تصاريح العمل والتي يستخدم جزء مهم منها في الإنفاق على برامج تأهيل وتدريب العمالة الأردنية لما يتناسب واحتياجات سوق العمل الأردني .ويُقدر الإيراد الضائع على الخزينة من عدم ترخيص تلك العمالة بنحو 11 مليون دينار أردني سنويا، يذهب منها ما يقرب من نحو 2.7 مليون دينار لصندوق تأهيل وتدريب العمالة الأردنية لدى صندوق التدريب المهني والحرفي، ناهيك عن ما يتركه ذلك من أثر على عدم إشراك تلك العمالة في الضمان، وما يرتبه على ذلك من فرصة ضائعة في تحصيل إيرادات مباشرة لمؤسسة الضمان الاجتماعي في شكل اشتراكات واقتطاعات والتي تصل في حدها الأدنى بافتراض تطبيق الحد الأدنى للأجور، إلى ما يزيد عن 16 مليون دينار سنويا، ولعل الأهم الإيرادات التأمينية الضائعة هو تفويت الفرصة على ما يقرب من 38 ألف مواطن أردني في الاشتراك في شبكة الأمان الاجتماعي الذي يوفرها الضمان الاجتماعي لمشتركيه (الوزني،2012: 26).

4- الآثار لاقتصادية والاجتماعية غير الكمية على الاقتصاد

من المهم الإشارة في سياق الحديث عن أزمة اللاجئين السوريين على المستوى الكلي إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية التي يلمسها المجتمع و لكن يصعب قياس أثرها الكمي أو المالي المباشر على الاقتصاد الكلي للبلاد، ولعل في مقدمة ذلك يأتي ما سبق الإشارة إليه من أثر على مستوى البطالة. على صعيد آخر، من المعتقد، وفقا لطبيعة الأمور في الشأن الاجتماعي والإنساني، أن يكون وجود اللاجئين السوريين وانتشارهم في المحافظات قد شكل تحديا لمشكلة الفقر في تلك المحافظات من حيث المزاحمة على الموارد المالية التي كانت توجه للطبقات الفقيرة عبر سبل التبرع المختلفة، ذلك أن التعاطف مع القضية السورية جعل الكثيرين يتجهون نحو تقديم المساعدات للوافدين الجدد على حساب ما كان يوزع على الطبقات الفقيرة من أبناء الوطن .ورغم أن من الصعب الجزم بالأثر الدقيق لمثل هذه الظاهرة إلا أنه يُعتقد أن تكون قد تركت أثرا من نوع ما على

جهود مكافحة الفقر و التعامل معه من قبل مؤسسات المجتمع المدني والأفراد على حد سواء (الوزني،2012: 26).

أما القضية الاجتماعية الأخيرة التي برزت وظهرت على وسائل الإعلام الدولية فهي مسألة الزواج من الفتيات السوريات بدواع عده لا مجال للحديث عنها هنا .وبالرغم من تناول الموضوع من عدة جهات محلية وأجنبية إلا أن البيانات الرسمية في الأردن لا تظهر وجودا حقيقيا لهذه الظاهرة .حيث أشارت بيانات دائرة قاضي القضاة وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن عقود الزواج أن المحاكم الشرعية في الأردن لم تصدر سوى 189عقد زواج من سورية حتى منتصف العام 2012 م، مقارنة بنحو 270 عقد زواج خلال نفس الفترة من العام 2011 م، وتعتبر حالات المصاهرة والنسب بين البلدين من الحالات المعروفة على المجتمعين الأردني والسوري، وعليه لا يمكن الجزم بأي استغلال للازمة أو أي خروج جوهري عن الحالات الاعتيادية خلال السنوات السابقة (الوزني،2012: 27).

انعكاسات سياسة اقتصادية

أن الأردن تأثر بالأزمة السورية من ناحيتين الأولى تتعلق بتأثير ما يحدث من حراك شعبي في سورية على الاقتصاد الوطني بشكل عام، والثانية تأثر الاقتصاد الوطني بتبعات وأعباء هجرة العديد من اللاجئين السوريين إلى الأردن بشكل جماعي وبتدفق غير معهود أدى إلى زيادة سكان الأردن، مما رتب أعباء كبرى على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال البنية التحتية والخدمات، ناهيك عن الضغوط السياسية والآثار الاجتماعية الأخرى المرتبطة بهذا النوع من الهجرات القسرية ذات التدفق الجماعي تصدى الأردن بأجهزته كافة لاستقبال اللاجئين بكفاءة عالية، شهدت بها المنظمات الدولية، ولعل الخبرات الأردنية الكبيرة التي اكتسبتها الأجهزة العسكرية والأمنية جراء مساهمتها في العديد من بعثات الأمن والسلام حول العالم كانت الرافعة الحقيقية لاستيعاب التدفقات الكبرى واستقبالها والتعامل معها على أعلى مستويات الجاهزية والكفاءة، وبالرغم من ما تحملته الهيئات الدولية من كلف اقتصادية مادية وبشرية في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، وبالرغم من ما طُالبت به تلك الهيئات، وخاصة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من مبالغ وصلت إلى ما يزيد على 700 مليون دولار في مرحة ما إلا أن الأردن تحمل الكثير من الأعباء المالية والمادية والبشرية، بالرغم من أن

اقتصاده كان، ولا يزال، يئن تحت وطأة صدمات خارجية كبرى ناتجة عن الأزمة المالية العالمية وإرهاصات الربيع العربي والحراك الشعبي والتي قُدرت تبعاتها بما يزيد عن 3 مليارات دينار أردني.

وقد شكل اللاجئون السوريين ممن هم في سن العمل تحديا كبيرا للعمالة الأردنية ولسياسة الدولة، ضمن إستراتيجية التشغيل الوطني التي أطلقتها مؤخرا، نحو خلق فرص عمل للأردنيين وكذلك اتجاه إحلال العمالة الأردنية بدلا من العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني، وقد قدرت فرص العمل الضائعة على الأردنيين نتيجة لهذه الأزمة بنحو 38 ألف فرصة عمل .وقد أدى ذلك إلى ضياع إيرادات مالية مباشرة على خزينة الدولة في شكل تصاريح عمل وعلى الضمان الاجتماعي في شكل اشتراكات مبالغ تجاوزت27 مليون دينار أردني، ناهيك عن ضياع الفرصة على ما يقرب من 38 ألف مواطن أردني من الاستفادة من التأمينات الاجتماعية التي توفرها مؤسسة الضمان الاجتماعي لمشتركيها وما يتركه ذلك من اثر مستقبلي كبير على ذات العدد من الأسر الأردنية التي حُرمت من اشتراك معيلها في التأمينات المختلفة التي توفرها المؤسسة ومن وجودها ضمن مظلة شبكة الأمان الاجتماعي التي تشكلها مؤسسة الضمان الاجتماعي للمجتمع الأردني.

وإن الأردن بإمكاناته المتواضعة المحدودة لا يستطيع أن يستمر في تحمل تلك الأعباء والتي باتت تضغط على القوة الشرائية لدخول مواطنيه، الذين تحملوا مع الحكومة و بصدر رحب استضافة اللاجئين السوريين لما لذلك الأمر من أبعاد إنسانية وأخوية واجتماعية ودينية وأخلاقية ودولية، بيد أن الاستمرار بتقاسم لقمة العيش مع اللاجئين يحتم ويتطلب على المجتمع الدولي بشكل عام والعمق العربي بشكل خاص، ولعلنا نقول والعمق الخليجي بشكل أكثر خصوصية، أن يقوموا بواجبهم نحو هذه الحالة الإنسانية والأخلاقية ليس فقط انطلاقا من القربى، أو الدين، أو الأخلاق، بل أيضا استنادا إلى ما وقعت عليه تلك الدول جميعا من اتفاقيات دولية بدءا باتفاقية عام 1951 م لشؤون اللاجئين وانطلاقا إلى العهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية الثقافية والدينية.

يستدعي الارتفاع النسبي لكلف استضافة اللاجئين السوريين، أن يضع الأردن كشف الحساب السابق إضافة إلى الكلف الأخرى المرتبطة بمخيمات الإيواء في إطار

مصفوفة نموذجية متكاملة لجميع الكلف وتبنيها بشكل رسمي وتقديمها للدول المانحة لتغطيتها أو تغطية أجزاء منها. كما يمكن للقطاع الخاص الأردني والعربي والدولي أن يغطي جزء من هذه المصفوفة إذا ما عرضت عليه أو إذا ما تم اعتماد جهة رسمية، أو مستقلة، لتحمل هذه المسؤولية بما في ذلك وضع تلك المصفوفة على شبكة الانترنت العالمية ضمن منظومة متكاملة من إبراز الأزمة وأثارها على الاقتصاد الوطني واحتياجاتها الدورية، وهي قضية تتطلب جهة متخصصة إما في احد الوزارات، كالتخطيط أو المالية أو التنمية الاجتماعية، أو لدى احد المؤسسات المستقلة أو المؤسسات غير الرسمية أو شبه الرسمية وبحيث يتم إنشاء مواقع إخبارية واجتماعية على الانترنت تتابع الأمر وتضع المجتمع المحلي والإقليمي والدولي أمام احتياجات وكلف وتبعات مثل هذه الأزمات على الاقتصاد الوطني .فالأزمة السورية ليست الأخيرة ولن تكون، فالتاريخ الاقتصادي للأردن يُثبت انه يتعرض من محيطه الإقليمي والدولي لازمات اقتصادية وسياسية واجتماعية بشكل دوري لا يزيد في دوراته عن 10 سنوات، وعليه فعلى صناع القرار اعتماد آلية متحركة يمكن تعبئتها بشكل سريع ومؤسسي ودائم كلما طرا طارئ أو ظهرت أزمة هنا أو هناك. يمكن القول أن موضوع تكفل بعض الأشخاص والعائلات من قبل اسر أردنية قضية يمكن التفكير في تشجيعها إذا ما تم حسن ضبطها ومتابعتها وهي جزئية هامة في تحمل جزء من الكلف من قبل مواطنين أردنيين كما أنها تخفف عبء كبير مالي وإداري على الأجهزة الرسمية وتُعد من قبيل التكافل الاجتماعي الشعبي .بيد أن المهم حسن متابعة، ورصد تلك الظاهرة بشكل جيد (الوزني،2012: 31).

ثامنـاً : الاتجاهات النظرية المفسرة لتداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية :

النظرية البنائية الوظيفية

تركز البنائية الوظيفية بشكل أساسي على البناء الاجتماعي، وقد تمحور الاتجاه التقليدي على أن هذا البناء يتغير في أنساق مختلفة، وأن أي تغير في أحدها سوف يؤثر على الأنساق الأخرى،، فإذا ما أصاب هذا النظام أي تصدع سوف تنعكس أثاره على الأنساق الأخرى، وعليه فهناك علاقة متبادلة بينهما والأنساق الأخرى، وأن ذلك قائم على أساس مفاهيم أساسية مثل النسق الاجتماعي والتوازن والتكيف والتكامل الوظيفي.

وقد حاول المحدثون الوظيفيون أمثال تالكوت، بارسونز، وميرتون، تطوير نظرية اجتماعية على دراسة البناء الاجتماعي والتنوع الثقافي، وتلخص هذه النظرية على تأكيد وجود الجماعة، وإمكانية نمو نسقها الاجتماعي، واتساع نطاقه، مع توضيح إمكانية دوام هذه الجماعة، فضلاً عن تحديد التطورات المختلفة التي تطرأ على مكانتها ولاسيما ما يتصل بأهدافها، ويتطلب من الدراسات الميدانية الكشف عن المتطلبات الوظيفية لنسق معين بالذات، أي الظروف التي من خلالها تتحقق أهداف الجماعة، وقد تمكن الاتجاه الوظيفي من معالجة مشكلات المدينة، ووضع شروط لذلك منها، ووضع بعض القيود للهجرة، واللجوء وتوفير الفرص الاقتصادية في الريف، ويفضل الوظيفيون في هذا الجانب سياسية الإدارة المركزية أكثر من اللامركزية، نظراً لأنها تؤدي إلى التقليل من سرعة وحدة التغيرات الاجتماعية، وبالتالي التخفيف من حدة مشكلات المدينة، وقد تمكن بارسونز من تطوير نظرية متماسكة عن المجتمع باعتباره كلاً متكاملاً، وذلك في مقابل النمط السائد من الأمبريقيه الاجتماعية المعادية للنظرية (الرباعية، 1977:10) .

كما اهتم ميرتون بمفهوم البديل الوظيفي، الذي اعتبره تأثيراً كبيراً في تحليل علاقة القيم بالتماسك الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، فهو يرى كل المجتمعات الإنسانية متكاملة، ولكن عدداً قليلاً منها هو الذي يتميز بدرجات عالية من التفاعل فيها، ينظر إلى أي نشاط أو معتقد قنن ثقافياً على أنه عنصر وظيفي بالنسبة للمجتمع ككل، وتبرز أهمية توظيف هذه النظرية في الأزمة السورية (لجوء السوريين إلى الأردن كبلد آمن ومستقر، وظهور موجات متتالية من اللجوء وما ترتب عليها من تبعات وآثار على الدولة المضيفة وهي الأردن، وذلك هروباً من الحروب والأزمات)، أن الأزمة السورية وما خلفته من آثار سلبية على السكان والبيئة والمنشات والاقتصاد، وزيادة حالات العنف والقتل والتشريد في سوريا، فضلاً عن ما يواجهه المهاجرين من صعوبات ومشكلات اقتصادية، واجتماعية، ونفسية، وهو ما تحاول الدراسة الحالية بحثه، وعليه فإن دراسة اللجوء السوري إلى الأردن من وجهة نظر البنائية الوظيفية تكشف عن مدى الاتساق والتناغم في التغير الاجتماعي في مثل هذا المجتمع، وبعبارة أخرى فإن لجوء

السوريين إلى بيئة ثقافية جديدة (الأردن) محل الإقامة والاستقرار، هذه البيئة الثقافية تبين مدى قدرة النسق الاجتماعي في الحفاظ على توازنه .

تظهر المشكلات الاجتماعية نتيجة خلل في البناء المعياري، والقيمي المجتمعي يرى رواد النظرية الوظيفية أن اختلال النظام المعياري القيمي يحدث نتيجة عدم مقدرة البناء الاجتماعي على أداء الأدوار الأساسية، أيضا فقدان فقدان حالة الإجماع والاندماج المجتمعي، وأيضا ضعف المواجهات الإدراكية والمعرفية، والمتمثلة في قواعد المعايير وتراجعها عن أداء دورها المجتمعي، ويمكن القول أن الخلل في الأبنية المعيارية والقيمية المجتمعية يؤدي إلى ظهور أشكال السلوك الغير السوي (الجريمة) بأشكالها .

ويمكن توظيف هذه النظرية في الدارسة الحالية كمجتمع محلي لمعرفة مدى قدرة النسق الثقافي (للاجئين السورين) في إعادة توازنه، بعد تعرضه إلى العديد من المشكلات، واستيعاب هذا التغير، حيث أن هذا النسق يمتلك ميكنزميات قادرة على إعادة التوازن، ولاسيما بعد فترة من الاستقرار في المجتمع الجديد(الأردن) وتوظيف طاقاتهم في العمل المنتج، فضلا عما منحته الدولة المضيفة لهم من الخدمات والحقوق والواجبات، وقدرة المجتمع الجديد (الأردن) على إدراك ما تداعيات اللجوء السوري(الأزمة السورية) على الأمن الوطني الأردني من النواحي(الاجتماعية والاقتصادية، والأمنية، والسياسية) من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الاردنية الرسمية (الجامعة اليرموك، والجامعة الاردنية، وجامعة مؤتة)، والحلول المقترحة لمواجهة هذه التداعيات.

البنية الاجتماعية و الأنوميا

يرجع أصل كلمة أنوميا إلى الكلمة الإغريقية Anomie التي تعني " انعدام القانون " أو " انعدام الثقة " أو " حالة البلبلة و الشك " التي يسببها غياب سلطة القانون، أما في العصر الحديث فقد كان رائد المدرسة الاجتماعية الغربية " إميل دور كايم E.Durkheim " أول من وضع هذا المصطلح عام 1893 في كتابه " تقسيم العمل " ثم طوره من بعده " روبرت ميرتون R.Merton " سنة 1957 في سياق النظريات المفسرة للظواهر الإجرامية، فمصطلح الأنوميا الحديث يعني بشكل عام "

انعدام المعايير "، وهو يرتبط مباشرة بالنظم المعيارية التي تتبني عليها مختلف مظاهر التنظيم الاجتماعي، التي تسير مجتمعا بشريا معينا، والتي تتجسد في مختلف المؤسسات أو الهيئات التي ترتبط مباشرة بذلك المجتمع الذي توجد فيه ومن خلاله، عن طريق نوع من العقد الاجتماعي القائم على أساس الثقة والتقبل والتفويض الذي تحصل عليه تلك المؤسسات، من أجل تسيير شبكة العلاقات والمصالح المتشعبة داخل المجتمع أو الدولة في إطار النظام والقانون، والذي بدوره يكفل للجميع حقوقهم ويوزع عليهم واجباتهم بشكل عادل ومنصف يضمن لهم تحقيق أهدافهم في الحياة، بحسب وضع ومكانة ومؤهلات كل فرد، إذ يكون ذلك هو المبتغى النهائي لتلك المنظومة المعيارية.

فأي خلل قد يصيب هذه المنظومة المشكلة للمعايير التي تنظم و تسير المجتمع، يؤدي مباشرة إلى اختلال البناء الاجتماعي ككل و من ثم ظهور الأنوميا، هذا بالضبط ما يعبر عنه الكاتب " عايد الوريكات " شارحا وجهة نظر دوركايم بهذا الخصوص، عندما يقول بأن ظاهرة الانوميا أو اللامعيارية هي " النتيجة الحتمية لفشل المعايير الاجتماعية و الظروف المجتمعية في ضبط نشاط أعضاء المجتمع "، فتلك الظروف المجتمعية تعجز عن قيادة الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع، فتنشأ عنها صعوبات التكيف الاجتماعي، و هذا بدوره يؤدي إلى الإحباط و عدم الرضا عن المنظومة الاجتماعية، و من ثم يكون فاتحة لتطور تدريجي – تراكمي لمفاهيم جديدة ذات مضامين " صراعية أو ثأرية "، تؤدي في النهاية إلى انتشار الفوضى من خلال سعي بل تسابق الأفراد إلى تحقيق أهدافهم المشروعة بطرق غير مشروعة – بما أن مؤسسات المجتمع تكون عاجزة عن تنظيم أدوارهم – و هو ما يؤدي إلى الانحراف و التمرد على القانون، الذي يأخذ عادة طابع التبرير لتلك السلوكيات المنحرفة من وجهات نظر شخصية ذاتية، بعيدة عن النضج الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي للفرد الأنومي، الذي يُعبر في هذا النموذج النظري عن شذوذ فكري و سلوكي، يتكون و يظهر بسبب خلل في البناء الاجتماعي أو الثقافي المهيمن و ليس بسبب الفرد في حد ذاته، ويُجمع علماء الاجتماع و الإجرام على أن ظاهرة الأنوميا أو أزمة غياب المعايير، تنشأ و تتطور داخل أي مجتمع في عدة حالات ترتبط بالتطور السياسي و

الاجتماعي و الثقافي لذلك المجتمع، و في العادة تكون بسبب أحداث طارئة و كبرى أو تغيرات سريعة و جذرية يتعرض لها المجتمع، إذ يظهر ذلك جليا في حالات الحروب الأهلية التي تنهار فيها سلطة الدولة المركزية، أو الأزمات الاقتصادية كحالات الكساد الكبير أو المراحل الانتقالية السريعة و غير المضبوطة كالانتقال من نظم سياسية و اقتصادية معينة إلى أخرى جديدة، بحيث تخلق كل هذه الحالات السابقة حالة من الفوضى و عدم الثقة بل و حتى الاعتراض و المقاومة داخل المجتمع، الذي يجد نفسه في هذه الوضعية الصراعية عاجزا عن التبني أو الإدماج الجماعي السلس للمفاهيم و التصورات الجديدة التي تنشأ عن تلك الحالات، بسبب البلبلة و الشك الذي ينتج عنها، و عدم ملائمتها لتصوراته الثابتة نسبيا حول ما يجب أن يكون عليه (الوريكات، 2007)

واقع ظاهرة الأنوميا في سوريا:

فما حدث في سوريا ، نتجت عنه أزمة معايير و غياب لسلطة القانون، تسببت في انتشار موجة رهيبة للجريمة المنظمة، و بالرغم من أن النظريات المفسرة لأزمة الأنوميا ترجع أسبابها إلى حالة النظام الاجتماعي و ليس إلى الفرد في حد ذاته، إلا أن الفرد النافذ أو المجموعة الصغيرة النافذة عندما يعتديان على المعايير المُتفق عليها، فقد يُمهد ذلك للوضع الذي ستتشكل من خلاله الحالة الأنومية مستقبلا.أي ان المؤسسات أصبحت غير قادرة على جعل الدولة و المجتمع يتأقلمان مع المتطلبات السياسية الاقتصادية، والثقافية التي ميزت المحيط الدولي فكان أن انهارت المؤسسات الدستورية في الدولة وانتشر العنف وغابت القوانين، فدخل المجتمع السوري مرحلة الفوضى العارمة التي ولدت أزمة ثقة عميقة، جاءت بأزمة الأنوميا كنتيجة حتمية السبب في ذلك هو أن حالة الفراغ المعياري والقيمي التي ميزت تلك المرحلة، قد سمحت بظهور أشكال وأنواع لا حصر لها من الانحراف الفكري والسلوكي لدى السوريين، ويمكن تلمّس هذا الواقع داخل المجتمع الحالي من خلال عدة ظواهر، ولشرح واقع الأنوميا الذي يتخبط فيه المجتمع السوري و مؤسساته بشكل مبسط (استنادا إلى النظرية العامة للأنوميا)، نشير إلى ثلاثة أسس عامة تتسبب في انتشاره و تعزيزه بإسقاطها مباشرة على الواقع السوري:

أولا: إن الأهداف والطموحات التي يسعى إليها المواطن السوري الحالي و خاصة الفرد الشاب، أصبحت لا تتماش والقدرات والمقومات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية الحالية التي تتوفر عليها سوريا ما خلق هوة واضحة بين هذا الفرد الذي رضع من العولمة و تأثر بثوراتها و قيمها، و الواقع السوري المُتخلف.

ثانيا: إن المعايير الاجتماعية التي كان يُفترض بها أن تحكم مسيرة الأفراد لتحقيق أهدافهم و طموحاتهم وفق قدراتهم و مؤهلاتهم، أصبحت شبه غائبة في المجتمع، و هو ما أفسح المجال لسيطرة منطق الفوضى الناتج عن فقدان الثقة في القوانين المنظمة لسلوك المجتمع و مؤسساته.

ثالثا: إن الوسائل المؤسساتية التي يضعها النظام الاجتماعي الحالي، من أجل تمكين الأفراد من تحقيق طموحاتهم، صارت – على العموم – أكبر خصم للطاقات الخلاقة و البناءة و الكفاءات الحقيقية، ذلك أن هذه المؤسسات ظلت لعقود تعاني من مشاكل البيروقراطية أولا، ثم إن حالة اللامعيارية التي مر بها المجتمع السوري خلقت منظومة مشوهة، تسير وفق قيم غير سوية، تسمح في العادة للعناصر السلبية أو الانتهازية أو غير الكفؤة بالوصول إلى تلك المواقع، وهو ما يؤدي بالمقابل إلى تشكل نوع من البيئة الضاغطة أو المهمِّشة أو العدائية تجاه العناصر الإيجابية، التي تتمتع بقدر من الكفاءة و المستوى الراقي والتناغم مع المتطلبات العصرية، التي يمكن لها إحداث الفرق في بناء الدولة والمجتمع على السواء، وهو ما يُعطينا أحد التفاسير الكثيرة عن الوتيرة البطيئة التي تسير بها سوريا في جوانب التطور السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي (إذا ما قورنت مع المقومات التاريخية والطبيعية والبشرية السورية كبلد)، وكذلك انتشار الرداءة في تسيير أمور المجتمع مؤسساتيا في جميع المجالات

نلاحظ إذن أن حالة الفوضى و الرداءة و الفكر الصراعي التي تميز مظاهر حياة المواطن السوري اليومية و على جميع الأصعدة تقريبا، تؤشر إلى حالة التشوّه والتفتت التي يعانيها البناء الاجتماعي ككل، فالمنظومة المعيارية أضحت عاجزة بشكل مُقلق عن قيادة الأفراد إلى أماكنهم المناسبة في المجتمع بالطرق السليمة و النزيهة، و هو ما يعزز أكثر فأكثر حالة عدم التوافق و الاغتراب داخل المجتمع و الإحباط، التي

تعزز بدورها مجموعة التصورات و القيم التي لا تزال تأخذ مكانها بقوة في الوعي الجمعي السوري في السنوات الأخيرة، و هي قيم ليست سليمة، و لكنها تلقي بثقلها الشديد لتصوغ شكلا محددا من العلاقات الإنسانية داخل المجتمع، يتسم بسلوكيات منحرفة، تسيطر عليها قيم سلبية كقيم استغلال القوة و النفوذ و السلطة للهيمنة، أو الاحتيال على القانون و الغش و ثقافة الرشوة و غيرها، كطرق و أساليب غير مشروعة لتحقيق الأهداف و الطموحات المشروعة لدى مختلف الشرائح.

إن الانتشار المقلق لمظاهر الإجرام و السرقة و الاعتداءات و قطع الطرق و كثرة الاحتجاجات، و ارتفاع نسب الانتحار و انتشار الأمراض العقلية و العصبية، و مظاهر الهجرة غير الشرعية و هروب الأدمغة و الكفاءات نحو الخارج، و أزمة الانحلال الخلقي و الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة المختلفة، كلها مظاهر لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى الظروف الاجتماعية فحسب، فهذه الظواهر تتكلم بنفسها عن حالة الضغط و الإحباط الشديد التي يواجهها المواطن السوري بسبب أزمة اللامعيارية، والتي جعلته هو الآخر يتخلى عن مجموعة التصورات الأخلاقية و المعايير التي يخضع لها سلوكه، في إطار البناء الاجتماعي العام، لأن هذا الأخير صار هو نفسه المصدر الأول لتغذية الآفات المنتشرة حاليا في سوريه.

ويمكن توظيف هذه النظرية في الدارسة الحالية تداعيات الأزمة السورية (ان الأضرار التي يحملها التهجير على التكيف الاجتماعي تبلغ حدا مقلقا فالسكن في أحياء مكونه من خليط سكاني لا رابط بينه وكذلك السكن في بنايات قيد الإنشاء وخصوصا السكن في أماكن تفتقر إلى مقومات البيت كالمكاتب التجارية والمؤسسات العامة و المخيمات، وما يرافقها من ازدحام وفقدان الحرمة والحياة الحميمة والشيوع، يشكل حالة اللامعيارية الاجتماعية فهنا تصاب المعايير الضابطة للسلوك بالوهن والتراخي وتبرز من خلال استسهال الانجراف وراء الممارسات المنحرفة والجانحة ولهذا فان الأسر المهجرة بهذا الشكل هي في وضعيه خطر حقيقي والأبناء هم ضحايا هذا الخطر، فالأسرة تتعرض للمغريات من الخارج إضافة لتعرضها للازمات الداخلية خصوصا في حالة وهن نظام السلطة فيها. وتأتي الأزمة وما تحمله من تضخم متسارع بوتيرة مذهله تفلت من كل قدرة على استيعابه وما ينتج عنه من بطالة متفاقمة

لتزيد من وضعيه الخطر الخلقي جاعله منها أمرا تتعذر مقاومته، هذه الفئات السكانية المهجرة وغيرها مهددة فعليا بفقدان تماسكها وتوازنها وانهيارها فاستفحال البطالة والتضخم يصعد حالة اللامعيارية الاجتماعية، وتكون نتيجة كما نشهد حاليا هروبا من المآزق في السلوك الجانح من ناحية وفي الانكباب على الملذات من ناحية ثانيه : الخمرة وتفشي تعاطي المخدرات والتحلل الجنسي والأسرة التي تتعرض لهذا الخطر لابد ان يصاب أبناءها مما يلقي بهم في نفس الحلقة :الإقدام على ممارسة النشاطات الطفيلية والبحث عن استهلاك الممكن من البقايا السلعية والاستجداء وصولا إلى السلوك الجانح الأكثر نشاطا مع تقدم السن، فرديا حينا ومن خلال الانتماء إلى عصب جانحة في اغلب الأحيان مدفوعة دفعا إلى موقع الهامشية الاجتماعية وسوء التكيف وهذا يقود للجريمة، ويهدد الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية .

2.2 الدراسات السابقة ذات الصلة:

1.2.2 الدراسات العربية:

دراسة (الشقحاء،2004) "الأمن الوطني: تصور شامل"، وهي دراسة تحليلية إذ انطلق الباحث من فرضية رئيسية مفادها أن حالة الأمن الوطني في الدولة تعتمد على درجة كفاءة مجموعة من المتغيرات المحورية فيها، تلك المتغيرات هي : العقيدة، والقيادة والسياسة، والاقتصاد، والإعلام، والقوى العسكرية، والإدارة العامة، وأن الأمن قضية ذات أبعاد إنسانية وأخلاقية وحضارية مهمة وهذا ما سعى الباحث لإثباته،ومن ابرز نتائجها :

1. الأمن الوطني قضية كبرى، ومسالة وطنية مصيرية لا تتعلق بالسلطة وبقائها،أو بنخبة من الناس ومصالحها، بل بكيان وهوية الأمة بأكملها، لذا يجب العناية بها بصدق وإخلاص وموضوعية.
2. التصدي للأمن الوطني دون العناية بالأصول والثوابت التي تتميز بها الهوية الإسلامية هو هدر للجهود وسعي لتحصيل المستحيل.

3 .الخطر الحقيقي على امن الدولة يكمن في عدم تماسك جبهاتها الداخلية وانسجامها واتفاقها على أصول ومبادئ ومنطلقات مشتركة،لذا يجب عدم السماح بخروج القوى الفاعلة في المجتمع أيا كانت على الإجماع الوطني.

4. يجب الفصل بين المصالح المادية الآنية والعلاقات الدولية التي تتشكل على أساسها وبين المواقف المصيرية التي تؤثر على كيان الأمة واستقرارها الداخلي.

5. يجب المبادرة فورا لتطوير إصلاحات حقيقية في الجهاز الحكومي التنفيذي حتى يتمكن من القيام بدوره المركزي في تعزيز الأمن الوطني وفق مفهومه الشامل.

دراسة (الروابدة،2004) " التنمية الاجتماعية وأثرها على الأمن الوطني الأردني"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى توضيح الإطار المفاهيمي لكل من التنمية الاجتماعية والأمن الوطني، ودراسة واقع التنمية الاجتماعية في الأردن والوقوف على المعوقات الرئيسية التي تواجه هذه التنمية، وتوصيف العلاقة بين التنمية الاجتماعية والأمن الوطني، ومن ابرز نتائجها:

1. التنمية الاجتماعية تؤثر في الأمن الوطني وتتأثر فيه، ولها علاقة تلازمية فكلما ارتفع مستوى التنمية والتطور الاجتماعي كلما زادت نسبة الأمن والاستقرار.

2. التنمية الاجتماعية مسؤولية الجميع وليست مسؤولية وزارة مختصة.

3.ان نسبة الخلل في توازنات المجتمع الأردني ومعظم الدول العربية (البطالة، الفقر، التفكك الأسري) تتناسب طرديا مع تغلغل الثقافة الغربية.

4. السياسة الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية موجهة للتخفيف من الآثار السلبية للفقر والبطالة وليست لمعالجة أسبابها.

5. ان تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والحاكمية الجيدة عوامل تؤدي إلى تعزيز قوة الإنتاج وإذكاء روح المواطنة والنهوض المتسارع بكل فئات المجتمع.

6. التربية والمعرفة هما عماد التنمية، وتزداد أهميتهما في عصر العولمة الذي يتصارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق فالتربية ضرورية للوعي والمحافظة على الأخلاق والقيم.

دراسة (السرحان،2005) " أثر العولمة الاقتصادية على الأمن الوطني "، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى بيان اثر العولمة الاقتصادية في الأمن الوطني ممثلة بآلياتها

المختلفة مثل : الخصخصة، والشركات متعددة الجنسية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومن ابرز نتائجها :

1. ان العالم يسير بشكل متسارع نحو عالمية متكاملة، وقد سار باتجاه إلغاء القيود التنظيمية والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي والأنشطة الاقتصادية.
2. أدى التقدم التكنولوجي إلى جعل الحدود الدولية مسامية بدرجة كبيرة، حيث تحتفظ الدولة بسيادتها، ولكن تتآكل في ظلها سلطة الحكومات فغدت اقل سيطرة على انتقال الأموال أو المعلومات عبر الحدود.
3. يخضع صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية غالبا لنقد شديد على أساس ممارساتهما، ومن هنا تبرز أهمية جعلهما أكثر انفتاحا وشفافية.
4. حقق الاقتصاد الأردني أداء متميز في برامج التصحيح الاقتصادي التي تبناها الأردن، والتي تمثلت في تسجيل الاقتصاد معدلات نمو عالية، واحتواء التضخم، وبناء مستوى مرتفع من الاحتياطات النقدية.
5. يشهد العالم في ظل العولمة اهتماما في الاقتصاد من قبل السياسيين، وتركيز أعلى على العوامل الاقتصادية، حيث تستمر حركة تدويل رأس المال، وبروز عجز الحكومات عن السيطرة على الشركات.
6. ضعف الصناعات في الدول النامية ومنها الأردن أمام صناعات الدول الصناعية لافتقارها إلى الحداثة والتطور والتقانة، وعلى الرغم من ذلك فان العولمة الاقتصادية منحتها إمكانية تحسين مستوياتها الصناعية في مواجهة الصناعات العالمية ومنافستها.

دراسة (الرابايعة،2005) " التحديات الاجتماعية وأثرها على الأمن الوطني الأردني "، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى دراسة وتحليل التحديات الاجتماعية بشكل عام وبيان أثرها ومخاطرها، وإبراز أهمية الدور الحكومي في معالجتها، ومن ابرز نتائجها :

1. قيام دولة إسرائيل أدى إلى تنامي المد القومي والديني إلى ان وصل إلى حد التطرف الذي اجتاح المنطقة والعالم، والأردن جزء منه.

2. السياسات الدولية غير المنصفة للقضايا العربية شكلت حافزا لتنامي الإرهاب الأصولي وقد تأثر الأردن من ذلك لوجود البيئة الملائمة.
3. أثرت العلاقات السياسية مع الدول العربية في تراجع النمو الاقتصادي نتيجة لتهجير العمالة الأردنية من دول الخليج عام 1991 م،والمقاطعة والحصار، وجفاف مصادر التمويل وما ترتب عليه من إرباك لخطط التنمية.
4. العولمة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسببت في ظهور قيم الفردية والأنانية والانتهازية والكسب السريع والتفرقة والإقليمية والعرقية، وضعف الحس الوطني لدى بعض الفئات.
5. تآكل الطبقة الوسطى التي تعد أساس التوازن في المجتمع نتيجة لعدم توافق النمو الاقتصادي مع النمو السكاني، وقد يؤدي ذلك إلى فوارق اجتماعية تنتهي بصراع طبقي.

دراسة (الشديفات،2006) " البطالة في الأردن وانعكاسها على الأمن الوطني"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى بيان مفهوم البطالة، وأنواعها، وحجمها، وأسبابها وتحليلها، واثر العمالة الوافدة في زيادة نسبتها، والتعرف على الأساليب التي اتبعت من قبل الحكومة ومدى نجاحها، وبيان دور المؤسسات المدنية، وصناديق التنمية، ومؤسسات القطاع الخاص، ودور القوات المسلحة في الحد من البطالة، وبيان وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة على الأمن الوطني الأردني، ومن ابرز نتائجها :

1. في الأردن بطالة مقنعة متمثلة بتوظيف الأيدي العاملة من قبل القطاع العام بهدف الحل الآني للبطالة، وان هناك ما لا يقل عن (30%) هي زيادة في حجم القطاع العام.
2. ضرورة التركيز على التعليم المهني في المدارس و توجيه الطلاب في مراحل مبكرة إلى أهمية التعليم المهني، ورفع معدلات القبول في التعليم الأكاديمي للإلزام الطلاب نحو التعليم المهني.

3. ضرورة بناء قاعدة بيانات حقيقية تبين فرص العمل المتاحة في السوق الأردني، والأسواق الخارجية، وحجم العمالة الوافدة، ونشر هذه الإحصائية بحيث يتمكن الجميع من الاطلاع عليها وتحقيق تكافؤ الفرص.
4. ضرورة تفعيل مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد للتخلص من الترهل الإداري والمحسوبية، والبيروقراطية التي ما تزال قائمة في بعض مؤسسات الدولة.
5. تنظيم سوق العمل والحد من العمالة الوافدة، وذلك بالاستمرار بتطبيق سياسة إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة والتي تعتبر أحد أسباب البطالة.

دراسة (تيريل،2008) " الأمن القومي الأردني ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط "، معهد الدراسات الإستراتيجية الأمريكية، حصر الكاتب دراسته في السياسة الأمريكية المقترحة تجاه الأردن في ظل التطورات الجارية في العراق وفلسطين، إلا انه يعبر بشكل أو بأخر عن منهج والية تفكير الإدارة الأمريكية تجاه الدول العربية كافة، ويمكن تقسيم مفردات الدراسة إلى ثلاثة محاور، المحور الأول : يتناول الشؤون السياسية الداخلية الأردنية، والمحور الثاني: يتفحص علاقات الأردن مع القوى الإقليمية في المنطقة (العراق، إيران، إسرائيل)، إضافة إلى دور الأردن في استقرار العراق وعملية السلام، أما المحور الأخير: فيتناول واقع العلاقات الأردنية الأمريكية ومستقبلها، يبدأ الكاتب دراسته في المحور الأول بعرض موجز عن نشأت الكيان السياسي الأردني وطبيعة النظام الملكي وتطورات الوضع السياسي الأردني حتى الوقت الحالي، كما يعرض للدور الذي تمارسه محددات الجغرافيا السياسية (الجغرافيا والحدود والموارد الطبيعية والبشرية) على دور الأردن السياسي في المنطقة والواقع العربي، تطرقت الدراسة بإسهاب للعلاقة المتوترة بين الأردن وإيران، حيث يرى الكاتب ان جلالة الملك عبد الله الثاني حذر أكثر من مرة من خطر (الهلال الشيعي) على امن المنطقة العربية ومستقبل العراق، ويصل تيريل إلى ان "مملكة هاشمية مزدهرة ومستقرة في الأردن تبقى بوضوح وبقوة من المصالح القومية الأمريكية "، وان العلاقات بين الطرفين على المستوى الأمني والاستراتيجي ستبقى مستقبلا علاقات تحالفيه تخدم مصالح الدولتين، توصلت دراسة تيريل إلى ان الأردن يحتل موقع استراتيجيا مهما في معادلة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ومستقبله، وان هذه الأهمية تعززت خلال السنوات

الأخيرة في ظل التعاون العسكري و الأمني بين الدولتين، وان أولوية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتواجدها في العراق حاليا، تؤجل الإجابة على إشكالية الإصلاح السياسي في الأردن، سيما وأن الهرولة في طريق الديمقراطية ستصطدم بصورة أو بأخرى بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

دراسة (الزبن،2011) " تحديات الأمن الوطني الأردني "، دار الجليل، عمان. يعرض الكتاب بالقراءة والتحليل موضوعاته الموزعة على ثمانية فصول لمفاهيم الأمن الوطني الأردني، ومركزاته، وتحدياته، إلى جانب إبراز دور القوات المسلحة في دعم الأمن الوطني، ويشير المؤلف في الكتاب إلى ان الدولة الأردنية سعت في ظل التحولات الديمقراطية على الساحة الدولية إلى تامين الأمن، والاستقرار الداخلي، من اجل الاستقرار والبقاء والنهوض بالدولة، ومواكبة تطورات العصر الحديث مبينا ان الدراسات والتجارب المحلية والدولية أشارت إلى الدور الفاعل الذي يميز الأردن بقدرته على التنمية والتحديث ومواجهة التحديات، ويوضح الكتاب بعضا من التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني، ويتناول الكتاب مفهوم الأمن الوطني في الآونه الأخيرة حيث اخذ يشمل إطار أوسع من التحديات مثل : الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية، العسكرية، الغذائية، الصحية، التعليمية، الفكرية، الثقافية، وبالتالي بات من مطلوب من أية دولة العمل على تنويع الوسائل التي تستخدمها للمحافظة على كيانها بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق حماية الوطن واستقلال الإرادة، وضمان امن الشعب وحريته وسيادته، وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقق أمنه المادي والشخصي، وانعكاس ذلك على استقراره السياسي الاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي، والتي تعد سمات الأمن الوطني الأردني في تعزيز عوامل قوته الذاتية.

يؤكد الباحث ان من بين مميزات الأردن، وقوته واستقراره، السياسة الحكيمة لجلاله الملك عبد الله الثاني ومبادراته التي عملت على تقديم انجازات ملموسة على ارض الواقع، ويعد المؤلف ان الأردن يؤمن بأنه جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلبا أو إيجابا مما يعزز صموده ومنعته، ويؤكد على أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية أمنه واستقراره من خلال ترسيخ النهج الديمقراطي والذي يعتبر العنصر الأساسي في تعميق روح الانتماء للوطن، وتعزيز الثقة بمؤسساته، والإسهام في

تمتين وحدة مكونات الشعب الأردني، وحماية أمنه الوطني من خلال التعاون بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات.

دراسة (أبده،2005) " واقع المؤسسية في الأردن وأثرها على الأمن الوطني"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى التعرف على واقع المؤسسية في الأردن، واكتشاف الآثار السلبية الناجمة عن عدم تطبيق، وإتباع الأسلوب المؤسسي شكلاً ومضموناً في رسم السياسات واتخاذ القرارات الوطنية وصياغتها، ومن ابرز نتائجها :

1. القطاع العام مثقل بالروتين والبيروقراطية، ويستدعي ذلك إعادة التنظيم من خلال فكر إداري حديث ومتطور، واختيار القيادات الإدارية القادرة على توظيف هذا الفكر.
2. تطور القطاع العام مهمة شاقة، ولكنها ليست مستحيلة فهي متاحة من خلال التخطيط السليم ووضع الآليات العملية والحزم في التنفيذ.
3. ان هياكل صنع القرار في الأردن بحاجة لمأسسة، وتأطير، لتطوير عملية صنع القرار بنهج مؤسسي عبر هذه الهياكل.
4. يعود ضعف تطبيق مفهوم العمل الجماعي المؤسسي في الأردن إلى عدم توفر مهارات قيادية على درجة عالية من الممارسة والصبر وعدم توفر خصائص سلوكية معينة في الأفراد مثل :الرغبة في المشاركة وتحمل المسؤولية والنزعة الجماعية.
5. الفرد في القطاع الحكومي لا يرى نفسه شخصيةً مستقلةً لها كينونتها الخاصة خارج الإطار الأسري أو العشائري الذي نشأ فيه،وأصبحت نظرة العشيرة أو الأسرة إليه لا تتعدى كونه وكيلاً لها لدى الدوائر الرسمية.

دراسة (الدحيات،2004) "الإدارة المحلية ودورها في الأمن الوطني الأردني "، وهي دراسة تحليلية، هدفت للتعرف على دور الإدارة المحلية في الأمن الوطني، وتحديد مدى مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن ابرز نتائجها :

1. ضـرورة اسـتحداث نظـام وظيفـي خـاص للحكـام الإداريـين كالـسلك الدبلوماسـي والـسلك القـضائي، وأن يتمتـع الحكـام الإداريـون بنـوع مـن الحـصانة فـي مواجهـة بعض الأمور الإجرائية، كعدم استجوابه أو حجز حريته.
2. تهذيب وتطوير الإجراءات والعادات والتقاليد العشائرية لتواكب المتغيرات الحالية المعاصرة.
3. ضرورة الحرص الأكبر على الوحدة الوطنية للشعب الأردني.
4. إعادة النظر في العديد من القوانين والأنظمة لتواكب تطورات العصر، والتي لها علاقة مباشرة مع اختصاصات الحاكم الإداري.

دراسة (جرار،1997) "اللاجـئ الفلسطيني...إلى أين؟ "وهي دراسة تحليلية تناول الباحث في هذه الدراسة العديد من القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، وتحديدًا في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، كما حاولت الدراسة إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في مخيمات اللجوء في الضفة وقطاع غزة، بهدف التعرف إلى التوجهات المستقبلية لمشكلة اللاجئ على ضوء المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط، وطرحت الدراسة مشكلة اللاجـئ، من خلال بعدين، هما : البعد القانوني، من حيث حقوق اللاجئ في وطنه وممتلكاته، والبعد الاقتصادي، من حيث : دور الإمكانات الاقتصادية للدول المضيفة في تقبل اللاجئ، وقدراتها الاستيعابية، إضافة لمعرفة الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وقدمت الدراسة حلولاً مقترحة حول وضع اللاجئين الفلسطينيين:

1. إبقاء المخيمات مع القيام بعمليات تحسين للأوضاع داخلها كخطوة للدمج .
2. تحقيق الاندماج من خلال عوامل رئيسية هي : العامل الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.
3. العودة الطوعية للاجئين، إذ طرحت الدراسة مجموعة من العوامل التي تساعد في العودة، وعوامل أخرى تعيق عملية عودة اللاجئين الفلسطينيين.

دراسـة (البزايعـة،2012) "تـأثير اللاجئـين العـراقيين علـى الأردن (2003-2011) وهـي دراسـة تحليليـة، هدفت إلـى التعـرف علـى مـدى تـأثير اللاجئين العراقيين علـى حالـة الاسـتقرار فـي الأردن، وذلـك مـن أجـل تجـاوز الـسلبيات التـي يتعـرض لهـا

الأردن من حيث، تأثيرات اللاجئين العراقيين، والأعباء المترتبة على اللجوء، وتوضيح دور الأردن في مساعدة اللاجئين العراقيين، ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رعاية شؤونهم في الأردن، ومن ابرز نتائج الدراسة :

ضرورة عد مشكلة اللاجئين مشكلة اجتماعية، وإنسانية، من حيث الطابع، وبالتالي ليست سببا لتوتر بين الدول، وبيان حجم تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن من النواحي السياسية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وأن تلزم الدولة المضيفة نفسها بإنشاء نظم للجوء من شأنها ان تحدد على نحو مسؤول من هو اللاجئ ومن الذي لا يستحق الحماية وينبغي رفض طلبه وإعادته إلى وطنه بأسلوب آمن وكريم .

دراسة (الزغل،2005) " الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيّمات الفلسطينية في الأردن " وهي دراسة تحليلية، هدفت إلى التعرف على الجوانب المعيشية لحياة اللاجئين في أماكن سكناهم حيث أصبح مطلبا مهما لارتباطه بحياة جزء من السكان بما لهذا من آثار وتبعات تنموية مختلفة، بشكل يوضح الظروف الحقيقية لمستويات الحياة التي يحياها أولئك اللاجئون، ومدى تشابه هذه الظروف بمثيلاتها في قطاعات السكان الأخرى في المجتمع، ذلك لان قضايا اللجوء والنزوح من أعقد التحديات التي تواجه الإنسانية في يومنا هذا، وهي إضافة لكونها قضية متعددة الأبعاد من حيث ارتباطها الوثيق بأبعاد سياسية،واقتصادية، واجتماعية، إلا أن أنها أيضًا قضايا تمس حياة الإنسان اللاجئ بشكل دائم ومستمر، و توصلت الدراسة إلى ان تحليلنا للأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون حاليًا في المخيمات في الأردن، ومقارنة ذلك بنتائج دراسات سابقة للسكان اللاجئين الفلسطينيين ككل، يقنعنا أن المخيمات تستمر في البقاء كظاهرة، عصية على الذوبان في خبرة اللاجئين الفلسطينيين، فالمخيم كمكان وكمجتمع يشكل العامل المقرر لفر، و أن هذه هي الحالة على الرغم من المساواة القانونية في حقوق المواطنة بين اللاجئين والسكان المعنيين .إلا أنه في عدد من المجالات، يبقى المخيم أقل أهمية مما توقعنا.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

دراسة فلينت (Flynt ،1995)، " Red, Grizzled and Blue : National Security Approach to National Security Policy to Counter Sudden Threats That Target Critical Infrastructure" "احمر، أشهب وازرق : مقاربة الأمن الوطني لسياسة الأمن الوطني لمواجهة التهديدات المفاجئة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية "، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى وضع إطار جديد يناسب التغيرات الأساسية في البيئة ا لأمنية خاصة التهديدات المتعددة الموجهة ضد البنية التحتية الحيوية وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ابرز نتائجها :

1. سياسات الأمن الوطني الأمريكي صممت لمواجهة التهديدات الطارئة المتعددة والتي اعتمدت مؤخراً على إطار نظري غير ملائم.
2. من المناسب مواجهة حرب العصابات التي ترتدي ثوب التهديد النووي الاستراتيجي.
3. الحاجة لإجراء تحول أساسي في سياسة الأمن الوطني لمواجهة التهديدات المفاجئة ولن يتحقق هذا التحول ما لم يتم تغيير المنظور القديم.

دراسة ويبر (Weber ،1998) "Completion of the Security Situation: World Military Relations are Caused by Civil Conflicts" إنجاز حالة الأمن : العلاقات العسكرية – المدنية هي سبب النزاعات العالمية"، ومن ابرز نتائجها أهمية العلاقات العسكرية المدنية لبناء الدولة، ولجوء بعض القادة لافتعال أحداث يحققوا من خلالها أهدافهم الحيوية.

دراسة الدويري (Dwairi ،2001) "Regional Security In The Middle East And Jordanian Role In It" الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والدور الأردني فيه "، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى إيجاد وتطوير نظام امني إقليمي تشترك فيه دول الإقليم في الميادين السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، لضمان الأمن والسلام الشامل والعادل والدائم، ومن ابرز نتائجها :

1. الهدف النهائي لأي نظام إقليمي هو إزالة التهديد العسكري والسياسي وتكون الأولوية للاستقرار السياسي، وضبط التسلح وبناء الثقة.

2. ان بناء الأمن والتعاون في الشرق الأوسط سيمكن المشاركين الإقليميين وغير الإقليميين من بحث كافة الأمور العسكرية وغير العسكرية مثل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والطاقة والبيئة والسكان وحقوق الإنسان.
3. الوعي الأردني التام لمشكلة الشرق الأوسط باعتباره أن الصراع لا يعود فقط إلى أسباب تاريخية وجغرافية ودينية وثقافية ولكنها تنبع أيضا من رؤية المشاركين سواء من داخل الإقليم أو خارجه إلى مفهوم الشرق الأوسط.
4. ترتكز الرؤية الأردنية على تغيير الثقافة السائدة من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلم من خلال التعليم وبناء الثقة.
5. تتلخص الرؤية الأردنية في ان أهداف النظام الأمني يجب ان تتضمن الاستقرار، وتطوير الاقتصاد والتعاون والتوحد بين دول الإقليم، وتقليل فرص الحرب ومخاطره وتقليل احتمالية الهجمات المفاجئة وضبط التسلح والأنفاق العسكري وترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان.

دراسة بلجن (Bilgin ,2005) "Turkeys Changing Security Discourses: The Challenge of Globalization" تغيير الخطاب الأمني التركي : تحديات العولمة"، ومن ابرز نتائجها اضطلاع الجيش التركي في تشكيل المنهج السياسي وتحديد تعريف الأمن الوطني، وضعف اهتمام معاهد المجتمع المدني بقضايا الأمن الوطني.

3.2.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها دراسة أصيلة بحثت متغيراتها المستقلة جوانب لم تتناولها الدراسات السابقة ، كالنواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والبيئية، والأمنية، وان كانت تلتقي معها في دراسة المتغير التابع (الأمن الوطني الأردني).

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة :

يتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة وعينتها وأداتها والمعالجة الإحصائية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم وصف متغيرات الدراسة من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة أما على صعيد المنهج التحليلي فقد تم جمع البيانات من خلال أداة الدراسة وتحليلها إحصائياً ثم التوصل إلى النتائج.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الدارسين في الجامعات الأردنية الحكومية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة) وتم اختيار هذه الجامعات كونها تمثل أقاليم: الشمال، الوسط، والجنوب، وفيما يلي بيان أعداد الطلبة حسب الجامعات المبحوثة بحسب احصائيات وحدات القبول والتسجيل فيها للفصل الدراسي (2013-2014):

الجدول (1)

توزع الطلبة الجامعيين حسب الجامعة

الجامعة	العدد
الأردنية	31250
اليرموك	34500
مؤتة	21250
المجموع	**87000**

3.3 عينة الدراسة:

نظراً لكبر مجتمع الدراسة تم اختيار عينة قصديه من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (450) طالبا وطالبة، استجاب منهم (443) طالبا وطالبة على الاستبيانات الموزعة عليهم، وقد وجد أن ما مجموعه (7) استبيانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي خضعت للتحليل الإحصائي ما مجموعه (443) استبانه بنسبة (98.4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. وفيما يلي خصائص عينة الدراسة:

الجدول (2)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

فئات المتغير	العدد	النسبة %
ذكور	190	42.9
إناث	253	57.1
المجموع	**443**	**100.0**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور، وقد شكلن ما نسبته (57.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين شكل الذكور ما نسبته (42.9%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (3)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجامعة

فئات المتغير	العدد	النسبة %
مؤتة	144	32.5
الأردنية	148	33.4
اليرموك	151	34.1
المجموع	**443**	**100.0**

يتضح من نتائج الجدول (3) أن طلبة جامعة اليرموك شكلوا ما نسبته (34.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم طلبة جامعتي الأردنية ومؤتة وقد شكلوا على التوالي ما نسبته (34.1%، 33.4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (4)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الكلية

فئات المتغير	العدد	النسبة %
علمية	259	58.5
إنسانية	184	41.5
المجموع	**443**	**100.0**

تظهر نتائج الجدول (4) أن طلبة الجامعات المبحوثة الدارسين في الكليات العلمية شكلوا ما نسبته (58.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين شكل الطلبة الدارسين في الكليات الإنسانية ما نسبته (41.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (5)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى السنة الدراسية

فئات المتغير	العدد	النسبة %
أولى	203	45.8
ثانية	101	22.8
ثالثة	59	13.3
رابعة	41	9.3
خامسة	10	2.3
سادسة	14	3.2
دراسات عليا	15	3.4
المجموع	**443**	**100.0**

تظهر نتائج الجدول (5) أن طلبة السنة الأولى احتلوا المرتبة الأولى وشكلوا ما نسبته (45.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم طلبة السنة الثانية بنسبة (22.8%)، ثم طلبة السنة الثالثة بنسبة (13.3%)، ثم طلبة السنة الرابعة بنسبة (9.3%)، تلاهم طلبة الدراسات العليا بنسبة (3.4%)، ثم طلبة السنة السادسة بنسبة (3.2%)، وأخيراً طلبة السنة الخامسة بنسبة (2.3%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (6)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة (بالدينار الأردني)

فئات المتغير	العدد	النسبة %
اقل من 500	152	34.3
500–700	132	29.8
701– 900	54	12.2
أكثر من 900	105	23.7
المجموع	**443**	**100.0**

يتضح من نتائج الجدول (6) أن الطلبة ممن دخل أسرهم أقل من 500 دينار احتلوا المرتبة الأولى وشكلوا ما نسبته (34.3%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم الطلبة ممن دخل أسرهم (500–700 دينار) وشكلوا ما نسبته (29.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الثالثة الطلبة ممن دخل أسرهم أكثر من 900 دينار بنسبة (23.7%)من مجموع أفراد عينة الدراسة، وأخيرا الطلبة ممن دخل أسرهم (701–900 دينار) بنسبة (12.2%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (7)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة بما فيهما الأبوين

فئات المتغير	**العدد**	**النسبة %**
ثلاثة أفراد	39	8.8
أربعة أفراد	65	14.7
خمسة أفراد	71	16.0
أكثر من خمسة أفراد	268	60.5
المجموع	**443**	**100.0**

يتضح من نتائج الجدول (7) أن الطلبة ممن عدد أفراد أسرهم أكثر من خمسة أفراد شكلوا ما نسبته (60.5%)، تلاهم الطلبة ممن عدد أفراد أسرهم خمسة أفراد بنسبة (16.0%)، وجاء في المرتبة الثالثة الطلبة ممن عدد أفراد أسرهم أربعة أفراد وشكلوا ما نسبته (14.7%) وأخيرا الطلبة ممن عدد أفراد أسرهم ثلاثة أفراد وشكلوا ما نسبته (8.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (8)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عمل الأب

فئات المتغير	**العدد**	**النسبة %**
قطاع حكومي	107	24.2
قطاع خاص	113	25.5
عمل حر	83	18.7
متقاعد	107	24.2
بلا عمل	33	7.4
المجموع	**443**	**100.0**

يتضح من الجدول (8) أن آباء الطلبة المبحوثين ممن يعملون في القطاع الخاص شكلوا ما نسبته (25.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم آباء الطلبة العاملون في الحكومي والمتقاعدين شكلوا ما نسبته (24.2%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، ثم تلا ذلك آباء الطلبة المبحوثين ممن يعملون في العمل الحر وشكلوا ما نسبته (18.7%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وأخيراً آباء الطلبة غير العاملين بنسبة (7.4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (9)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عمل الأم

فئات المتغير	العدد	النسبة %
قطاع حكومي	71	16.0
قطاع خاص	54	12.2
عمل حر	24	5.4
متقاعدة	40	9.0
ربة منزل	254	57.3
المجموع	**443**	**100.0**

يتضح من الجدول (9) أن أمهات الطلبة المبحوثين ممن هن ربات منازل قد شكلن ما نسبته (57.3%) من مجموع أفراد عينة، تلا ذلك الأمهات العاملات في القطاع الحكومي بنسبة (16.0%)، ثم الأمهات العاملات في القطاع الخاص بنسبة (12.2%)، ثم الأمهات العاملات المتقاعدات بنسبة (9.0%)، وأخيراً الأمهات اللواتي يعملن عمل حر بنسبة (5.4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول (10)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان الإقامة

فئات المتغير	العدد	النسبة %
مدينة	245	55.3
قرية	143	32.3
بادية	21	4.7
مخيم	34	7.7
المجموع	**443**	**100.0**

يتضح من الجدول (10) أن الطلبة المبحوثين سكان المدن شكلوا ما نسبته (55.3%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلا ذلك الطلبة سكان القرى وشكلوا ما نسبته (32.3%)، ثم جاء في المرتبة الثالثة الطلبة سكان المخيمات وشكلوا ما نسبته (7.7%)، وأخيراً الطلبة سكان البوادي وشكلوا ما نسبته (4.7%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

4.3 أداة الدراسة:

تم تطوير استبانه اعتماداً على الأدب النظري والدراسات السابقة مثل دراسة كل من(الروابده، 2004)،(الربايعة، 2005)،(الزين، 2011)،(البزايعة،2011) للتعرف على تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية، وقد تكونت من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: ويتضمن المعلومات الديموغرافية وتضم (النوع الاجتماعي، الجامعة، الكلية، مستوى السنة الدراسية، الدخل الشهري للأسرة، عدد أفراد الأسرة بما فيهما الأبوين، عمل الأب، عمل الأم، ومكان الإقامة).

الجزء الثاني: ويتكون من المحاور التالية:

1. الفقرات من 1–24 تقيس التداعيات الاجتماعية.
2. الفقرات من 25– 42 تقيس التداعيات الاقتصادية.

3. الفقرات من 43–52 تقيس التداعيات السياسية.
4. الفقرات من 53–63 تقيس التداعيات البيئية.
5. الفقرات من 64–81 تقيس التداعيات الأمنية.
6. واحتوت الأستبانه على مقترحات للطلبة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية من وجهة نظرهم.

وللتعرف على تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وتم مراعاة تدرج المقياس المستخدم في الدراسة على النحو الاتي: موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1). واعتمادا على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.5 فما فوق)	**(2.5–3.49)**	**(2.49 فأقل)**

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات اكبر من (3.5) فيكون مستوى تصورات المبحوثين مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرات، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.5–3.49) فان مستوى التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

5.3 صدق الأداة:

تم عرض أداة الدراسة على (8) محكمين من أساتذة جامعة مؤتة المختصين كما ورد في الملحق وذلك للتعرف على آرائهم حول مدى مناسبة فقراتها للهدف الذي صممت من أجله، وكذلك للتعرف على مدى صياغة الفقرات لغويا ومضمونا، وقد تم التقيد بملاحظات المحكمين من حيث الشطب والتعديل والإضافة وكانت نسبة الاتفاق بين المحكمين على فقرات الاستبانه (80%) حتى ظهرت الاستبانه بصورتها الحالية لخدمه أغراض الدراسة.

6.3 ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة بالاعتماد على معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي، والجدول التالي يبين قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة وقد كانت مرتفعة وتدلل على الثبات والاتساق بين فقرات الأداة حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (0.982) وتراوحت قيم الثبات ما بين (0.908– 0.956)، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (11)

قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا
1–24	التداعيات الاجتماعية	0.944
25– 42	التداعيات الاقتصادية	0.936
43–52	التداعيات السياسية	0.908
53–63	التداعيات البيئية	0.937
64–81	التداعيات الأمنية	0.956
–	**الأداة ككل**	**0.982**

7.3 المعالجة الإحصائية:

تم الاعتماد على مقاييس الإحصاء الوصفي والاستدلالي التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.

2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية.

الفصل الرابع
عرض النتائج والمناقشة والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة:

1. **ما تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية؟**
2. **ما هي الحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني؟**

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية الاجتماعية على الأمن الوطني الأردني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
1.	لجوء الأخوة السوريين أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق في الأسر الأردنية.	3.68	1.283	**17**	مرتفع
2.	أدى لجوء الأخوة السوريين إلى زيادة التفكك الأسرى.	3.38	1.329	**21**	متوسط
3.	أدى لجوء الأخوة السوريين إلى زيادة انحراف الأحداث .	3.69	1.245	**16**	مرتفع
4.	اللجوء السوري أدى إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين الناس.	3.20	1.323	**24**	متوسط
5.	اللجوء السوري أدى إلى زيادة مشاعر الكره بين الناس.	3.33	1.347	**23**	متوسط
6.	اللجوء السوري أدى إلى زيادة العنف في المجتمع الأردني.	3.44	1.319	**20**	متوسط
7.	اللجوء السوري أدى إلى زيادة مشاعر الغربة لدى المواطن الأردني.	3.86	1.211	**8**	مرتفع
8.	اللجوء السوري أدى إلى ازدياد الطبقة الفقيرة في المجتمع الأردني.	4.03	1.123	**3**	مرتفع
9.	اللجوء السوري أدى إلى ازدياد مشاعر الإحباط لدى المواطن الأردني.	3.88	1.260	**6**	مرتفع
10.	اللجوء السوري أدى إلى شعور المواطن الأردني بفقدان الهوية الوطنية.	3.65	1.308	**18**	مرتفع

11.	اللجوء السوري أدى إلى تراجع خدمات التنمية الاجتماعية.	3.87	1.194	**7**	مرتفع
12.	اللجوء السوري أدى إلى تدني الاهتمام بالمشكلات الداخلية.	3.84	1.243	**11**	مرتفع
13.	اللجوء السوري أدى إلى ظهور صراع في المجتمع الأردني للاستفادة من وجودهم.	3.83	1.233	**13**	مرتفع
14.	اللجوء السوري أدى إلى اضطراب التركيبة السكانية العمرية والنوعية	3.94	1.173	**4**	مرتفع
15.	اللجوء السوري أدى إلى تدني مستوى الرعاية الصحية.	3.81	1.268	**15**	مرتفع
16.	اللجوء السوري أدى إلى تراجع مشاعر الانتماء والولاء للوطن.	3.35	1.457	**22**	متوسط
17.	اللجوء السوري أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الزواج (العرفي والمسيار و المتعه)..	3.94	1.173	**5**	مرتفع
18.	اللجوء السوري أدى إلى معاناة المجتمع الأردني من ظاهرة العنوسة.	3.85	1.195	**9**	مرتفع
19.	اللجوء السوري أدى إلى بروز ظاهرة الزواج المبكر.	3.83	1.207	**14**	مرتفع
20.	اللجوء السوري أدى إلى بروز عمالة الأطفال عند الأردنيين.	3.85	1.212	**10**	مرتفع
21.	اللجوء السوري أدى إلى الاكتظاظ السكاني.	4.24	1.007	**1**	مرتفع
22.	اللجوء السوري أدى إلى ارتفاع معدلات الأطفال اللقطاء في المجتمع الأردني.	3.84	1.138	**12**	مرتفع
23.	اللجوء السوري أدى إلى تأثر المجتمع الأردني بعادات وتقاليد اللاجئين السوريين.	3.63	1.254	**19**	مرتفع
24.	اللجوء السوري أدى إلى ارتفاع معدلات زواج الأردنيين من اللاجئات السوريات.	4.07	1.058	**2**	مرتفع
-	**المتوسط الحسابي العام**	**3.75**	**0.817**	-	**مرتفع**

يتضح من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية الاجتماعية على الأمن الوطني الأردني قد بلغ (3.75) بانحراف معياري (0.817) ويمثل درجة تقدير مرتفعة وقد جاءت غالبية تقديرات الطلبة للفقرات التي تقيس متغير التداعيات الاجتماعية للازمة السورية مرتفعة ومتوسطة، وجاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (21) (اللجوء السوري أدى إلى الاكتظاظ السكاني)، في حين جاءت الفقرة رقم (4) (اللجوء السوري أدى إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين الناس) في المرتبة الأخيرة.

الجدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية الاقتصادية على الأمن الوطني الأردني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
.25	أدى اللجوء السوري إلى سيطرة العمالة الوافدة السورية على سوق العمل الأردني.	4.25	0.984	**3**	مرتفع
.26	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين.	4.14	1.056	**9**	مرتفع
.27	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع معدلات الفقر.	4.10	1.093	**11**	مرتفع
.28	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع معدلات مديونية الدولة الخارجية.	4.05	1.107	**12**	مرتفع
.29	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الضغط على موارد الدولة الأردنية الضعيفة أصلا.	4.21	1.059	**4**	مرتفع
.30	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الإنفاق الحكومي.	4.20	1.076	**8**	مرتفع
.31	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق الأردني.	4.21	1.094	**5**	مرتفع
.32	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أجور السكن في الأردن.	4.37	0.989	**1**	مرتفع
.33	أدى اللجوء السوري إلى شعور المواطن الأردني بالتهديد الاقتصادي.	4.21	0.980	**6**	مرتفع
.34	أدى اللجوء السوري إلى ازدياد الطلب على المياه الشحيحة في الأصل.	4.27	0.885	**2**	مرتفع
.35	أدى اللجوء السوري إلى تدني مستوى الرعاية الصحية المقدمة للأردنيين.	4.03	1.063	**14**	مرتفع
.36	أدى اللجوء السوري إلى بروز الأسواق السوداء.	3.95	1.088	**15**	مرتفع
.37	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أسعار الأراضي.	4.04	1.107	**13**	مرتفع
.38	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أسعار الشقق مما انعكس على عدم قدرة المواطن الأردني على شراء مسكن.	4.21	1.043	**7**	مرتفع
.39	أدى اللجوء السوري إلى تدني الأجور مما اثر على العامل الأردني.	4.11	1.138	**10**	مرتفع
.40	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أجور المواصلات .	3.86	1.177	**18**	مرتفع
.41	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم مما اثر على الطالب الأردني.	3.95	1.171	**16**	مرتفع
.42	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة مما اثر على المواطن الأردني.	3.92	1.156	**17**	مرتفع
–	**المتوسط الحسابي العام**	**4.12**	**0.741**	–	**مرتفع**

يتضح من الجدول (13) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين علـى الفقرات التـي تقيس تـداعيات الأزمـة الـسورية الاقتـصادية علـى الأمـن الـوطني الأردنـي قد بلـغ (4.12) بـانحراف معيـاري (0.741) ويمثـل درجـة تقـدير مرتفعـة وقـد جاءت جميع تقديرات الطلبة للفقرات التـي تقيس متغير التداعيات الاقتـصادية للازمـة الـسورية مرتفعـة، وجـاء فـي المرتبـة الأولـى الفقرة رقم (32) (أدى اللجوء الـسوري إلـى ارتفاع أجور السكن في الأردن)، في حين جاءت الفقرة رقم (40) (أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أجور المواصلات) في المرتبة الأخيرة.

الجدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية السياسية على الأمن الوطني الأردني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
43.	أدى اللجوء السوري إلى تراجع الحريات الديمقراطية في الأردن.	3.71	1.245	**8**	مرتفع
44.	أدى اللجوء السوري إلى بروز تيارات دينية متطرفة.	3.70	1.224	**9**	مرتفع
45.	أدى اللجوء السوري إلى تراجع مؤشرات حقوق الإنسان في الأردن.	3.65	1.213	**10**	مرتفع
46.	أدى اللجوء السوري إلى تزايد الاضطراب السياسي في الأردن.	3.90	1.167	**4**	مرتفع
47.	أدى اللجوء السوري إلى تزايد مظاهر العنصرية لدى المواطن الأردني اتجاه اللاجئ السوري.	4.09	1.091	**1**	مرتفع
48.	أدى اللجوء السوري إلى ظهور طوائف دينية جديدة.	3.80	1.163	**7**	مرتفع
49.	أدى اللجوء السوري إلى بروز حراكات سياسية داخلية تدعوا إلى تركيز الاهتمام على المواطن الأردني.	3.83	1.141	**6**	مرتفع
50.	أدى اللجوء السوري إلى تزايد النشاط السري لجماعات سورية محظورة داخل الأردن.	3.84	1.108	**5**	مرتفع
51.	أدى اللجوء السوري إلى تدخل المنظمات الدولية بالشأن المحلي الأردني.	4.00	1.059	**3**	مرتفع
52.	اللجوء السوري أصبح يشكل ورقة ضغط دولية على الأردن.	4.04	1.081	**2**	مرتفع
–	**المتوسط الحسابي العام**	**3.86**	**0.852**	–	**مرتفع**

يتضح من الجدول (14) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية السياسية على الأمن الوطني الأردني قد بلغ (3.86) بانحراف معياري (0.852) ويمثل درجة تقدير مرتفعة وقد جاءت جميع تقديرات الطلبة للفقرات التي تقيس متغير التداعيات السياسية للازمة السورية مرتفعة، وجاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (47) (أدى اللجوء السوري إلى تزايد مظاهر العنصرية لدى المواطن الأردني اتجاه اللاجئ السوري)، في حين جاءت الفقرة رقم (45) (أدى اللجوء السوري إلى تراجع مؤشرات حقوق الإنسان في الأردن) في المرتبة الأخيرة.

الجدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية البيئية على الأمن الوطني الأردني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
.53	أدى اللجوء السوري إلى ازدياد عدد المركبات في الأردن.	4.12	1.100	**1**	مرتفع
.54	أدى اللجوء السوري إلى تلوث هواء المدن التي تحتضن اللاجئين.	3.95	1.152	**4**	مرتفع
.55	أدى اللجوء السوري إلى تلوث مصادر المياه في المدن التي تحتضن اللاجئين.	3.94	1.157	**5**	مرتفع
.56	أدى اللجوء السوري إلى بروز ظاهرة بيع الأطعمة المكشوفة.	3.85	1.145	**10**	مرتفع
.57	أدى اللجوء السوري إلى عدم قدرة البلديات على تأمين الحد الأدنى للنظافة في المدن التي تحتضن اللاجئين.	3.92	1.179	**7**	مرتفع
.58	أدى اللجوء السوري إلى تلوث البيئة الأردنية بشكل عام.	3.81	1.216	**11**	مرتفع
.59	أدى اللجوء السوري إلى تراكم المخلفات في شوارع المدن التي تحتضنهم.	3.92	1.185	**8**	مرتفع
.60	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الضغط على محطات تنقية الصرف الصحي .	3.99	1.136	**3**	مرتفع
.61	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الضغط على أماكن جمع المخلفات الصلبة .	4.04	1.080	**2**	مرتفع
.62	أدى اللجوء السوري إلى تدهور البنية التحتية في المدن التي تحتضنهم.	3.91	1.102	**9**	مرتفع
.63	أدى اللجوء السوري إلى تراجع مستوى الخدمات العامة المقدمة من قبل مجالس الخدمات المحلية للمواطنين.	3.93	1.072	**6**	مرتفع
–	**المتوسط الحسابي العام**	**3.94**	**0.891**	–	**مرتفع**

يتضح من الجدول (15) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية البيئية على الأمن الوطني الأردني قد بلغ (3.94) بانحراف معياري (0.891) ويمثل درجة تقدير مرتفعة وقد جاءت جميع تقديرات الطلبة للفقرات التي تقيس متغير التداعيات البيئية للازمة السورية مرتفعة، وجاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (53) (أدى اللجوء السوري إلى ازدياد عدد المركبات في الأردن)، في حين جاءت الفقرة رقم (58) (أدى اللجوء السوري إلى تلوث البيئة الأردنية بشكل عام) في المرتبة الأخيرة.

الجدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية الأمنية على الأمن الوطني الأردني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
64.	ساهم اللجوء السوري في شعور المواطن الأردني بفقدان الأمن الشخصي.	3.92	1.155	**9**	مرتفع
65.	ساهم اللجوء السوري في زيادة الضغط على المؤسسات الأمنية لوضع خطط أمنية لمواجهة ما يستحدث من جرائم.	4.04	1.040	**1**	مرتفع
66.	ساهم اللجوء السوري في ارتفاع مصادر التهديد الأمني للمجتمع الأردني.	3.98	1.057	**7**	مرتفع
67.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم السرقة.	4.00	1.074	**3**	مرتفع
68.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم تجارة المخدرات وترويجها.	3.87	1.185	**10**	مرتفع
69.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم القتل.	3.84	1.163	**13**	مرتفع
70.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم الإيذاء.	3.81	1.195	**15**	مرتفع
71.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم الرشوة.	3.80	1.206	**16**	مرتفع
72.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات الجرائم الجنسية.	3.87	1.213	**11**	مرتفع
73.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم التزوير .	3.93	1.147	**8**	مرتفع
74.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم السطو المسلح.	3.85	1.120	**12**	مرتفع
75.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم الاختطاف.	3.76	1.226	**17**	مرتفع
76.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم المقامرة.	3.72	1.229	**18**	مرتفع
77.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم السكر	3.83	1.186	**14**	مرتفع

	المقرون بالشغب.				
78.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم التسول والتشرد.	4.00	1.146	**4**	مرتفع
79.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات الجرائم اللااخلاقية.	4.00	1.157	**5**	مرتفع
80.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم تهريب الأسلحة والذخائر.	4.01	1.152	**2**	مرتفع
81.	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات العنف المجتمعي.	3.99	1.163	**6**	مرتفع
–	**المتوسط الحسابي العام**	**3.90**	**0.877**	–	**مرتفع**

يتضح من الجدول (16) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية الأمنية على الأمن الوطني الأردني قد بلغ (3.90) بانحراف معياري (0.877) ويمثل درجة تقدير مرتفعة وقد جاءت جميع تقديرات الطلبة للفقرات التي تقيس متغير التداعيات الأمنية للازمة السورية مرتفعة، وجاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (65) (ساهم اللجوء السوري في زيادة الضغط على المؤسسات الأمنية لوضع خطط أمنية لمواجهة ما يستحدث من جرائم)، في حين جاءت الفقرة رقم (76) (ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم المقامرة) في المرتبة الأخيرة.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: ما الحلول المقترحة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية من وجهة نظر الطلبة؟

الجدول (17)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات الطلبة عن الحلول المقترحة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية

الرقم	الحلول المقترحة	العدد	النسبة %
1	لا حل مقترح	287	64.8
10	إغلاق الحدود الأردني	48	10.8
5	منع ومراقبة تهريب الأسلحة	28	6.3
7	تشديد الرقابة على مخيمات اللاجئين	27	6.1
8	تخفيض بطالة الأردنيين وتشغيلهم	16	3.6
11	التوقف عن استقبال اللاجئين	10	2.3
2	مراقبة اللاجئين الداخلين إلى الأردن	9	2.0
3	تشديد الأمن العام ومراقبته	8	1.8
6	تقديم المساعدة للاجئين	6	1.4
9	حصرهم داخل المخيمات ومنع انتشارهم بين الأردنيين	2	0.005
4	تقديم المساعدة الأردنيين قبل السوريين	1	0.002
12	إبعادهم خارج الأردن	1	0.002
	المجموع	443	100.0

بينت النتائج المبينة في الجدول السابق أن ما نسبته (64.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة لم يقترحوا حلولا لتداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني، في حين أن (10.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة اقترحوا إغلاق الحدود الأردنية أمام الوافدين السوريين، وأن ما نسبته (6.3%) اقترحوا منع ومراقبة تهريب الأسلحة، وبينت النتائج أن ما نسبته (6.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة اقترحوا تشديد الرقابة على مخيمات اللاجئين السوريين، وباقي أفراد عينة الدراسة اقترحوا عددا من المقترحات تمثلت في تخفيض بطالة الأردنيين وتشغيلهم، التوقف عن استقبال اللاجئين، ومراقبة اللاجئين الداخلين إلى الأردن، وتشديد الأمن العام ومراقبته، والبعض الآخر اقترح تقديم المساعدة للاجئين السوريين، وحصرهم داخل المخيمات

ومنع انتشارهم بين الأردنيين، وتقديم المساعدة الأردنيين قبل السوريين، وإبعاد اللاجئين السوريين خارج الأردن.

2.4 مناقشة النتائج:

فيما يلي مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية:

مناقشة نتائج الإجابة عن سؤال الدراسة: ما تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية؟

1. بينت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لإجابات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية الاجتماعية على الأمن الوطني الأردني قد جاء مرتفعاً. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن توافد الأشقاء السوريين إلى الأردن بسبب الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية قد نجم عنه آثار سلبية أضرت بالأمن الوطني الأردني وخلفت آثار اجتماعية تمثلت في زيادة عدد السكان وبروز أشكال جديدة من الزواج في المجتمع الأردني إلى جانب رغبة بعض الشباب الأردني الزواج من النساء السوريات لانخفاض المهور وتكاليف الزواج الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع معدل العنوسة بين الإناث الأردنيات، كما أن اللجوء السوري إلى الأردن أدى إلى زيادة معدل الفقر في الأردن بسبب إقبال أصحاب المهن والحرف والصناعات في الأردن على تشغيل السوريين بسبب انخفاض أجورهم ويترتب على ذلك زيادة معدل البطالة بين الشباب الأردني وهذا بالنتيجة يزيد من مشاعر الإحباط والغربة لدى الشباب الأردني، ومن مشاكل اللجوء السوري إلى الأردن تراجع دور الحكومة في تقديم خدمات التنمية الاجتماعية بسبب المسؤوليات الجديدة التي رتبها تزايد عدد السكان مما يبرز تداعيات اجتماعية في المجتمع الأردني منها قيام بعض الأسر تشغيل أطفالها بأجور متدنية لمواجهة أعباء المعيشة المرتفعة أصلاً قبل اللجوء السوري، كما ظهرت في المجتمع الأردني حالات غير أخلاقية نتج عنها ارتفاع معدلات الأطفال اللقطاء وزيادة انحراف الأحداث، كما نتج عن اللجوء السوري بروز ظاهرة الزواج المبكر وارتفاع معدلات الطلاق بين الأسر الأردنية وزيادة

العنف في المجتمع الأردني وزيادة مشاعر الكره بين الناس، وزيادة زيادة التفكك الأسرى وضعف العلاقات الاجتماعية بين الناس، إلى جانب أن اللجوء السوري نتج عنه تدني مستوى الرعاية الصحية والتأثر بعادات وتقاليد المجتمع السوري، وبالنتيجة أدى اللجوء السوري إلى شعور المواطن الأردني بفقدان الهوية الوطنية وتراجع مشاعر الانتماء والولاء للوطن لتولد القناعة لدى المواطن الأردني باهتمام الحكومة باللاجئين السوريين وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن الأردني وارتفاع مستوى المعيشة بسبب تزايد عدد السكان الذي زاد من مستوى الطلب على السلع والخدمات الذي ينتج عنه ارتفاع مستوى الأسعار وزيادة مستوى التضخم مما يقلل من قدرة المواطن الأردني على الاستجابة للارتفاع المستمر في الأسعار الأمر الذي قد يولد مشكلات اجتماعية نتيجة تزايد الفقر والبطالة في الأردن. تلتقي النتيجة مع نتيجة دراسة (الروابدة، 2004) التي مفادها أن التنمية الاجتماعية تؤثر في الأمن الوطني وتتأثر فيه، ولها علاقة تلازمية فكلما ارتفع مستوى التنمية والتطور الاجتماعي كلما زادت نسبة الأمن والاستقرار. وتلتقي أيضا مع (دراسة البزايعة،2011) " تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن (2003-2011) و هي دراسة هدفت إلى التعرف على مدى تأثير اللاجئين العراقيين على حالة الاستقرار في الأردن، وذلك من أجل تجاوز السلبيات التي يتعرض لها الأردن من حيث، تأثيرات اللاجئين العراقيين، والأعباء المترتبة على اللجوء، و ضرورة عد مشكلة اللاجئين مشكلة اجتماعية، وإنسانية، وبيان حجم تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن من النواحي السياسية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية وموقف الأردن واستقبال اللاجئين العراقيين والتعاون مع المنظمات الدولية لمساعدتهم 2. وقد بينت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لإجابات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية الاقتصادية على الأمن الوطني الأردني قد جاء مرتفعاً. ومرد هذه النتيجة أن الأزمة السورية أثرت في الاقتصاد الأردني بشكل كبير ومؤثر، حيث تجلت آثارها في ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة الطلب المرتفع بسبب تزايد عدد السكان بالنظر إلى الجشع والطمع لدى أصحاب

المصالح في المجتمع الأردني، فقد ارتفعت أجور المساكن في الأردن بشكل كبير جدا وغير مبرر، كما أن الأزمة السورية زادت من مستوى الضغط على موارد الدولة وهددت وتهدد الاقتصاد الأردني إذا ما تلقى مزيدا من المساعدات والمنح الخارجية لتتمكن الحكومة من مواجهة أعباء الأزمة السورية، ومن تداعيات الأزمة السورية الاقتصادية زيادة الضغط على موارد الدولة الأردنية المائية حيث تضطر الحكومة زيادة الإنفاق على ضخ المياه للسكان الجدد والقدامى وصيانة السدود ومضخات المياه وهذا يتطلب مزيدا من النفقات العامة المفترض إنفاقها على برامج الدولة الإنمائية لتحسين مستوى معيشة المواطن الأردني، ناهيك عن معاناة المواطن الأردني من شح المياه، كما أن من تداعيات الأزمة السورية على الاقتصاد الأردني سيطرة العمالة السورية على السوق الأردني نظراً لتدني أجورها مما يؤدي أو أدى إلى تفاقم مستوى البطالة وارتفاع معدل الفقر في الأردن مما قد يدفع بالحكومة إلى الاقتراض لتمويل العجز السنوي في الموازنة العامة للدولة للتمكن تغطية نفقاتها الجارية والرأسمالية، وهذا يزيد من مستوى المديونية التي يعاني منها المواطن الأردني في نهاية المطاف، كما أن تداعيات الأزمة السورية على الاقتصاد الأردني ارتفاع أسعار الشقق السكنية وكذلك ارتفاع أسعار الأراضي بسبب السكان الجدد وهؤلاء يزيدون من الطلب على هذه السلع وبالنتيجة يرتفع أسعارها والمتضرر الوحيد هو المواطن الأردني، وأخيراً نتج عن اللجوء السوري تدني مستوى الرعاية الصحية بسبب تزايد أعداد طالبي الخدمة الصحية وتدني مستوى التعليم نتيجة الاكتظاظ في الغرف الصفية مما يؤثر على جودة التعليم في المدارس الحكومية وحرمان الطالب الأردني من خدمة التعليم المدرسي الذي يعاني أصلاً من تدني مستواه لأسباب كثيرة تتعلق بالسياسات التربوية والتعليمة.

3. كشفت النتائج عن أن المتوسط الحسابي العام لإجابات الطلبة المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية السياسية على الأمن الوطني الأردني قد جاء مرتفعاً. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن اللجوء السوري إلى الأردن رتب آثاراً سلبية في المجال السياسي حيث تزايدت مظاهر العنصرية لدى المواطن الأردني

اتجاه اللاجئ السوري كونه يمثل تهديدا على المواطن الأردني وشريكاً له في الرزق والعمل والموارد، إلى جانب أن من تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني الضغط الدولي على الأردن وتدخل المنظمات الدولية في الشأن الأردني ويعاني المواطن الأردني بالنتيجة من هذا الضغط والتدخل كون الأردن مطالب دوليا توفير كافة الخدمات للسوريين وتكون على حساب المواطن الأردني الذي يعاني أصلاً من صعوبة المعيشة وارتفاع تكاليف المعيشة، كما أن الأزمة السورية نتج عنها تزايد الاضطراب السياسي في الأردن وظهور جماعات سورية سرية محظورة قد تغرر بالشباب الأردني القيام بأعمال تضر بالأمن الوطني الأردني، هذا إلى جانب أن هناك من يتربص بالأردن من الداخل والخارج لإثارة الفتنة وزعزعه الأمن الوطني الأردني من خلال تحريك الشارع الأردني غير الراضي عن التواجد الكثيف للأشقاء السوريين في الأردن.

4. توصلت الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي العام لإجابات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية البيئية على الأمن الوطني الأردني قد جاء مرتفعاً. ومرد هذه النتيجة ان الأزمة السورية نتج عنها تزايد عدد السكان مما يعني زيادة التلوث البيئي بأشكاله المختلفة كالتلوث الضوضائي الناتج عن تزايد عدد المركبات وكثافة حركة المرور فالسكان الجدد غالبيتهم يتنقلون يومياً لأداء العمل الذي يمكنهم من العيش في الأردن، ونتج عن الأزمة السورية تزايد مستوى تلوث الهواء نتيجة الضغط على أماكن جمع المخلفات ومحطات الصرف الصحي، وتلوث هواء المدن، وتلوث مصادر المياه في المدن والمحافظات التي تحتضن اللاجئين السوريين، كما أن زيادة أعداد اللاجئين السوريين وتدفقهم الى المحافظات والمدن والقرى الأردنية أدى إلى عجز المجالس البلدية عن تقديم خدمة جمع النفايات بشكل يومي الأمر الذي زاد من تلوث الهواء وتدني مستوى نظافة بعض المحافظات والمدن الأردنية، وبالنتيجة نخلص إلى أن الأزمة السورية أدت إلى تلوث البيئة في الأردن.

5. وأخيراً كشفت النتائج عن أن المتوسط الحسابي العام لإجابات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية المبحوثين على الفقرات التي تقيس تداعيات الأزمة السورية

الأمنية على الأمن الوطني الأردني قد جاء مرتفعاً. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن الأزمة السورية أدت إلى تزايد معدل الجريمة في الأردن وزيادة الأعباء الملقاة على عاتق الأجهزة الأمنية الأردنية في الحفاظ على الأمن، ومن أنماط الجريمة التي تزايدت في المجتمع الأردني نتيجة اللجوء السوري جرائم تهريب الأسلحة، والسرقة، والتسول والتشرد، والجرائم اللاخلاقية، وزيادة معدلات العنف المجتمعي، وجرائم التزوير وجرائم المخدرات والجرائم الجنسية وجوائم السطو وجرائم القتل وجرائم الإيذاء والرشوة والاختطاف وغيرها، وهذه الجرائم أفقدت المواطن الأردني الشعور بالأمن والآمان مما دفع بالكثير من المواطنين الأردنيين إلى اقتناء الأسلحة التي لا سمح الله قد تكون عواقبها وخيمة بين المواطنين وخاصة ممن لا يمتلكون سمة ضبط النفس وليس لديهم قدره على التحكم بانفعالاتهم وهذا قد يولد مشكلات تزيد من عبء الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن.

3.4 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. دعم الجهود الدبلوماسية نحو إيجاد حل سياسي للازمة السورية لتجنب الآثار السلبية والمدمرة (اجتماعياً، واقتصادياً، وبيئياً، وامنياً، وسياسياً) للجوء السوري الكثيف إلى الأراضي الأردنية.
2. مساعدة الأردن من قبل الأشقاء على مواجهة الأزمة الناتجة عن النزوح السوري الكثيف إلى الأردن من خلال استيعاب جزء من اللاجئين السوريين على أراضيهم لإمكانياتهم المالية الضخمة على بناء مخيمات نموذجية تلبي الاحتياجات الإنسانية والأمنية.
3. مخاطبة المنظمات الدولية العاملة في الحقل الإنساني لحث دولهم على تقديم مزيدا من المساعدات المالية للأردن من اجل مواجهة متطلبات اللجوء الإنساني إلى الأردن.
4. توجيه مزيدا من العناية والاهتمام في المواطن الأردني لكونه أكثر تأثرا من تداعيات اللجوء وخاصة في المجال الاجتماعي، والاقتصادي.

5. تحديد إقامة اللاجئين السوريين في المخيمات التي بنيت لهذا الخصوص، ومراقبة تسربهم إلى المدن الأردنية الأخرى لتجنب الآثار الاجتماعية، والاقتصادية والأمنية، والسياسية، والبيئة، المرافقة للجوء الكثيف.
6. حصر العمل في مختلف قطاعات الإنتاج على العامل الأردني ومراقبة تطبيقه في القطاع الخاص لكون العمالة اللاجئة أخذت تحل محل العمالة الأردنية.

المراجع

أ . المراجع باللغة العربية

أبده، وليد.(2005). **واقع المؤسسية في الأردن وأثرها على الأمن الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

أبو الوفا، أحمد.(2006). **النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.

اتفاقية عام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين، أصل الاتفاقية على شكل ملف PDF مأخوذ من موع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الانترنيت WWW. UNHCR. Org. eg آخر زيارة للموقع في 2014-01-29.

الأسود، شعبان الطاهر.(2003). **علم الاجتماع السياسي وقضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (1968)، الطبعة الأولى، نشرته وزارة الثقافة والإرشاد العراقية، بغداد.

إنموذج محاكاة جامعة الدول العربية.(2013). **الأزمة السورية**، مجلس وزراء الخارجية العرب 1، 19_20 أبريل (قرار رقم 1 لسنة 2013، (الدورة الأولى)، القاهرة.

بريت، راشيل.(2001).**الطابع المتغير لأوضاع اللاجئين**،، بحث منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 145، ص158.

البزايعة، خليل مصطفى.(2012). **تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن للفترة الواقعة من (2003_2011م)**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

بشارة، عزمي.(2012). **في الثورة والقابلية للثورة**، مطابع الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت.

بشير، هشام.(2012). خسائر مشتركة: التداعيات الاقتصادية الإقليمية للأزمة السورية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (1)، ص 89–92، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

بير، ويليام وبي كارتر، اشتون. (2001). **الدفاع الوقائي، إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة .

التدمري، احمد دلال .(1998). "**متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية – العربية**"، ورقة عمل قدّمت إلى : ندوة مستقبل العلاقات العربية –العربية بعد تحرير الكويت (26–28 مايو،1997م)، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص288.

توفيق، سعد حقي.(2003م).**علاقات العرب الدولية "في مطلع القرن الحادي والعشرين**"، دار وائل للنشر، عمان،الأردن.

تيريل، أندرو.(2008). **الأمن القومي الأردني ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط**، معهد الدراسات الإستراتيجية الأمريكية.

جبر، محمد صدام.(1998). "**المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات** "، تونس المجلة العربية للمعلومات،1(5)، ص66.

جرار، ناجح.(1997). **اللاجئ الفلسطيني إلى أين ؟**، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، ومشروع التنمية البشرية.

جويلي، سعيد سالم.(2005). **الطبيعة القانونية الخاصة للاتفاقيات الدولية في القانون الدولي الإنساني**، بحث منشور في مجلة القانون الدولي الإنساني، الجزء الثالث، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص260– ص261.

الحديثي، هاني.(1982م). **عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

حسان، هيثم.(2000م).**السياسة الخارجية تجاه العراق (1990–1998)**، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية،عمان،الأردن.

حواش، جمال الدين محمد.(1998). " **إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية**"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث(38)، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

دبور، فؤاد.(2000م).العلاقات **الأردنية السورية (محرر)،السياسة الخارجية الأردنية : واقع وتطلعات (الأردن ودول الجوار)**، 30–1999/5/31م، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

الدحيات، محمود .(2004). **الإدارة المحلية ودورها في الأمن الوطني الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن .

الرازي، محمد بن أبي بكر.(1967)."**مختار الصحاح**"، بيروت، دار الكتاب العربي، ص15.

الرباعية، أحمد حمدان .(1977).**الهجرة والتغير الثقافي في ضوء النظرية البنائية الوظيفية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1977، ص10 .

الربايعة، عبد الله .(2005). **التحديات الاجتماعية وأثرها على الأمن الوطني الأردني** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن .

رسلان، احمد فؤاد .(1989). **الأمن القومي المصري**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة.

الروابدة، محمد خير.(2004). **التنمية الاجتماعية وأثرها على الأمن الوطني الأردني** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الزين، رعد فواز . (2011). **تحديات الأمن الوطني الأردني**، دار جليل، عمان، الأردن .

الزبيدي، كاظم.(1982). العلاقة بين الشرطة والشعب في الدول العربية : معوقات التطور ووسائل المعالجة، **المجلة العربية الدفاع المدني**، عدد الرابع عشر، ص37.

الزغل، علي . (2005). " **الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيّمات الفلسطينية في الأردن**، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

السبايلة، عامر .(2014). التسوية **السياسية والأردن وملف التسوية، ندوة بعنوان: التداعيات السياسية والاقتصادية على الأردن**، مركز الرأي للدراسات، عمان، الأردن.

السرحان، نزال .(2005). **أثر العولمة الاقتصادية على الأمن الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

سليم، محمد السيد.(1989م). **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

شبيب، نبيل.(2000م). **بشار الأسد ....أمير بلا تاج**، موقع إسلام أون لاين، آب 2000م، نقلاً عن الرابط التالي**http//www.islam_online.net:**
/ iol-arabic / dowalia / mashaheer:

الشديفات، عارف .(2006). **البطالة في الأردن وانعكاسها على الأمن الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

شطناوي، فيصل.(2001). **حقوق الإنسان والقانون الدولي والإنساني**، الطبعة الثالثة، دار ومكتبة الحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 234.

الشعلان، فهد أحمد.(2002). " **إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات**"، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشقحاء، فهد محمد.(2004) . **الأمن الوطني : تصور شامل**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشهراني، سعد.(1992). **مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية.

الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم.(2001). " **إدارة الأزمات والمفاوضات** "، دار المآثر، المدينة المنورة.

عبد الحميد، محمد سامي.(1987)، **قانون المنظمات الدولية**، الطبعة السابعة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الحي، وليد.(2010) . **كيف يُصنع القرار في الأنظمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، الدوحة، بيروت.

عز الدين، ناهد.(2012). خريطة محدودة : ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة لدولية**، أبريل، العدد 188، ص25−60.

علوان، عبد الكريم.(2004)، **الوسيط في القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العمرات، أحمد صالح.(2002). **الأمن والتنمية**، الناشر المؤلف نفسه، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2002م.

العناني، جواد.(2014).**المنطقة الرمادية، ندوة بعنوان : التداعيات السياسية والاقتصادية على الأردن**، مركز الرأي للدراسات، عمان، الأردن.

عياصرة، محمد فتحي.(2006). الأمن الوطني الأردني أولوية قصوى، **مجلة الأقصى**، حزيران، العدد 1008، ص17.

الغنيمي، محمد طلعت (1974)، **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام**، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية.

فرج الله، سمعان بطرس.(1994). **الرؤية الكويتية لأمن الخليج**، في : امن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

قطيشات، ياسر.(2009م). **العلاقات السياسية الأردنية _العربية**، دار يافا العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الكيالي، عبد الوهاب.(1979). **موسوعة سياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، بيروت.

الماجد، محمد.(1982). مدخل تحليل النظم وتطبيقاته في الإدارة العامة، **دوريه الفكر الشرطي**، الإمارات العربية المتحدة، المجلد السابع، العدد الثاني، ص51.

مالك، نيكيتا.(2013). **كلفة اللاجئين السوريين**، بحوث ميدانية في الأردن، طالبة دكتوراه في جامعة كامبريدج، تتخصص في سياسة الشرق الأوسط.

المجلة الدولية للصليب الأحمر. (2001)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، العدد 145، ص 65–80.

محمود، خالد وليد.(2013). **الأزمة السورية : قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**، سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

مديرية الأمن العام الأردنية.(2012). **توزيع وأعداد اللاجئين السوريين في الأردن**، إدارة العمليات، عمان، الأردن.

مديرية الأمن العام الأردنية.(2013). **توزيع وأعداد اللاجئين السوريين في الأردن**، إدارة العمليات، عمان، الأردن.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2013). **اتجاهات الرأي العام الأردني نحو الازمة السورية**، الدوحة، قطر.

مساعدة اللاجئين (التعريف بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، موقع المنظمة على الانترنيت UNHCR. Net/ Books/ 2005، page 13.

المشاقبة، أمين.(2002). **السياسية الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص288–289.

المصاروه، أحمد عيد.(2000). **حفظ السلام والأمن الدوليين والنظريات الأمنية الجديدة**، مجلة الأقصى، كانون الأول، العدد 1002، ص25.

المصاروه، أحمد عيد.(2004). الاستقلال **ومفهوم الأردن أولا في الذكرى يوم الجيش العربي**، العرب اليوم، الخميس، 10\6\2004،ص6.

المصاروه، أحمد عيد.(2006). التحدي الأمني في بيئة إستراتيجية ضاغطة الحالة الأردنية أنموذجا، **مجلة الأقصى**، العدد 1003، كانون الثاني، ص15.

المصري، محمد.(2013). "اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي نحو الأزمة السورية"، **مجلة السياسات العربية**، العدد الثاني، آذار / مارس، ص 133.

المعايطـة، عبـد الله عبـد ربـه.(2011م). **العلاقـات الأردنيـة السـورية للحقبـة (1999_2010م)**، رسـالة ماجـستير غيـر منـشورة، جامعـة مؤتـة، عمـان، الأردن.

المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR). (2013). **اللاجئين السوريين، أسباب اللجوء**، موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الانترنيت، WWW. UNHCR. Org آخر زيارة للموقع في 2014-01-29.

المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR).(2013). **سوريا حالة معقدة، أعداد اللاجئين في الدول المضيفة**، نشرة الحقائق رقم 12، موقع مفوضـية الأمـم المتحـدة لـشؤون اللاجئـين علـى الانترنيـت، WWW. UNHCR. Org آخر زيارة للموقع في 2014-01-29.

مقلد، إسماعيل صبري.(1982م). **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت.

مكاوي، حمودة.(2012). **أوضاع اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن**، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، عمان، الأردن.

المكتب المركزي للإحصاء في سوريا (1963_2011 م): **المجموعات الإحصائية، مسوح دخل ونفقات الأسرة، مسوح قوة العمل، المسوح الصحية الأسرية.** دمشق، سوريا.

المنظمـة الدوليـة للهجـرة.(2006). **أسـس إدارة الهجـرة**، دليـل لواضـعي الـسياسات والعاملين في مجال الهجرة، المجلد الثالث.

الميثاق الوطني الأردني (1990)، عمان، الأردن

ميرل، مارسيل.(1986). **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي.

ناصر، محمد غازي.(2000). **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام**، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة بابل.

نـــصر، ربيـــع. (2013). **الأزمـــة الـــسورية "الجـــذور والآثـــار الاقتـــصادية والاجتماعيـة"**.المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني.

نصر، ربيع، زكي، محشي. (2012 م) **." دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي : الحالة السورية"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

هاغلين، بيورن وسكونز، إليزابيث. (2004). **القطاع العسكري في محيط متغير في : التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي، فريق الترجمة : فادي حمود وآخرون، بإشراف: سمير كرم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية.(2000_2011)، **تقرير الخطة الخماسية العاشرة(2006_ 2010م) : تقرير منتصف المدة لمراجعة الخطة الخماسية العاشرة**. دمشق، سوريا.

الوريكات، عايد عواد .(2007). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

وزارة التخطيط الأردنية.(2012). **تكلفة اللاجئين السوريين على الأردن**، عمان، الأردن.

وزارة التربية والتعليم الأردنية. (2013).**المبالغ المرصودة لتعليم أبناء اللاجئين السوريين**، عمان، الأردن.

وزارة التربية والتعليم الأردنية.(2012). **استقبال الطلبة السوريين في مدارس المملكة**، عمان، الأردن.

وزارة الصحة الأردنية.(2012). **كلفة الرعاية الصحة للاجئين السوريين**، عمان، الأردن.

وزارة العمل الأردنية.(2013). **عمل السوريين بطريقة غير قانونية في الأردن**، عمان، الأردن.

وزارة المياه والري.(2012). **الكلف التي تتحملها موازنة الحكومة الأردنية نتيجة استضافة اللاجئين السوريين في الأردن**، عمان، الأردن.

الوزني، خالد واصف.(2012) .**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني**، مراجعة تحليلية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، الأردن.

ب. المراجع الأجنبية

Drury. C, (1998): "Revisiting Economic Sanctions Reconsidered", **Journal of Peace research**, Vol. 35, No. 4, pp. 497-509.

Dwairi , Fayez ,(2001). **Regional Security In The Middle East And Jordanian Role In It** ,Un published Master Desertion ,School of Advanced Military Studies ,General Staff College ,University of Kansas , Kansas.

Hufbauer. G, Schott. J, Ann Elliott. K, Muir. J, (2011a**): "EU, US v. Syrian Arab Republic,"** Case Studies in Economic Sanctions and Terrorism, Institute for International Economics.

JOHNON. T.R. (1993).THE Public and the police in the city of Chicago.Chicago : **The Chicago community policing evaluation consortium, Institute for policy research**, Northwesttern University(48).

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012**): "Determinants of Labor Force Participation In Syria(2001 – 2010)"**, Submitted to the Labor and Human Development Theme of the 18th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference.

Norman Phelps ,(1986) "Setting Up A Crisis Recovery Plan", **Journal Of Business Strategy**, Vol.6. No.4, P. 6.

North, David , 1997, **Estimates of the Financial Costs of Refugee Resettlement: The Current System and Alternative Models** , U.S. Commission on Immigration Reform.

Bilgin Pinar ,(2005). **Turkeys Changing Security Discourses :The Challenge of Globalization** , European Consortium For Political Research ,Published By Black well Published By Blackwell Publishing 2th.9600,Gransington Road , Qxford ,OX 42 Dq ,Vk and 350 Mainstreet , Malden ,Ma 02148 USA ,PP 175_201.

Random .h.(1969).**Random House Dictionar Of English Language**, New York, Random House, P.491.

Sen. A, (1999): **" Development As Freedom ",** Oxford: Oxford University Press.

The World Bank (2012): **World Development Indicators 2012 Database.**

UNDP (2011): "**Arab Development Challenges Report 2011".**

UNDP (2011): **_Human Development Report_**, New York: UNDP.

Weber , Steven ,(1998).**Performing the national security state :Civil-military relations as a cause of international conflict** ,Thesis(Ph.D.) University of California , Berkeley.

Flynt William Charles , (1995). **Red , Gray ,and Blue :A Security Environment Approach to National Security Policy Countering Emerging Threats Targeting Critical Infrastructure**, School of Advanced Military Studies ,General Staff College ,Vniversity of Kansas, Kansas.

ملحق (أ)

أداة الدراسة بالصورة الأولية

حضرة الأستاذ الدكتور الفاضل..............

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

أرجو العلم بأنني أقوم بإعداد أطروحة ماجستير بعنوان:

تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهه نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية، وذلك لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) بكلية العلوم الاجتماعية – جامعة مؤتة– الأردن، وتتشرف الباحثة بتقديم هذه الاستبانه بين أيديكم من أجل تحكيمها، برجاء التكرم بإبداء رأيكم في مدى انتماء ومناسبة الفقرات لمحاور الدراسة، مع خالص الشكر والتقدير.

شاكرة ومقدرة تعاونكم الطيب واهتمامكم،

وفقكم الله.

الطالبة: هناء الطراونة

علماً بأن الدراسة الحالية تهدف إلى ما يلي:

1. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية الاجتماعية على الأمن الوطني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.

2. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية الاقتصادية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.

3تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية السياسية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.

4. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية البيئية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.

5. تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة السورية الأمنية على الأمن الوطني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية .

6.التعرف على الحلول المقترحة من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الرسمية.

البيانات الأولية الخاصة بالطلبة:

1. الجامعة:								
2. نوع الكلية:		**علمية**		**إنسانية**				
3. النوع الاجتماعي:		**ذكر**		**أنثى**				
4. السنة الدراسية		**أولى**		**ثانية**		**ثالثة**		**رابعة فأكثر**
5-الدخل الشهري للأسرة (دينار)		**أقل من 300**		**300-500**		**501-700**		**أكثر من 700**
6- عدد أفراد الأسرة	( )							
7-قطاع عمل الأب		**حكومي**		**خاص**		**أعمال حرة**		**أخرى:حدد**
8- مكان الإقامة		**مدينة**		**قرية**		**مخيم**		

1. التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأزمة السورية:

الرقم	الفقرات	منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	ملاحظات
1.	سيطرة العمالة الوافدة على سوق العمل					
2.	ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين					
3.	زيادة معدلات الطلاق					
4.	المشاكل الأسرية (الطلاق، التفكك الأسري، انحراف الأحداث)					
5.	الاغتراب الداخلي للشباب					
6.	زيادة نسبة الطبقة الفقيرة في المجتمع					
7.	ضعف مستوى الديمقراطية					
8.	الفقر والعوز الاقتصادي					
9.	بروز بعض التيارات المناوه للمذاهب الدينية الأخرى					
10.	ضعف مؤشر الحريات العامة					

الرقم	الفقرات	منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	ملاحظات
11.	شعور بعض الأفراد في المجتمع بعدم الأمن الفردي					
12.	الضغوط الاجتماعية العامة					
13.	عدم الاستقرار السياسي					
14.	زيادة أعباء المديونية الخارجية					
15.	تناقص موارد الدولة					
16.	التوسع في الإنفاق الحكومي					
17.	الارتفاع المتوالي لأسعار السلع الأساسية					
18.	انخفاض نسبة تملّك المواطنين الأردنيين للمساكن					
19.	ضعف الشعور بالهوية الوطنية					
20.	العنصرية والطائفية					
21.	تدني مستوى الأمن الاقتصادي للفرد والأسرة					
22.	ندرة المياه الصالحة للشرب					
23.	صعوبة تحقيق الأمن الغذائي					
24.	تدني مستوى الرعاية الصحية بسبب كثرة عدد الوافدين السوريين					
25.	ضعف أمن البنية التحتية للمعلومات الحساسة					
26.	زيادة نسبة الجرائم في المجتمع					
27.	قلة الاهتمام بالمشاكل الوطنية المحلية					
28.	تصارع مصالح الأفراد المستفيدين من وجود الوافدين ومصالح المتضررين					
29.	زيادة حدة الاضطرابات السياسية الداخلية					
30.	زيادة أشكال الزواج (العرفي، المسيار، المتعة، وغيرها)					
31.	زيادة مصادر التهديد الأمني لأفراد المجتمع					
32.	زيادة الحراكات المطالبة بالإصلاح					
33.	زيادة النشاطات السريّة للجماعات المحظورة					

الرقم	الفقرات	منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	ملاحظات
.34	تدخل المنظمات الدولية والمحلية في سياسات الدولة					
.35	التدخل الخارجي في السياسة الأردنية					
.36	تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين					
.37	انتشار أشكال السوق السوداء وغير المشروعة					
.38	تلوث البيئة نتيجة تزايد عدد المقيمين في الأردن					
.39	زيادة الأعباء لوضع خطط أمنية لمواجهة مشكلات المهجرين					
.40	ضعف الانتماء والولاء للوطن					
.41	الاختلال في التركيبة السكانية (التركيب النوعي والعمري)					
.42	ارتفاع أسعار الأراضي والممتلكات					
.43	ارتفاع أسعار إيجار المساكن					
.44	ارتفاع نسبة العنوسة					
.45	تدني مستوى الخدمات العامة					
.46	نقص الأجور (دون الحد الأدنى)					
.47	ارتفاع أجور النقل والمواصلات					
.48	التأثر ببعض العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع السوري					
.49	الزواج المبكر					
.50	الاكتظاظ السكاني					
.51	عمالة الأطفال					
.52	زيادة الإسراف الحكومي على التعليم والصحة					
.53	عزوف الشباب عن الزواج					
.54	ارتفاع نسبة اللقطاء ومجهولين النسب في المجتمع					

2. **التداعيات الأمنية للأزمة السورية :** حسب رأيك ما مدى مساهمة الأزمة السورية للأردن على انتشار الجرائم التالية في منطقتك؟

(علماً بأن المقياس من (1) إلى (5): حيث أن الرقم (1) يدل على مساهمة قلية جدا،(2) مساهمة قليلة، (3) مساهمة متوسطة،(4) مساهمة مرتفعة، و(5) مساهمة مرتفعة جدا).

الرقم	الجرائم	الدرجة من 5	الرقم	الجرائم	الدرجة من 5
1	سرقة البيوت والمحال التجارية		11	الجريمة المنظمة	
2	ترويج وتعاطي المخدرات		12	السطو	
3	جرائم القتل		13	الاختطاف	
4	الاعتداء (التهجم البدني)		14	العنف المجتمعي	
5	الرشوة (الفساد المالي)		15	المقامرة	
6	الجرائم الجنسية (هتك العرض، الاغتصاب)		16	تعاطي المسكرات	
7	القتل بداعي الشرف		17	التسول	
8	سرقة السيارات		18	التشرد	
9	المشاجرات الفردية والجماعية		19	التزوير	
10	السلب والنهب		20	الاتجار وتهريب الأسلحة والذخائر	

3- حسب رأيك ما الحلول والاقتراحات التي ترى الأخذ بها لمواجهة تداعيات الأزمة السورية:

1-

2

3-

مع الشكر الجزيل

ملحق (ب)
أداة الدراسة بالصورة النـهائية

عزيزي الطالب /عزيزتي الطالبة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تقوم الطالبة بإجراء دراسة علمية حول "**تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة. يرجى الإجابة على جميع الأسئلة الواردة في الاستبانة المرفقة بدقة، وموضوعيه مع عدم ترك ما يشير إلى شخصيتك، علماً بأن جميع إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع فائق الشكر والتقدير على حسن التعاون..................

الطالبة : هناء الطراونة

كلية العلوم الاجتماعية/ قسم علم الاجتماع – علم الجريمة

القسم الأول، البيانات الديمغرافية: يرجى وضع إشارة(Ö) أمام الخيار الذي ينطبق عليك.

1- النوع الاجتماعي: 1. ذكر( ) 2. أنثى( ).

2- الجامعة: 1. مؤتة( ) 2. الأردنية ( ) 3. اليرموك( ).

3- الكلية: 1. علمية( ) 2. إنسانية( ).

4- مستوى السنة الدراسية: 1. أولى ( ) 2. ثانية ( ) 3. ثالثة( ) 4. رابعة( )
5. خامسة( ). 6. سادسة( ) 7. دراسات عليا( ).

5-الدخل الشهري للأسرة(بالدينار الأردني): 1. اقل من 500 ( ) 2. 500-700 ( )
3. 701-900( ) 4. أكثر من 900( ).

6-عدد أفراد الأسرة بما فيهما الأبوين:1. ثلاثة ( ) 2. أربعة ( ) 3. خمسة ( )
5. أكثر من خمسة ( ).

7-عمل الأب: 1. قطاع حكومي ( ) 2. قطاع خاص( ) 3. عمل حر( ) 4.متقاعد( )
5. بلا عمل ( ).

8-عمل الأم:1. قطاع حكومي ( ) 2. قطاع خاص( ) 3. عمل حر( ) 4.متقاعدة ( )
5. ربة منزل( ).

9- مكان الإقامة: 1. مدينة( ) 2. قرية( ) 3. بادية ( ) 4. مخيم( ).

القسم الثاني: يرجي وضع إشارة (Ö) أمام الخيار الذي تراه مناسبا.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	1.التداعيات الاجتماعية:					
.1	لجوء الأخوة السوريين أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق في الأسر الأردنية.					
.2	أدى لجوء الأخوة السوريين إلى زيادة التفكك الأسرى.					
.3	أدى لجوء الأخوة السوريين إلى زيادة انحراف الأحداث.					
.4	اللجوء السوري أدى إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين الناس.					
.5	اللجوء السوري أدى إلى زيادة مشاعر الكره بين الناس.					
.6	اللجوء السوري أدى إلى زيادة العنف في المجتمع الأردني.					
.7	اللجوء السوري أدى إلى زيادة مشاعر الغربة لدى المواطن الأردني.					
.8	اللجوء السوري أدى إلى ازدياد الطبقة الفقيرة في المجتمع الأردني.					
.9	اللجوء السوري أدى إلى ازدياد مشاعر الإحباط لدى المواطن الأردني.					
.10	اللجوء السوري أدى إلى شعور المواطن الأردني بفقدان الهوية الوطنية.					
.11	اللجوء السوري أدى إلى تراجع خدمات التنمية الاجتماعية.					
.12	اللجوء السوري أدى إلى تدني الاهتمام بالمشكلات الداخلية.					
.13	اللجوء السوري أدى إلى ظهور صراع في المجتمع الأردني للاستفادة من وجودهم.					
.14	اللجوء السوري أدى إلى اضطراب التركيبة السكانية العمرية والنوعية					

.15	اللجوء السوري أدى إلى تدني مستوى الرعاية الصحية.					
.16	اللجوء السوري أدى إلى تراجع مشاعر الانتماء والولاء للوطن.					
.17	اللجوء السوري أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الزواج (العرفي والمسيار و المتعة)..					
.18	اللجوء السوري أدى إلى معاناة المجتمع الأردني من ظاهرة العنوسة.					
.19	اللجوء السوري أدى إلى بروز ظاهرة الزواج المبكر.					
.20	اللجوء السوري أدى إلى بروز عمالة الأطفال عند الاردنين.					
.21	اللجوء السوري أدى إلى الاكتظاظ السكاني.					
.22	اللجوء السوري أدى إلى ارتفاع معدلات الأطفال اللقطاء في المجتمع الأردني.					
.23	اللجوء السوري أدى إلى تأثر المجتمع الأردني بعادات وتقاليد اللاجئين السوريين.					
.24	اللجوء السوري أدى إلى ارتفاع معدلات زواج الأردنيين من اللاجئات السوريات.					
2. التداعيات الاقتصادية: يرجى وضع إشارة(Ö) أمام الخيار الذي تراه مناسبا.						
.25	أدى اللجوء السوري إلى سيطرة العمالة الوافدة السورية على سوق العمل الأردني.					
.26	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين.					
.27	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع معدلات الفقر.					
.28	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع معدلات مديونية الدولة الخارجية.					
.29	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الضغط على موارد الدولة الأردنية الضعيفة أصلا.					
.30	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الإنفاق الحكومي.					

.31	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق الأردني.					
.32	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أجور السكن في الأردن.					
.33	أدى اللجوء السوري إلى شعور المواطن الأردني بالتهديد الاقتصادي.					
.34	أدى اللجوء السوري إلى ازدياد الطلب على المياه الشحيحة في الأصل.					
.35	أدى اللجوء السوري إلى تدني مستوى الرعاية الصحية المقدمة للاردنين.					
.36	أدى اللجوء السوري إلى بروز الأسواق السوداء.					
.37	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أسعار الأراضي.					
.38	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أسعار الشقق مما انعكس على عدم قدرة المواطن الأردني على شراء مسكن.					
.39	أدى اللجوء السوري إلى تدني الأجور مما اثر على العامل الأردني.					
.40	أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع أجور المواصلات.					
.41	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الأنفاق الحكومي على التعليم مما اثر على الطالب الأردني.					
.42	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة مما اثر على المواطن الأردني.					
3. التداعيات السياسية: يرجى وضع إشارة(Ö) أمام الخيار الذي تراه مناسبا.						
.43	أدى اللجوء السوري إلى تراجع الحريات الديمقراطية في الأردن.					
.44	أدى اللجوء السوري إلى بروز تيارات دينية متطرفة.					
.45	أدى اللجوء السوري إلى تراجع مؤشرات حقوق الإنسان في الأردن.					

.46	أدى اللجوء السوري إلى تزايد الاضطراب السياسي في الأردن.					
.47	أدى اللجوء السوري إلى تزايد مظاهر العنصرية لدى المواطن الأردني اتجاه اللاجئ السوري.					
.48	أدى اللجوء السوري إلى ظهور طوائف دينية جديدة.					
.49	أدى اللجوء السوري إلى بروز حراكات سياسية داخلية تدعوا إلى تركيز الاهتمام على المواطن الأردني.					
.50	أدى اللجوء السوري إلى تزايد النشاط السري لجماعات سورية محظورة داخل الأردن.					
.51	أدى اللجوء السوري إلى تدخل المنظمات الدولية بالشأن المحلي الأردني.					
.52	اللجوء السوري أصبح يشكل ورقة ضغط دولية على الأردن.					
4. التداعيات البيئية : يرجى وضع إشارة(Ö) أمام الخيار الذي تراه مناسبا.						
.53	أدى اللجوء السوري إلى ازدياد عدد المركبات في الأردن.					
.54	أدى اللجوء السوري إلى تلوث هواء المدن التي تحتضن اللاجئين.					
.55	أدى اللجوء السوري إلى تلوث مصادر المياه في المدن التي تحتضن اللاجئين.					
.56	أدى اللجوء السوري إلى بروز ظاهرة بيع الأطعمة المكشوفة.					
.57	أدى اللجوء السوري إلى عدم قدرة البلديات على تأمين الحد الأدنى للنظافة في المدن التي تحتضن اللاجئين.					
.58	أدى اللجوء السوري إلى تلوث البيئة الأردنية بشكل عام.					
.59	أدى اللجوء السوري إلى تراكم المخلفات في شوارع المدن التي تحتضنهم.					
.60	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الضغط على محطات تنقية الصرف الصحي.					

.61	أدى اللجوء السوري إلى زيادة الضغط على أماكن جمع المخلفات الصلبة.					
.62	أدى اللجوء السوري إلى تدهور البنية التحتية في المدن التي تحتضنهم.					
.63	أدى اللجوء السوري إلى تراجع مستوى الخدمات العامة المقدمة من قبل مجالس الخدمات المحلية للمواطنين.					
5. التداعيات الأمنية: يرجى وضع إشارة(Ö) أمام الخيار الذي تراه مناسبا.						
64	ساهم اللجوء السوري في شعور المواطن الأردني بفقدان الأمن الشخصي.					
.65	ساهم اللجوء السوري في زيادة الضغط على المؤسسات الأمنية لوضع خطط أمنية لمواجهة ما يستحدث من جرائم.					
.66	ساهم اللجوء السوري في ارتفاع مصادر التهديد الأمني للمجتمع الأردني.					
.67	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم السرقة.					
.68	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم تجارة المخدرات وترويجها.					
69	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم القتل.					
.70	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم الإيذاء.					
.71	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم الرشوة.					
.72	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات الجرائم الجنسية.					
.73	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم التزوير.					
.74	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم السطو المسلح.					
.75	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم الاختطاف.					

.76	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم المقامرة.					
.77	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم السكر المقرون بالشغب.					
.78	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم التسول والتشرد.					
.79	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات الجرائم اللاخلاقية.					
.80	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات جرائم تهريب الأسلحة والذخائر.					
.81	ساهمت الأزمة السورية في ارتفاع معدلات العنف المجتمعي.					

- **الحلول المقترحة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية من وجهة نظرك:**

1...

2...

3...

4...

5...

6...

ملحق (ج)

قائمة السادة المحكمين

قائمة السادة المحكمين

الدكتور صبري الطراونة	جامعة مؤتة
الدكتور إبراهيم الطراونة	جامعة مؤتة
الدكتور محمد الجعافرة	جامعة مؤتة
الدكتور مراد المواجدة	جامعة مؤتة
الدكتورة ولاء الصرايرة	جامعة مؤتة
الدكتور احمد العربيات	جامعة مؤتة
الدكتور أسامة مهاوش	جامعة مؤتة
الدكتورة منى الأبراهيم	جامعة مؤتة

ملحق (د)

كتب تسهيل المهام

بسم الله الرحمن الرحيم

MU'TAH UNIVERSITY
President Office

جامعة مؤتة
مكتب الرئيس

الرقم : ١٣٥/٦٧/١٨٠٩
التاريخ : ٢٩/جمادى الأولى/١٤٣٥هـ
الموافق : ٣/٣/٢٠١٤م

Ref. :
Date :

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة هناء أحمد الطراونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**تداعيات الأزمة السورية على الأمن الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية**"، من خلال توزيع استبانة تتعلق بموضوع دراستها على الطلبة لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

مؤتة - الكرك - الأردن - هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ع/٩/٣/٩٤٥ ١٨١

التاريخ : ٠٦/جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق : ٠٧/٣/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور عميد المحترم

الدكتور القائم بأعمال عميد المحترم

تحية طيبة، وبعد:

يرجى إجراء ما يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة هناء أحمد الطراونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة؛ في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: **"تداعيات الأزمة السورية على الأمن الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية"**؛ من خلال توزيع استبانة تتعلق بموضوع دراستها على الطلبة لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

واقبلوا الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

مؤتة الكرك - الأردن - هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

المعلومات الشخصية:

الاسم: هناء احمد الطراونه
الكلية: العلوم الاجتماعية
التخصص: علم جريمة
الدرجة العلمية: ماجستير
السنة: 2014
هاتف: 0797106138